

مقدمة

تواجه أمريكا تجمع أزمات لم يسبق لها مثيل منذ أيامها الأولى: نظامها الأسرى فى أزمة ، وكذا نظام الرعاية الصحية ، ونظمها المدنية ، ونظام القيم . أما نظامها السياسى فهو أشدها تازما ، وهو الذى فقد - من كافة الوجوه العملية - ثقة الشعب به . والسؤال هو : لماذا أصيبت أمريكا بهذه الأزمات ، وبكثير غيرها ، فى نفس الوقت تقريبا ، كما لم يحدث فى تاريخنا ؟ هل هذه دلائل على اضمحلال نهائى لأمريكا ؟ هل نحن فى "نهاية التاريخ" ؟

تروى صفحات هذا الكتاب قصة أخرى : فأزمات أمريكا ليست نابعة من إخفاقها ، وإنما هى نابعة من نجاحاتها المبكرة . وأحرى بنا أن نقول : إننا لسنا فى نهاية التاريخ ، وإنما نحن نشهد نهاية "ما قبل التاريخ" .

منذ عام ١٩٧٠ - عندما قدمنا فى كتابنا "صدمة المستقبل" فكرة "الأزمة العامة للمجتمع الصناعى" - وصناعات المداخن (*) لا تكف عن فصل أعداد كبيرة من العمالة البدنية . وكما تنبأنا لأول مرة فى ذلك الكتاب - شرع البناء الأسرى فى التصدع ، كما شرع نظام الإعلام الجمعى يتجزأ ، وشرعت أساليبنا الحياتية ، ونظام القيم ، ومعايير السلوك تتنوع ، وتصبح أمريكا مختلفة اختلافا جذريا عما كانت .

هذا يفسر لماذا لم تعد كل الأشكال القديمة صالحة للتحليل السياسى ، وأصبحت مصطلحات من نوع "اليمين" ، و"اليسار" ، و"الليبرالى" و"المحافظ" - أصبحت مفرغة من مضامينها المألوفة : ففى أيامنا هذه نتحدث عن الشيوعيين الروس بصفقتهم "محافظين" ، كما نتحدث عن الإصلاحيين بصفقتهم "راديكاليين" ، وفى الولايات المتحدة يمكن أن يكون الليبراليون الاقتصاديون محافظين اجتماعيين ، والعكس بالعكس . وها هو رالف نادر Ralph Nader اليسارى يتخذ نفس

*فى الإصل - smokestack inowtries يقصد الكاتب الصناعات التى تعتبر الان ، بمقياس التكنولوجيا المعاصرة ، صناعات قديمة ولم تعد هى الصناعات الحاكمة (المترجم) .

الموقف الذى يتخذه اليميني بات بوتشانان Pat Buchanan فى معارضة نافتا (*) NAFTA .

والأكثر من ذلك دلالة وأهمية : ما نشهده من الانتقال المتنامى للسلطة السياسية من الأبنية السياسية الرسمية - الكونجرس ، والبيت الأبيض ، والإدارات الحكومية ، والأحزاب السياسية - انتقالها إلى أجهزة الإعلام والجماعات القاعدية (**) المتصلة فيما بينها إلكترونيا . هذه التغيرات الهائلة فى الحياة السياسية الأمريكية - وغيرها كثير - لا يمكن تفسيرها باستخدام أدوات التحليل السياسى وحدها ؛ ولأنها وثيقة الصلة بالتغيرات العميقة الحاصلة فى الحياة الأسرية ، والأعمال ، والتكنولوجيا ، والثقافة ، ونظام القيم ؛ فالحكم فى هذه المرحلة من التغيرات السريعة والأمال الضائعة ، والصراعات التى يتقاتل فيها الإخوة ، يتطلب سعيا لفهم متكامل للقرن الحادى والعشرين .

وهذا الكتاب يقدم إطارا متماسكا وجديدا لعملية التغيير . وإذا فهم هذا الإطار ، نستطيع أن نقدم على خطوات عملية لإجراء تغييرات أعظم نتظرنا فى المستقبل ، ونتمكن من السيطرة عليها وتوجيهها ، بدلا من أن نخفل فنكون من ضحاياها .

من أهم السمات المميزة للتغيير فى أيامنا : تسارع الإيقاع الأحداث تندفع سريعة ، والتسارع يؤثر فى كل شئ ، بما فى ذلك - كما هو واضح - أقدار الكتب .

ما كاد يمضى شهر بعد أول إصدار لهذا الكتاب فى طبعة تعليمية محدودة ، بواسطة مؤسسة التقدم والحرية Progress and Freedom Foundation فى أكتوبر ١٩٩٤ ، إلا وكانت الانتخابات - الجزئية للكونجرس قد جاءت بـ "تيوت جنجريتس" Newt Gingrich رئيسا لمجلس النواب الأمريكى S. U. House of Representatives .

* N afta : مشروع الوحدة الاقتصادية بين دول قارة أمريكا الشمالية - الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (المترجم) .

** فى الأصل الأنجليزى grassroots groups

وأعقب ذلك ، على الفور ، عاصفة من الأحاديث عن هذا الكتاب فى صفحات الأولى للصحف وعلى شاشات التلفزيون القومية ، ليس فقط لأن نيوت جنجريتش هو الذى كتب مقدمة هذا الكتاب ، وإنما أيضا لأن جنجريتش ذكر هذا الكتاب ضمن قائمة كتب أوصى أعضاء الكونجرس ، والأمة كلها بقراءتها ، وهى قائمة تضم : "الأوراق الفيدرالية" ، Federalsit Papers ، وأعمال دى توكفيل ، وغيرها من كلاسيكيات الفلسفة السياسية .

أكثر من ذلك ، كان جنجريتش - فى كثير من خطبه ومؤتمراته الصحفية - يرجع إلى مؤلفنا "الموجة الثالثة The Third Wave" (الذى أخذنا منه أجزاء وأوردناها فى هذا الكتاب) باعتباره واحدا من أهم الأعمال الفكرية التى ستظهر ثمارها فى المستقبل .

من بين نتائج الانتخابات وظهور هذا الكتاب ، أن حدث صخب غير مسبوق فى الصحافة للاستعلام عن صداقتنا لنيوت جنجريتش ؛ فقد كان من المعروف أن لنا مواقف سياسية كثيرة تتعارض مع موافقه . وأبدت التعليقات الصحفية الكثيرة عجبها من أن يكون لكتاب مستقبلين مثلنا أية علاقة مع سياسى محافظ مثل جنجريتش . ألا يريد المحافظون جميعا العودة إلى الماضى ؟!

والإجابة عن هذا السؤال هى : لا . فليس الأمر بهذه البساطة . وإلى أولئك الذين يتعجبون ويتساءلون : لماذا يحدث جنجريتش الأمريكيين على قراءة مؤلفاتنا - وهى التى تعارض الصلاة فى المدارس وتتحاز لحرية الاختيار - وإلى من يتعجبون ويسألون : لماذا نفاخر بأن جنجريتش وزوجته ماريان أصدقاء شخصيين لنا ، إلى أولئك وهؤلاء نقدم هذا المدخل الموجز لأفكارنا ، ربما يكون أفضل إجابة عن تساؤلاتهم .

تعرفنا إلى نيوت جنجريتش منذ حوالى ربع قرن . بعد قليل من نشر كتابنا "صدمة المستقبل" عام ١٩٧٠ ، جاءنا بالطائرة من جورجيا مساعد مدرس جامعى شاب ، ذو شعر طويل وبعض ملامح من إلفيس بريسلى ، جاء ليستمع لحديثنا فى مؤتمر تعليمى فى

شيكاغو . كان الشاب قد تأثر بالكتاب ، وعرفنا بنفسه . وكان ذلك قبل سنوات عديدة من ترشيح نفسه لأى منصب سياسى .

وفى عام ١٩٧٥ - بناء على طلب من الأعضاء الديموقراطيين فى الكونجرس - نظمنا مؤتمرا حول المستقبلات و"الديموقراطية الاستباقية" (*) ليحضره أعضاء من مجلس النواب والشيوخ .

ودعونا نيوت جنجريتش ، الذى كان السياسى الجمهورى الوحيد الذى نعرفه من بين معارفنا الكثيرين من المستقبلين ، وقبل جنجريتش الدعوة** .

تمخض ذلك المؤتمر عن إنشاء "البيت البرلمانى لاستشراف المستقبل" ، وهى جماعة اشترك فى رئاستها فيما بعد سناتور شاب اسمه آل جور ALGORE ، الذى هو الآن نائب الرئيس ، والرجل الذى وضع الحاجة لعمل بنية أساسية إعلامية فى القائمة الأولى للمهام القومية .

فى تلك السنوات ، تطورت بيننا وبين جنجريتش وزوجته علاقات شخصية وثيقة ، ودارت بيننا مناقشات لا تنتهى ، ليس فقط حول قضايا سياسية بعينها ، وإنما أيضا حول النظريات الاجتماعية الكبيرة ، والفلسفة ، والأحداث العالمية ، والمستقبل . وكثيرا ما كان يحدث ، عندما تصل مناقشاتنا إلى درجة عالية من الحدة ، أن كنا نفجر ضاحكين . وعلى الرغم من أن الصحافة ترسم صورة كاريكاتيرية لجنجريتش كما لو كان محافظا من نمط سافونارولا ، إلا أن جنجريتش له سمة ليست فى المتشددين ، هى أنه يتمتع بروح فكاهة عالية .

ظلت صلاتنا الشخصية بجنجريتش وزوجته حميمة ، وأحاديثنا الثقافية متنوعة وحامية . وتشمل اهتمامات جنجريتش كل شئ : برنامج الفضاء ، الديناصورات ، المتاعب اليومية التى يعانى منها أحد

* futurism and "anticipatory democracy"

** "The congressional clearinghouse on the future "

المحاميين الشبان من أهل الحى ، الدراسات النظرية ، التاريخ العسكرى ، أفلام هوليوود ، بالإضافة - طبعا - إلى السياسة ، ثم السياسة ، ومزيد من السياسة . كان لدينا الكثير للحديث والنقاش . وإذا لم تكن مناقشاتنا تنتهى دائما إلى اتفاق ، إلا أنها كانت دائما تحفزنا إلى صقل أفكارنا .

وحدث ذات مرة أن قال لنا جنجريتش - كما أنى واثق أنه قال قولاً مشابهاً لآخرين غيرنا - قال إننا يمكن أن نتفق معه على ثمانين فى المائة من آرائه ، كما يمكن - ببساطة - أن نحقر العشرين فى المائة الباقية . ومنذ ذلك الحين صعدت ثم هبطت هذه النسب المئوية بين حين وآخر .

وإن لم يكن جنجريتش هو الأذكى والأكثر نجاحاً بين الساسة الأمريكيين المتفقين ، فلا شك أنه واحد من الحفنة قليلة العدد جداً من هذا الطراز . كان جنجريتش أستاذاً للتاريخ الأوروبى والدراسات البيئية ، وتغطى أفكاره فترات زمنية ممتدة ، وكثيراً ما يورد فى أحاديثه كلمات كبيرة مثل : "الحضارة" ، و"الثورة" ، ولكنه يختلف عن غالبية المشتغلين بالتاريخ الذين لا ينظرون إلا إلى السوراء ، أو السياسيين الذين لا يمتد بصرهم إلى أبعد من الانتخابات القادمة ؛ فالرجل هو - بدقة ، وكما يصف نفسه - مستقبلى ثورى ومحافظ . وبصفته مستقبلى ، نراه يفكر تفكيراً استراتيجياً ، ويبصر ثلاثين أو أربعين عاماً مقبلاً ، حتى وهو مندمج فى صراعات تكتيكية عاجلة .

ومن ثم ، فإن أى مواطن ، أو ناخب ، أو صحفى ، أو سياسى ، يتصور أن جنجريتش ليس إلا واحداً من محترفى السياسة (**) لا يرى إلا صورة مشوهة للحقيقة ؛ فالحقيقة أننا ، رضينا أو كرهنا ما يصدر عن جنجريتش من أقوال (وهو أحياناً يندفع فيقول شيئاً

* soVonarola راهب ومصالح دينى إيطالى متشدد فى القرن الخامس عشر . ش حملة على الفساد الإخلاقى الذى عرفته الكنيسة حينذاك .

** "Gingrich is just another pol "

يندم عليه فى اليوم التالى) ، فإن جنجريتس يبذل جهدا ذهنيا فائقا ودعويا فى كل ما يفعل ، ومن أجل ما يعتقد أنه المسار الذى على أمريكا أن تنتهجه أثناء الربع الأول من القرن القادم .

وبصفتنا مؤلفى هذا الكتاب "بناء حضارة جديدة" وجب أن نسجل - مرة أخرى - أننا لسنا فى الحزب الجمهورى ، كما أننا لسنا فى الحزب الديمقراطى . ونحن لا نقتصر على تبادل الرأى مع جنجريتس فى هذه المناسبة أو تلك ، وإنما يسرنا أيضا أن قيادة الحزب الديمقراطى فى الكونجرس - بعد الانتخابات الأخيرة - عادت لتعبر عن اهتمام متجدد بأفكارنا ؛ فدعنا إلى نقاش حول المعنى السياسى للموجة الثالثة ، وبدأوا يوزعون نسخا من هذا الكتاب فيما بينهم . إنهم يعرفون ، طبعا ، الصداقة القديمة بيننا وبين جنجريتس . وعندما عرف الرجل أن الحديث بننا وبين الديمقراطيين متصل ، قال "هذا رائع" ؛ فلا يجب أن يكون المستقبل ملكا لحزب دون آخر .

يشرح هذا الكتاب المختصر لماذا ، فى رأينا ، أن الأوان أن تخطو السياسة الأمريكية خطوة نوعية هائلة إلى الأمام . وليس الأمر صراعا بين ديموقراطيين وجمهوريين ، أو بين يسار ويمين ، أو حتى بين ليبراليين ومحافظين ، ولكن الأمر أكثر دلالة وأهمية بكثير . لقد أصبحت الحاجة ماسة ، فى اعتقادنا ، إلى أن نميز بوضوح بين سياسيين ينظرون إلى الوراء ويرغبون فى المحافظة على (أو استعادة) ماض فاقده القدرة على الاستمرار ، وآخرين على استعداد لإحداث الانتقال إلى مجتمع الموجة الثالثة : مجتمع عصر الإعلام (*) .

إذا لم تكن أمامنا من مهام سوى المنافسة العالمية ، فإن هذه تستوجب ألا نعود إلى جو المواءمة والمماثلة والبيروقراطية والقوة الحيوانية التى هى من سمات اقتصاديات عصر صناعات خط الإنتاج (**). ولكن الموجة الثالثة لا تقتصر على أمور تتعلق

* Information - age society

**economy of the assembly - line era

بالتكنولوجيا والاقتصاد فقط ، ولكنها تشتمل أيضا على الأخلاق ،
والثقافة ، والأفكار ، كما على المؤسسات والأبنية السياسية ، إنها
تتضمن - باختصار - تغييرا حقيقيا فى كل ما يتعلق بشئون البشر .
وكما قضت الثورة الصناعية على كثير من الأبنية السياسية
التي سبقتها ، أو جعلتها غير ذات موضوع ، فإن ثورة المعرفة (*)
والموجة الثالثة للتغيير التي أطلقتها - ستكون لها نتائج مشابهة على
أمريكا ، وعلى بلاد كثيرة أخرى ، ولن يقدر على البقاء وصياغة
مستقبل أبنائنا سوى الأحزاب والحركات السياسية التي تعترف بهذه
الحقيقة التاريخية وتفهمها أما أولئك الذين سيفشلون ، فستدور بهم دوامة
التاريخ ، ليهبطوا فى البوعته .

ألفن وهايدى توفلر

يناير ١٩٩٥

* knowledge revolution

دليل المواطن إلى القرن الحادى والعشرين بقلم نيوت جنجريتش

أهلت علينا التسعينات بموجة من التغييرات السياسية والحكومية ذات أبعاد تاريخية : انهيار الإمبراطورية السوفيتية ، وتنحية البناء السياسى لإيطاليا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والقضاء الفعلى على الحزب الحاكم فى كندا فى انتخابات ١٩٩٣ (حيث تدهور عدد كراسيه فى البرلمان من ١٥٣ إلى ٢) ، وانهيار الحزب الديموقراطى الليبرالى اليابانى بعد احتكار فعلى للسلطة استمر أربعين عاما (مع ظهور حركة إصلاحية جديدة) ، وصعود روس بيرو Ross Perot وحركة "نحن صامدون موحدون" (*) ، وانتخابات ١٩٩٤ فى أمريكا . وتأتى الأيام بالمزيد والمزيد من التغييرات المذهلة فى السياسات والحكومات .

ويبدو أن السياسيين والمعلقين الصحفيين والأكاديميين مرتبكون أمام ضخامة هذه التغييرات . ثمة تركيز لا مناص منه على الآلام التى كابدها أولئك الذين كانوا فى مواقع الهيمنة ، وإرباك لمن هم فى مراكز القوة . والإحساس بالأسى على الماضى يغلب وعود المستقبل ، وهذه ظاهرة قديمة ، وفى كتابه "أفول العصور الوسطى" أوضح هيزنجا Huizenga (**).

هذه الفكرة فيما يتعلق بعصر النهضة حيث قال : إذا تأملنا ما حدث فى التاريخ ، فإن ما يبدو لنا كمرحلة تجديد مثيرة ومتألقة ، كانت تبدو فى عيون معاصريها كمرحلة انهيار مخيفة للنظام القائم . كذلك انهيار الصين الكونفوشية الذى بدأ فى خمسينات القرن التاسع عشر - كان يراه معاصروه كتدهور مروع للنظام والاستقرار ، وليس كبشير لمستقبل جديد ، أكثر انفتاحا وإنتاجية .

* the "United we stand " movement

** Huizenga's The Waning of the Middle Ages

إن ألفن وهایدی توفلر بملكان المفتاح لرؤية الفوضى الراهنة فى إطار إيجابى وواقعى لمستقبل مثير وحي . إنهما يتحدثان ويقتبان ويقتبان دروسا عن المستقبل منذ ربع قرن .

وعنوان أول كتاب حقق أكبر مبيعات من تأليفهما ، "صدمة المستقبل" ، أصبح مصطلحا عالميا للدلالة على حجم التغيرات التى نعيشها . (ويذكر أن هذا الكتاب حقق مبيعات أكبر فى اليابان عما حقق فى أمريكا ، إذا قارنا المبيعات وفقا لنصيب الفرد من السكان) . لقد نبه كتاب صدمة المستقبل إلى التسارع المتزايد للتغير ، الذى يندب بإغراق الناس فى كل مكان ، وأساليبه فى إرباك الأفراد والجماعات والأعمال والحكومات .

ولو أن صدمة المستقبل كان المؤلف الوحيد للزوجين توفلر ، لكان كافيا لاعتبارهما من أهم الواصفين والمعلقين على الحالة الإنسانية . ومع ذلك كان كتاب الموجة الثالثة - وهو ثانى أعمالهم الكبيرة ، مساهمة أكبر من الكتاب الأول فى محاولة فهم عصرنا . انتقل توفلر ، فى الموجة الثالثة ، من الملاحظة والرصد إلى خلق إطار لرؤية المستقبل ، حيث وضعت ثورة المعلومات فى السياق التاريخى ، وجرت مقارنة بينها وبين الانتقاليين العظميين الآخرين : الثورة الزراعية ، والثورة الصناعية . ذهب الزوجان توفلر إلى أننا ، إذ نعانى صدمة الموجة العظمى الثالثة فى التاريخ ، فإننا - كنتيجة - نعيش فى عملية خلق حضارة جديدة .

وقد أدرك آل توفلر - وهما على صواب - أن تطور الإعلام وانتشاره أصبح مركز الإنتاجية والنشاط السلطوى فى الجنس البشرى فى جميع المجالات : من أسواق المال العالمية ، وبيث الأخبار فى العالم بأسره على مدار ساعات الليل والنهار عبر شبكة الـ CNN ، إلى المكتشفات السريعة المذهلة للثورة البيولوجية وآثارها على الرعاية الصحية والإنتاج الزراعى . فى كل مجال نرى الثورة الإعلامية نسيج حياتنا ، وجوهرها ، وإيقاعها .

ولأن كتاب "الموجة الثالثة" يساعدنا على أن نعقل هذه التغيرات ، فإن تأثيره كان قويا على الاستراتيجية والأعمال والقادة

السياسيين خارج الولايات المتحدة : فى الصين ، واليابان ، وسنغافورة ، وغيرها من البلاد سريعة النهوض ، التى تركز جهودها الآن على التكنولوجيا المتقدمة والتنمية كثيفة المعلومات (*).

وكان للكتاب تأثير كبير على كثير من قادة عالم الأعمال فى الولايات المتحدة أيضا ؛ فشرعوا يعيدون هيكله منشأتهم استعدادا للقرن الحادى والعشرين .

وحقق نموذج الموجة الثالثة واحدا من أهم وأنجح تطبيقاته ، بعد أن قرأه الجنرال دون ستارى Donn Starry المسئول عن قيادة التدريب والعقيدة العسكرية فى الجيش الأمريكى (**) فى أوائل الثمانينات ورأى أن آل توفلر على صواب فى تحليلهم للمستقبل ، وأعقب ذلك دعوة آل توفلر إلى قاعدة فورت مونرو Fort Monroe ، مقر قيادة الجنرال ستارى ، حيث اشتركا بنموذج الموجة الثالثة مع المكلفين بتطوير العقيدة العسكرية فى الجيش . ويقدم الزوجان توفلر وصفا بارعا لهذا النموذج فى كتابهما الذى صدر حديثا بعنوان "الحرب والحرب المضادة" War and anti War وأنا أعرف الأثر الكبير الذى أحدثه مفهوم "الثورة المعلوماتية للموجة الثالثة" فى عملية تطوير العقيدة العسكرية فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ . وفى تلك الأثناء كنت أقضى جزءا كبيرا من وقتى كعضو برلمانى ملحق بأعمال الجنرال ستارى ، والجنرال (الراحل) موريللى ، لتطوير الأفكار التى انتهت إلى ما سعى بمعارك الجو / أرض .

أفضت العقيدة العسكرية الجديدة إلى نظام قتالى أكثر مرونة ، وأسرع إيقاعا ، لا مركزى ، وغنى بالمعلومات ، قادر على مسح دقيق لميدان العمليات ، وتركيز الموارد ، وتوظيف قيادات عالية التدريب ، ولا مركزية إلى حدود كبيرة ، من أجل التغلب الساحق على خصم من العصر الصناعى .

لقد شهد العالم ، عام ١٩٩١ ، أول حرب بين النظم العسكرية للموجة الثالثة ، وبين أداة حرب عسكرية عتيقة من الموجة الثانية

* informtion - intensive development

** U.S. Army Training and Doctrine commans (TRADOC).

كانت "عاصفة الصحراء" عملية تدمير من جانب واحد - جانب أمريكا وحلفائها - للقوات العراقية ؛ لأن النظم القتالية للموجة الثالثة أثبتت تفوقا ساحقا ، إلى درجة أنها شلت تماما فاعلية أسلحة الدفاع الجوي العراقية التي كانت تعتبر متطورة جدا بمقياس الموجة الثانية ، فى مواجهتها لإغارات طائرات تسال تنتمى للموجة الثالثة . كذلك فإن جيوش الموجة الثانية المتمركزة فى خنادقها ، قد دهمت بالمناورة ، وقضى عليها بولسطة أنظمة قتالية تنتمى للموجة الثالثة ، بأجهزتها للتصويب والإمداد . وكانت النتيجة : حملة حاسمة ، بمثل ما كانت الحملة التى هزمت قوات الموجة الأولى للمهدى فى أم درمان ، على أيدى جيش الموجة الثانية ، الإنجليزى - المصرى ، عام ١٨٩٨ .

وعلى الرغم من توافر الأدلة على أن مستجدات جذرية تحدث فى السياسة والاقتصاد والمجتمع وعلم الحرب ، فما يزال لا يوجد تقدير كاف لقيمة البصيرة التوفلرية : ما يزال غالبية السياسيين والصحفيين والمعلقين يتجاهلون المضامين الزاخرة للموجة الثالثة ، وما يزال لا يبذل من الجهد المنهجى إلا أقل القليل لإحداث تكامل بين مفهوم الموجة الثالثة لتغيير المجتمع البشرى والاقتراحات والحملات السياسية ، والأداء الحكومى . والفشل فى تطبيق النموذج التوفلرى للموجة الثالثة يبقى سياساتنا أسيرة الإحباط والسلبية والعبث واليأس . إن الفجوة الفاصلة بين التغييرات الموضوعية فى العالم ، على اتساعه ، والركود الذى عليه السياسات والحكومات - هذه الفجوة تفعل فعلها فى تقويض أسس نظامنا السياسى نفسه .

وبغير استيعاب مفهوم الموجة الثالثة لا يوجد أى نظام تحليلى فعال يمكننا من فهم الإحباط والارتباك اللذين أصبحا من سمات السياسة والحكم فى كل بلاد العالم الصناعى فعلا ، لا توجد لغة للتعبير والتشاور حول المشكلات التى تواجهنا ، ولا رؤية لملاحم مستقبل علينا أن نتوجه إليه ، ولا برنامج يساعد على الإسراع بعملية الانتقال ويجعلها أقل مشقة .

إن المشكلة ليست جديدة ، فقد سبق أن عملت مع الزوجين توفلر ، لأول مرة ، فى أوائل السبعينات لتطوير فكرة عرفت باسم

"الديموقراطية الاستباقية". كنت حينذاك أستاذًا مساعدًا شابًا في كلية الولاية في فرجينيا الغربية ، وكنت مأخوذا برؤى تقاطع التاريخ والمستقبل ، التي هي جوهر السياسة والحكم في أحسن تصور لهما . ولأكثر من عشرين عاما متعاقبة عملنا معا لتطوير سياسات واعية لاتجاهات المستقبل ، وتنمية المدارك الشعبية التي تيسر على أمريكا عملية الانتقال من حضارة الموجة الثانية - المحتضرة بكل ما فى الكلمة من معنى - إلى حضارة الموجة الثالثة الصاعدة ، وإن يكن تعريفها ما يزال ناقصا ، كما لا يزال فهمها قاصرا من وجوه عديدة . وكانت العملية أكثر مدعاة للإحباط ، والتقدم كان أبطأ بكثير مما كنت أتصور منذ عقدين مضيا . ولكن ، على الرغم من كل ذلك الإحباط ، فإن تطوير نظام سياسى وحكومى وفقا لنموذج الموجة الثالثة تتأكد ضرورته القصوى لمستقبل الحرية ومستقبل أمريكا ، بحيث يصبح النهوض به مهمة حتمية .

وبينما أنا أحد القادة الجمهوريين للكونجرس ، إلا أنني لا أعتقد أن للحزب الجمهورى أو للكونجرس الحق فى احتكار حل المشكلات والأخذ بيد أمريكا لإحداث التحولات اللازمة لولوج ثورة معلومات الموجة الثالثة . وثمة عمد ديموقراطيون مثل : نوركست Norquist فى ميلووكى ، ورندل Rendel فى فيلادفيا ، يبادرون بإحداث تقدم سريع وحاسم فى مدنهم . وثمة أيضا بعض من أفضل الجهود التي يبذلها جور ، نائب الرئيس ، لعمل إجراءات حكومية فى الاتجاه الصحيح (وإن كانت غير جسورة وغير حاسمة .)

والحقيقة أن التحولات تحدث كل يوم فى القطاع الخاص بين المستثمرين والمواطنين الذين يخترعون أشياء جديدة ، ويتوصلون إلى حلول جديدة ، حيث لا تتمكن البيروقراطية من إيقافهم .

وفى ٥ يناير ١٩٩٥ جاءت الموجة الثالثة إلى الديموقراطية الأمريكية فى شكل ما سمي "توماس Thomas" ، وهو نظام على الخط

(*) لمكتبة الكونجرس ، يتيح لأي مواطن أمريكي الحصول على نسخ من التشريعات التي تصدر ، وتقارير اللجان ، وغيرها من الوثائق البرلمانية . وأثناء الأربعة أيام الأولى لتشغيل هذا النظام استخدمه ٢٨٠٠٠ مواطن "فرد" ، و ٢٥٠٠٠ مؤسسة ، للحصول على ١٧٥١٣٢ وثيقة . والحق أن عدد المواطنين الذين طلبوا "توماس" في أربع وعشرين ساعة فاق العدد الذي يستخدم - في الأحوال العادية - مكتبة الكونجرس في أسبوع .

وهذا الكتاب ، مثله مثل توماس ، محاولة لتمكين المواطنين أمثالكم من عمل طفرة حقيقية ، والشروع في بناء حضارة الموجة الثالثة . وأعتقد أنكم حين تقرأون إسهام توفلر المتميز في عملية التحول الكبرى ، وتضعون خطوطا تحت الفقرات التي ترونها مفيدة ، وتجوبون أرجاء مجتمعاتكم الصغيرة عن بشر ذوى روح متطلعة مثلكم ، وتشرعون في تنمية وتطوير عدد من المشروعات الصغيرة ، فإنكم ستفاجأون - بعد بضع سنوات - بحجم إنجازاتكم .

نبوت جنجرتش
يناير ١٩٩٥

الفصل الأول

الكفاح الأكبر

الكفاح الأكبر

تنبثق حضارة جديدة فى حياتنا ، وفى كل مكان يحاول رجال فاقدو البصر والبصيرة أن يوقفوا بزوغها . تجبئنا هذه الحضارة الجديدة بأساليب عائلية جديدة ، وأساليب مختلفة لمزاولة العمل ، والحب ، والحياة ، كما تجبئنا باقتصاديات جديدة ، وصراعات سياسية جديدة ، وفوق كل هذا : تجبئنا بوعى مختلف .

تواجه البشرية قفزة هائلة إلى الأمام ، تواجه أعمق فوران اجتماعى ، وأشمل عملية إعادة بناء فى التاريخ . ونحن اليوم مندمجون فى بناء حضارة جديدة متميزة بدءا من البداية ، وإن كنا غير واعين تماما بهذه الحقيقة . وهذا ما نعبه بـ "الموجة الثالثة" .

اجتاز الجنس البشرى ، حتى اليوم ، موجتى تغير عظميين طمست كل واحدة منهما ، إلى حد كبير ، ما سبقها من حضارات وثقافات لتجبئ بأساليب حياتية لم تخطر على بال السابقين . موجة التغير الأولى - نعبه الثورة الزراعية - كان يلزمها آلاف السنين لتكتمل . والموجة الثانية - صعود الحضارة الصناعية - لزمها ثلاثمائة عام فحسب . أما اليوم - حيث التاريخ أعظم تسارعا - فإنه من الأرجح أن تندفع الموجة الثالثة عبر التاريخ لتكتمل فى بضع

عشرات من السنين . وكل من سيقدر له أن يعيش على ظهر هذا الكوكب فى هذه اللحظة المتفجرة سيشعر بالصدمة الكاملة للموجة الثالثة فى حياة هذا الجيل .

تجئى لنا الموجة الثالثة بأسلوب حياة جديد تماما ، يتأسس على : مصادر طاقة متنوعة ومتجددة ، وأساليب إنتاج تجعل خطوط الإنتاج فى المصانع أشياء عتيقة انتهى زمانها ، وأسر وعائلات جديدة غير نووية ، ومؤسسة من نوع جديد يمكن أن نسميها "الكوخ الإلكتروني" ، وعلى مدارس وشركات ونقابات مختلفة مستقبلية تختلف عن المؤلف حاليا اختلافا جذريا . وتخط لنا الحضارة البازغة قواعد جديدة للسلوك ، وتحملنا إلى ما بعد التنميظ والتزامن والتمركز ، بعيدا عن تركيز الطاقة والمال والسلطة .

هذه الحضارة الجديدة لها رؤيتها المميزة للعالم ، وطرقها الخاصة للتعامل مع الزمن والمكان والمنطق والسببية ، كذلك لها مبادئها الخاصة لسياسات المستقبل .

البشائر الثورية :

اليوم يستحوذ على الخيال الشعبى - فيما يتعلق بتصور المستقبل - صورتان متناقضتان بوضوح :

يفترض غالبية الناس أن الحياة كما يعرفونها ستظل كما هى إلى ما لا نهاية ، إلى درجة أنهم لا يشغلون أنفسهم أبدا بالتفكير فى المستقبل ، وهم يجدون صعوبة فى تصور أسلوب حياة يختلف اختلافا حقيقيا عما ألفوا ، ناهيك عن تصور مجئ حضارة جديدة تماما . طبيعى أنهم يلاحظون حدوث تغييرات ، ولكنهم يفترضون أن هذه التغييرات اليومية ستمر مروراً بعيداً ، وأنه لا يوجد شئ يمكن أن يزعزع أسس وأطر البناء الاقتصادى والسياسى . إنهم يتوقعون - واثقين - أن المستقبل لن يكون إلا استمراراً للحاضر .

ولكن الأحداث القريبة هزت هذه الصورة الواثقة هزاً عنيفاً ؛ فقد بدأت رؤى أكثر كآبة تكتسب شعبية متعاظمة : أعداد متزايدة من

البشر تتغذى كل يوم بجرعات متواصلة من الأخبار السيئة ، وأفلام الكوارث ، وسيناريوهات كابوسية ترسمها مؤسسات فكر مرموقة تصل بوضوح إلى نتيجة مفادها أن مجتمع اليوم يستحيل التفكير في مستقبله ؛ لسبب بسيط هو : أنه لا مستقبل له . فبالنسبة لهؤلاء : القارعة لا تبعد عنا إلا دقائق معدودات ، وكوكب الأرض يركض نحو دماره النهائي .

أما وجهة نظرنا فنقوم على أساس ما نسميه "البشائر الثورية" . وهي تفترض أنه على الرغم من أن العقود القادمة مباشرة قد تكون مليئة بالهياج والاضطرابات ، بل وربما بمظاهر العنف المستشري ، إلا أننا لن نقضى تماما على أنفسنا ، وكذلك تفترض أن التغيرات الصادمة التي نكابدها ليست فوضى أو عشوائية ، وإنما هي في الحقيقة أجزاء يتشكل منها نمط يمكن التحقق منه بوضوح . وتفترض ، أكثر من ذلك ، أن هذه التغيرات تتراكم ، وتضيف باستمرار إلى التحول الهائل الذي يحدث في الأساليب التي نحيا ، ونعمل ، ونلعب ، ونفكر بها وأن مستقبلا عقلانيا ومرغوبا أمر ممكن . وفي كلمة : إن ما يحدث الآن ليس إلا ثورة كوكبية ، وقفزة نوعية هائلة إلى الأمام .

بعبارة أخرى : إن وجهة نظرنا تنبع من افتراض أننا الجيل الأخير في حضارة قديمة والجيل الأول في حضارة جديدة ، وأن الكثير مما نعانیه شخصيا من ارتباك وأسى وفقدان اتجاه يمكن أن يكون مصدره المباشر هو الصراع في داخلنا وفي داخل مؤسساتنا السياسية ، الصراع بين حضارة الموجة الثانية المحتضرة وحضارة الموجة الثالثة البازغة ، القادمة بهديرها لتأخذ مكان سابقتها .

إذا وصلنا إلى هذا الفهم ، فإن كثيرا من الأحداث التي تبدو بلا معنى تصبح - فجأة - مفهومة ، وتبدأ في الظهور والنمو أنماط ونماذج تقريبية للتغيير ، ويصبح العمل من أجل استمرار الحياة ممكنا ، وتعود إليه معانيه . باختصار ، تحرر البشائر الثورية إرادتنا وملكاتنا الذهنية .

حد الموجة :

ومن أقوى طرق فهم الظاهرة هو ما يمكن أن نسميه بتحليل "صدر الموجة" الاجتماعي . يعتبر هذا التحليل التاريخ موجات تغير متدفقة متتابعة ، ويطرح السؤال : إلى أين يحملنا حد الموجة الذى فى الصدارة ؟ ويدعونا إلى تركيز اهتمامنا ، لا على استمرارية التاريخ - على الرغم من أهميتها - وإنما يكون التركيز الأكبر على المستجدات ونقاط الانقطاع ومواضع عدم التماسك ، ويحاول أن يتبين ويحدد أنماط التغيير فى بزوغها ونشوئها ، لكى نتمكن من التأثير فيها .

يبدأ التحليل بفكرة شديدة البساطة هى : أن ظهور الزراعة كان أول نقطة تحول فى التطور الاجتماعى للبشر ، وأن الثورة الصناعية هى ثانى التغيرات الحاسمة الكبرى . ويرى أن كلا من هذين التحولين لم يكن حدثًا منفصلاً وقع فى لحظة زمنية ، وإنما كان موجة تغير تتدفق بسرعة معينة .

قبل الموجة الأولى كان غالبية البشر يعيشون فى جماعات صغيرة ، كثيرة الترحال غالباً ، تتغذى بجمع الثمار والقنص وصيد السمك والرعى . وفى وقت معين ، منذ حوالى عشرة آلاف عام ، بدأت الثورة الزراعية ، وزحفت ببطء عبر الكوكب ، ناشرة القرى والمحلات ، والأراضى الزراعية وأسلوباً جديداً للحياة .

وحتى نهاية القرن السابع عشر لم تكن موجة التغيير الأولى قد استنفدت كل ما عندها ، عندما اندلعت الثورة الصناعية فى أوروبا وأطلقت موجة التغيير الكوكبية الثانية الكبرى ، وشرعت هذه الظاهرة تتحرك بسرعة أكبر بكثير من سابقتها عبر الدول والقارات . وهكذا شهد الكوكب ظاهرتى تغيير متميزتين تتدفقان فى نفس الوقت ، وإن كانت سرعة كل واحدة منهما تختلف عن الأخرى .

واليوم خمدت الموجة الأولى فعلاً ، ولم يعد على ظهر الكوكب إلا عدد محدود من الجماعات السكانية يعيشون فى فترة ما قبل الزراعة : فى أمريكا الجنوبية ، وبابوا نيوجينيا Papua New

Guinea على سبيل المثال ، حيث يوجد بشر لم تصلهم الزراعة بعد .
لقد خدمت - أساسا - قوة هذه الموجة الكبرى الأولى .

وفي الأثناء ، كانت الموجة الثانية قد أحدثت ثورة فى حياة أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض أجزاء أخرى من الكوكب فى عدد قليل من القرون ، وهى ما تزال فى انتشار طالما توجد بلاد كثيرة - ما تزال بلادا زراعية أساسا - تتدافع وتتزاحم لتبنى مصانع صلب ، وسيارات ، ونسيج ، ومواد غذائية ، وسكك حديدية ؛ فالقوة الدافعة للتصنيع ما تزال محسوسة . ما تزال الموجة الثانية لم تستنفد بعد .
ولكن ، حتى وهذه الظاهرة ما تزال مستمرة ، فإن ظاهرة أخرى - أكثر أهمية - قد بدأت . ذلك أنه ، بعد الذروة التى صعد إليها مد التصنيع فى العقود التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فإن موجة ثالثة - لم تحظ بالفهم الكافى - بدأت تظمو عبر الأرض محدثة تحويلات فى كل ما تلمس .

هكذا : تشعر بلاد كثيرة بصدمة موجتى تغير مختلفتين ، بل وأحيانا ثلاث موجات ، فى نفس الوقت . كل واحدة ذات سرعة تختلف عن الأخرى ، وخلف كل واحدة قوة دافعة مختلفة .

سنعتبر - للمضى فى تحليلنا - أن عصر الموجة الأولى بدأ فى زمن حول ٨٠٠٠ قبل الميلاد ، وأنها سادت العالم دون منازع إلى وقت ما بين ١٦٥٠ ، ١٧٥٠ بعد الميلاد ، ومنذ ذلك الحين فقدت الموجة الأولى قوتها الدافعة ، بينما بدأت الموجة الثانية تستجمع طاقتها ، ثم سادت الحضارة الصناعية - التى هى نتاج هذه الموجة الثانية - الكوكب بدورها إلى أن وصلت هى الأخرى إلى الذروة . حدثت نقطة التحول التاريخية الأخيرة هذه أثناء العقد الذى بدأ حوالى عام ١٩٥٥ - وهو العقد الذى شهد ، لأول مرة ، زيادة عدد العاملين ذوى الياقات البيضاء وأولئك الذين يعملون فى قطاع الخدمات ، على عدد العمال ذوى الياقات الزرقاء . وهذا هو نفس العقد الذى شهد انتشار استخدام الكمبيوتر ، والطيران التجارى النفاث ، وحبوب منع الحمل ، وغيرها من المستجدات بعيدة الأثر . وهذا ، بالتحديد ، هو العقد الذى بدأت فيه الموجة الثالثة تستجمع قوتها فى الولايات المتحدة . ومنذ ذلك الحين

بدأت تصل في أوقات متقاربة إلى غالبية البلاد الصناعية الأخرى .
واليوم يصيب الدوار كل بلاد التكنولوجيا المتطورة بسبب التصادم بين
الموجة الثالثة من جانب ، واقتصاديات ومؤسسات الموجة الثانية ، التي
أصبحت جامدة وانتهى زمانها من جانب آخر .
إن هذا الفهم هذا هو مفتاح السر الذي يعطى معنى لكثير من
الصراعات الاجتماعية والسياسية من حولنا .

موجات المستقبل :

حين تكون موجة تغيير واحدة هي السائدة في مجتمع ما ، فإنه
من السهل نسيها تبيين نموذج التطور المستقبلي . ويقوم الكتاب
والفنانون والصحفيون وغيرهم باكتشاف "موجة المستقبل" . هكذا - في
أوروبا القرن التاسع عشر - كان لدى المفكرين ، وقادة الأعمال ،
والسياسيين ، والناس العاديين ، رؤية للمستقبل واضحة وصحيحة إلى
حد كبير : كان لديهم إحساس بأن التاريخ يتحرك في اتجاه النصر
النهائي للتصنيع على زراعة ما قبل الميكنة ، وتمكنوا من التنبؤ -
بدرجة عالية من الدقة - بأن الموجة الثانية تسأني : بتكنولوجيات
أقوى ، ومدن أكبر ، ووسائل انتقال أسرع ، وتعليم عام جمعى ، وما
أشبهه .

وكان لتلك الرؤية الواضحة آثار سياسية مباشرة : تمكنت
الأحزاب والحركات السياسية من حساب اتجاهات المستقبل ، ونظمت
المصالح الزراعية القديمة (زراعة ما قبل الصناعة) حروب مؤخرة
ضد زحف وتعديات التصنيع : ضد مشروعات "الأعمال الكبرى" ،
ضد "الزعامات النقابية" ، وضد "المدن الشريرة" . وتصارع العمال
والإدارة على الإمساك بزمام المجتمع الصناعى الصاعد ، وصاغت
الأقليات العرقية والسكانية حقوقها بحسابات قيامها بأدوار أفضل فى
العالم الصناعى ، وطالبت - وفقا لذلك - بحقوقها فى فرص العمل ،
ومراكز فى قيادة النقابات وإدارة الشركات ، وأجور أفضل ، وإسكان
فى المدن ، وبالتعليم العام الجمعى .

وكان لهذه الرؤية الصناعية للمستقبل أثارها النفسية أيضا .
فصورة المستقبل الصناعى الذى يشترك الجميع فى رؤيتها ساعدت
على تحديد الاختيارات ، وإعطاء الأفراد - ليس فقط إدراكا لهويتهم
ودورهم ، وإنما أيضا لما يمكن أن يرقوا إليه ، وخلقت درجة من
الاستقرار ، وإحساسا بالذات ، حتى فى غمرة التغيير الاجتماعى
الحاقل .

والعكس صحيح : بمعنى أنه حين تتدفق موجتا تغيير هائلتان
أو أكثر وتدهم مجتمعا فى نفس الوقت ، دون أن يكون واضحا لأيهما
الغلبة ، فإن صورة المستقبل تكون ممزقة ، ويصبح من الصعب جدا
إدراك معنى التغييرات والصراعات الناشئة . ويخلق صدام صدور
الموجات محيطا صاحبيا مليئا بالتيارات المتلاطمة ، والدوامات
والاضطرابات الهائلة التى تخفى فى الأعماق حركات المد التاريخى
الأكثر أهمية .

فى الولايات المتحدة - كما فى بلاد كثيرة أخرى - يولد
التصادم بين الموجتين الثانية والثالثة أشكالا من التوتر الاجتماعى ،
والصراعات الخطرة ، وصدور موجات سياسية جديدة وغريبة تتعدى
على خطوط التقسيم المألوفة بين الطبقات والأجناس والأحزاب ، أو
بين الرجال والنساء . هذا التصادم بين الموجتين يجعل قاموس
المصطلحات السياسية التقليدية رمادا ؛ إذ يصبح من الصعب جدا
التمييز بين التقدميين والرجعيين ، أو بين الأصدقاء والأعداء . وتتهار
كل الاستقطابات والتحالفات القديمة .

وتحلل شخصية الفرد ليس إلا انعكاسا لعدم تماسك الحياة
السياسية . تروج بضاعة المعالجين النفسانيين والمشايخ الروحانيين فى
كل مكان ، ويدوخ الناس حائرين بين المتنافسين عليهم ، وينزلقون هنا
وهناك إلى الطوائف والفرق والنحل ، أو ينزويون فى عزلة مرضية ،
مقنعين أنفسهم بأن الحقيقة عبث جنونى ، أو بلا معنى . صحيح أن
الحياة يمكن أن تكون عبثية بمعنى كونى مهول ، ولكن حتى هذه
الفرضية لا تثبت أن الأحداث اليومية التى نعيشها ليس لها نظامها .
والحق أنه يوجد نظام متميز ، وإن يكن خفيا ، يمكن لمس معالمه

بمجرد أن نعرف كيف نميز بين تغييرات الموجة الثالثة ، وتلك المرتبطة بالموجة الثانية الآفلة .

التيارات المتعارضة المتلاطمة التي تولدها موجات التغيير هذه تنعكس في عملنا ، وحياتنا الأسرية ، وسلوكياتنا الجنسية ، وأخلاقنا الشخصية ، وتظهر تجلياتها في أساليب الحياة ومواقفنا عند التصويت في الانتخابات ؛ ذلك أننا في حياتنا الشخصية ، كما في أفعالنا السياسية ، سواء كنا - في الدول الغنية - على وعى أو على غير وعى ، مازال غالبيتنا من بشر الموجة الثانية ملتزمين بالذود عن نظام محتضر ، في مواجهة بشر الموجة الثالثة الذين يبنون مستقبلا مختلفا اختلافا جذريا ، أو مزيجا مختلطا من الاثنين .

والحقيقة أن الصراع بين التجمعات البشرية التي تنتمي إلى الموجة الثانية ، وتلك التي تنتمي للموجة الثالثة ، هو موضوع التوتر المركزي الذي يمزق مجتمعنا في هذه الأيام . والسؤال السياسي الأكثر جوهرية ، كما سنرى ، ليس هو من يسيطر في الأيام الأخيرة للمجتمع الصناعي ، إنما هو : من الذى يشكل ويصوغ الحضارة الجديدة الصاعدة بسرعة لتحل محله ؟

يقف المدافعون عن الماضي الصناعي فى جانب ، وفى الجانب الآخر الملايين المتزايدة عددا ، ممن يتبينون أنه أصبح من المستحيل الوصول إلى حلول لمشكلات العالم الخطيرة العاجلة فى إطار النظام الصناعى . هذا الصراع هو "الكفاح الأكبر" فى الغد القريب .

هذه المواجهة بين المصالح الراسخة للموجة الثانية من جانب ، وبشر الموجة الثالثة من جانب آخر ، تسرى بالفعل كالتيار الكهربائى فى الحياة السياسية فى جميع الدول . وحتى فى الدول غير الصناعية ، أعيد رسم خطوط القتال القديمة بوصول الموجة الثالثة . الحرب القديمة التى تخوضها المصالح الزراعية ، وهى غالبا إقطاعية ، ضد النخب الساعية للتصنيع ، رأسمالية كانت أو اشتراكية - هذه الحرب تكتسب أبعادا جديدة على ضوء الأفول القادم للحضارة الصناعية . الآن ، وقد بدأت حضارة الموجة الثالثة فى الظهور ، يطرح السؤال : هل يأتى

التصنيع السريع بالتححرر من الاستعمار الجديد والفقير ، أم أنه - فى الحقيقة - سيكون الضمان لاستمرار التبعية ؟ .

على هذه الخلفية ذات الشائسة العريضة ، فقط ، نستطيع البدء فى إدراك معانى العناوين الكبيرة ، واختيار الأولويات ، ورسم استراتيجيات معقولة من أجل أن نمسك بزمام التغيير فى حياتنا . وإذ نتحقق من أن ثمة صراع مرير يحدث فى أيامنا هذه بين أولئك الذين يحاولون الإبقاء على الحضارة الصناعية ، وهؤلاء الذين يحاولون إحلال حضارة جديدة مكانها ، فإننا نكون قد أمتلكنا أداة جديدة لتغيير العالم .

ومن أجل إجابة استخدام هذه الأداة ، يجب أن نكون قادرين على التمييز بوضوح بين التغييرات التى يمكن أن تمتد عمر الحضارة الصناعية القديمة ، وتلك التى تسهل مجيئ الحضارة الجديدة . علينا ، باختصار ، أن نفهم القديم والجديد : الموجة الثانية للنظام الصناعى الذى ولد الكثير منا فيه ، وحضارة الموجة الثالثة التى سنقيم فيها ، نحن وأبناؤنا .

الفصل الثاني

اصطدام الحضارات

اصطدام الحضارات

بدأ الناس ، متأخرين ، يتجهون إلى أن الحضارة الصناعية تقترب من نهايتها ، وإذ تقترب من النهاية - كما أوضحنا سنة ١٩٧٠ عندما كتبنا عن "الأزمة العامة للنظام الصناعي" في كتابنا "صدمة المستقبل" - فإنها تجلب معها مزيدا من الحروب ، وإن تكن حروبا من نوع جديد .

ولأن التغيرات الجسيمة فى المجتمع لا يمكن أن تحدث بدون صراع ، فإن تشبيه التاريخ "بموجات" تغيير - فى اعتقادنا - أكثر تعبيراً عن ديناميكيتة ، وأنسب من الحديث عن الانتقال إلى "ما بعد الحداثة" . فالموجة حركة . وعند اصطدام الموجة بالأخرى تتولد تيارات قوية متلاطمة ، وعند تصادم موجات التاريخ ، فإن حضارات بأسرها تتصادم . ويلقى هذا الضوء على كثير مما يبدو فى عالم اليوم عشوائيا أو بلا معنى .

إن النظرية الموجية للصراع تبيننا بأن الصراع الأساسى الذى نواجهه ليس بين الإسلام والغرب ، أو "الآخرون ضد الغرب" كما قال صامويل هنتنجتون Samuel Huntington أخيرا . وليس أن أمريكا فى حالة تدهور ، كما أعلن بول كنيدي Paul Kennedy . ولا نحن ، على حد قول فرانسيس فوكو ياما Francis Fukuyama ، نواجه نهاية التاريخ . وإنما التغير الاقتصادى والاستراتيجى الأكثر عمقا من كل شئ هو : انقسام العالم القادم إلى ثلاث حضارات مختلفة متميزة ، الصدام بينها وارد ، ولا يمكن رسم حدودها وخرائطها باستخدام المفاهيم والتعريفات التقليدية .

الموجة الحضارية الأولى كانت ، وما تزال ، مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالأرض . وأيا كانت الأشكال المحلية التى تتخذها ، أو اللغات التى تتكلمها شعوبها ، أو الديانات والمعتقدات التى تؤمن بها ، فإنها نتاج الثورة الزراعية . وحتى أيامنا هذه ، مازال أقوام كثيرة تحريش أديم الأرض بحثا عن الرزق ، كما كان أبائهم وأجدادهم منذ قرون .

وثمة خلاف فى وجهات النظر حول أصول الموجة الحضارية الثانية ، غير أن الحياة لم تبدأ فى التغيير الجذرى بالنسبة لأعداد كبيرة من البشر إلا منذ حوالى ثلاثمائة عام . حدث هذا مع صعود العلم النيوتونى ، وحين بدأ استخداما الآلة البخارية استخداما اقتصاديا ، وبدأت المصانع تتكاثر فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وشرع الفلاحون ينتقلون من الريف إلى المدن ، وبدأ تداول أفكار جديدة جسورة : فكرة التقدم ، والاعتقاد غير المألوف فى حقوق الفرد ، وفكرة روسو عن العقد الاجتماعى ، والشرائع الدنيوية ، وفصل الدين عن الدولة ، والفكرة الجديدة التى تذهب إلى أن القادة يجب أن يختاروا وفقا لإرادة البشر ، وليس بالحق الإلهى .

والقوة الدافعة لكثير من هذه التغييرات كانت وسيلة جديدة لخلق الثروة - ألا وهو الإنتاج فى المصنع . ولم يمض وقت طويل إلا وكانت هذه العناصر المتفرقة قد تجمعت لتشكّل نظاما : الإنتاج الجمعى والاستهلاك الجمعى ، والتعليم الجمعى ، والإعلامى الجمعى - ترابطت كلها معا ، وفى خدمتها المؤسسات المتخصصة : المدارس ، والشركات ، والأحزاب السياسية ، وحتى البناء الأسرى تغير ، من العائلة الكبيرة ريفية الطراز التى تضم أجيالا عديدة ، إلى الأسرة النووية المصغرة ، التى أصبحت نمطا يميز المجتمعات الصناعية . وبالنسبة للناس الذين عاشوا وعانوا هذه التغييرات الكثيرة ، لا بد أن الحياة كانت تبدو فى نظرهم فوضى . ولكن التغييرات كلها كانت - فى الحقيقة - وثيقة الترابط ، ولم تكن إلا خطوات نحو تطور مكتمل سميناه - فيما بعد - الحداثة ، المجتمع الصناعى الجمعى ، حضارة الموجة الثانية .

وقد تكون كلمة "الحضارة" طنانة أو ذات رنين عال ، خاصة على الأذن الأمريكية ، ولكن الحقيقة أنه لا توجد كلمة أخرى تحتوى كل هذه الأمور المختلفة ، مثل : التكنولوجيا ، والحياة الأسرية ، والدين ، والثقافة ، والسياسة ، والأعمال ، والتراتب والقيادة ، والقيم ، والنظرة الاخلاقية للجنس ، ونظرية المعرفة . لقد حدثت تغييرات جذرية وسريعة فى كل من هذه الأبعاد فى المجتمع . وحين

تتغير عناصر اجتماعية وتكنولوجية وثقافية بهذه الكثرة فى نفس الوقت ، فإن الناتج ليس مجرد انتقال ، ولكنه تحول ، ليس مجرد مجتمع جديد ، ولكنه - على الأقل - حضارة جديدة تماما .
ولقد دخلت هذه الحضارة التاريخ ، بصخبها وعودها ، فى أوروبا الغربية ، وقوبلت بمقاومة شرسة فى كل خطوة .

أم الصراعات :

فى كل البلاد التى انتقلت إلى المجتمع الصناعى نشبت معارك مريرة - غالبا ما كانت دموية - بين جماعات الموجة الثانية (الصناعية التجارية) ، من جانب ، وملاك أراضى الموجة الأولى ، غالبا فى تحالف مع الكنيسة (التى هى من أكبر ملاك الأراض) من جانب آخر . ودفعت جماهير الفلاحين إلى ترك الأراضى لتوريد العمال إلى المصانع والفبارك الشيطانية" المتكاثرة فى كل مكان .
وإذ أصبحت الحرب بين مصالح الموجتين الأولى والثانية هى أم الصراعات ، انفجرت الإضرابات والتمردات ، والعصيان المدنى ، ونزاعات الحدود ، والهيات القومية ، وتكرر هذا النمط فى كل البلاد التى صنعت تقريبا . واستوجب الأمر ، فى الولايات المتحدة ، نشوب حرب أهلية ضروس لى تتغلب المصالح التجارية الصناعية للشمال على النخب الزراعية فى الجنوب . ولم تنقضى إلا سنوات قليلة إلا وكانت ثورة الميجى The Meiji Revolution قد قامت فى اليابان .
ومرة أخرى انتصر عصرىو الموجة الثانية على تقليديى الموجة الأولى .

وتسبب انتشار حضارة الموجة الثانية - بطرقها الجديدة فى عمل الثروات - فى زعزعة استقرار العلاقات بين الدول كذلك ، محدثة فراغات وانتقالات سلطة .

وضربت الحضارة الصناعية - التى هى نتاج موجة التغيير الثانية الكبرى - ضربت بجذورها بأسرع ما كان على الشطآن الشمالية لحوض المحيط الطلنطى الهائل . ومع تصنيع الدول الأطلنطية ، ازدادت حاجتها إلى الأسواق والمواد الخام الرخيصة الموجودة فى

مناطق نائية . وهكذا شنت دول الموجة الثانية المتقدمة حروب التوسع الاستعمارية ، وأخضعت ما بقى من دول الموجة الأولى والوحدات القبلية والعشائرية فى كل أرجاء آسيا وأفريقيا .

وكانت أم الصراعات مرة أخرى - دول الموجة الثانية الصناعية فى مواجهة دول الموجة الأولى الزراعية ، ولكنها على النطاق العالمى هذه المرة ، وليس فى الإطار المحلى - هى الأساس فى تحديد شكل العالم حتى وقت قريب ، هى التى وضعت الإطار الذى دارت فيه رحى معظم الحروب .

استمر نشوب الحروب القبلية والإقليمية بين مختلف الجماعات البدائية والزراعية كما كانت الأحوال على امتداد آلاف السنين السابقة ، ولكنها كانت حروبا محدودة الأهمية ، ولا تفضى غالبا إلا إلى إضعاف الأطراف المتحاربة لتجعل منها فريسة سهلة لدول الحضارة الصناعية الاستعمارية . حدث هذا - على سبيل المثال - فى جنوب أفريقيا ، حيث تمكن سيسل رودس Cecil Rhodes وعملاؤه العسكريون من انتزاع مناطق شاسعة من الجماعات القبلية والزراعية التى كانت منشغلة بالثقاتل فيما بينها بأسلحة بدائية . كذلك كانت الحال فى مناطق أخرى ، حيث نشبت حروب تبدو غير مترابطة فى جميع أنحاء العالم ، وإن لم تكن فى الحقيقة إلا تعبيراً عن الصراع العالمى الأساسى ، ليس بين الدول المتنافسة ، وإنما بين الحضارات المتنافسة .

ولكن أكبر الحروب وأكثرها إحداثا للدمار فى العصر الصناعى كانت تلك التى نشبت بين الدول الصناعية وبعضها ، تلك التى دفعت بعض دول الموجة الثانية ، مثل ألمانيا وبريطانيا ، للثقاتل ، لأن كل واحدة تبغى السيطرة العالمية ، بينما تبقى سكان بلاد الموجة الأولى فى وضعيتها التابعة .

وكانت النتيجة النهائية : انقسامنا بينا .

قسم العصر الصناعى العالم إلى جانب مسيطر ومهيمن ، صاحب حضارة الموجة الثانية ، وعشرات من المستعمرات فى الموجة الأولى ، غاضبة وإن تكن خاضعة . لقد نشأ كثير منا فى هذا العالم

المقسم بين حضارتى الموجتين (الأولى ، والثانية) . ومن الواضح تماما أيهما يملك السلطة .

واليوم ، يصطف العالم اصطفاً حضارياً مختلفاً : نحن الآن نسرع الخطى نحو بناء سلطوى مختلف اختلافاً تاماً ، نحو عالم لا ينقسم إلى قسمين فحسب ، وإنما ينقسم انقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة : الأولى التى ما يزال يرمز لها بالفأس ، والثانية بخط الإنتاج الصناعى ، والثالثة بالكومبيوتر .

فى هذا العالم المقسم إلى ثلاث ، يقدم قطاع الموجة الأولى الموارد الزراعية والمنجمية ، ويقدم قطاع الموجة الثانية العمالة الرخيصة ويقوم بالإنتاج الجمعى ، بينما يصعد قطاع الموجة الثالثة - الذى يتوسع بسرعة - ليحقق السيادة المؤسسة على الأساليب الجديدة التى يخلق بها المعرفة ويستثمرها .

تقوم أمم الموجة الثالثة ببيع المعلومات والإعلام ، والمبتكرات ، والإدارة ، والثقافة الرفيعة والشعبية ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والسوفت وير (برامج العقل الإلكتروني) Soft ware ، والتعليم ، والتدريب المهنى ، والرعاية الطبية ، والخدمات المالية ... وغيرها للعالم . ومن بين تلك الخدمات الأخرى يمكن أن تقدم أيضاً الحماية العسكرية القائمة على امتلاكها لقوات عسكرية متفوقة تنتمى للموجة الثالثة . (وهذه ، فى الواقع ، هى التى قدمتها دول التكنولوجيا المتقدمة للكويت والعربية السعودية فى حرب الخليج) .

المجتمعات تتجزأ :

خلقت الموجة الثانية مجتمعات جمعية ، وفق ما يتطلبه الإنتاج الجمعى . أما فى اقتصاديات الموجة الثالثة - المؤسسة على الجهد الذهنى - فإن الإنتاج الجمعى (الذى يمكن اعتباره السمة الأساسية المميزة للمجتمع الصناعى) يصبح نموذجاً تجاوزه الزمن ، ويصبح الإنتاج المجزأ - المشاوير القصيرة التى تنتج حسب الطلب - هو السمة الجديدة للتصنيع ، ويحل التسويق المجزأ والمفتت محل التسويق الجمعى ، متماشياً فى ذلك مع تغيير نمط الإنتاج ، وتتهار الصروح

الصناعية الكبرى بفعل ثقلها المهول ، وتواجه الدمار ، وتتكمش النقابات العمالية فى القطاع الجمعى للصناعة . وتواكب وسائل الإعلام الجمعية الإنتاج ، فتدبّل شبكات التليفزيون العملاقة ، بينما تتكاثر وتردهر قنوات جديدة . ويتجزأ كذلك النظام الأسرى ، وتصبح الأسرة النووية - التى كانت النمط العصرى السائد - تصبح أقلية ، بينما يتزايد عدد الأسر ذات العائل الواحد ، وزيجات المرة الثانية ، والأسر بلا أطفال ، والعائشين فرادى .

هكذا يتغير بناء المجتمع بأسره ، حيث يحل عدم تجانس مجتمع الموجة الثالثة مكان تجانس مجتمع الموجة الثانية ، ويحل التجزؤ مكان التجمع .

ويتطلب تعقد النظام الجديد تبادل مزيد من المعلومات بين وحداته : الشركات ، والإدارات الحكومية ، والمستشفيات ، والجمعيات وغيرها من المؤسسات ، وحتى بين الأفراد . ويخلق هذا طلبا مهولا على الكمبيوتر ، وشبكات الاتصال الرقمية ، ووسائل الإعلام الجديدة .

فى نفس الوقت ، تتعاطم سرعة التغيير التكنولوجى ، والتبادل ، ويتسارع إيقاع الحياة . والحق أن أداء اقتصاديات الموجة الثالثة يتسارع إلى درجة أن مورديهم المتخلفين عن العصر لا يستطيعون ملاحقة العمل معهم إلا بصعوبة شديدة . ومع مزيد من إحلال المعلومات محل المواد الخام الغفل والعمل البدنى وغير ذلك من الموارد ، يقل اعتماد بلاد الموجة الثالثة على شركائهم من الموجتين الأولى والثانية إلا فيما يتعلق بالأسواق . هذا ، بينما يتعاطم حجم تعامل بلاد الموجة الثالثة فيما بينها . ولا يمر وقت طويل إلا وتتمكن تكنولوجيتهم المتطورة ، العالية الاستثمار ، المؤسسة على السيطرة على المعرفة - تتمكن من إنجاز كثير من المهمات التى تنهض بها اليوم بلاد العمالة الرخيصة ، بل إنها لقادرة على النهوض بها بشكل أفضل ، وأسرع ، وأقل تكلفة .

بعبارة أخرى : تنذر هذه التغييرات بتمزيق كثير من الروابط التى تصل بين الاقتصاديات الغنية والفقيرة .

ولكن الفصل الكامل مستحيل ، فمن غير الممكن إيقاف التلوث والأمراض والهجرة البشرية من اختراق حدود بلاد الموجة الثالثة . كذلك لا تستطيع الأمم الغنية أن تتجو وتبقى إذا شن الفقراء حربا إيكولوجية ضدهم ، بالتعامل مع البيئة على نحو مدمر للجميع . لهذه الأسباب سيستمر التوتر بين حضارة الموجة الثالثة والنمطين الحضاريين السابقين ، بل ويزيد ، وقد تخوض الحضارة الجديدة قتالا لإرساء قواعد هيمنتها العالمية ، كما سبق أن فعل أسلافهم فى الموجة الثانية مع مجتمعات ما قبل الحداثة ، أى مجتمعات الموجة الأولى .

إن فكرة اصطدام الحضارات هذه تساعدنا على فهم كثير من الظواهر التى تبدو غريبة ، مثل اشتعال حركة القوميات . فالقومية هى إيديولوجية دولة الأمة (*) ، التى هى نتاج الثورة الصناعية . ومن ثم ، فإن مجتمعات الموجة الأولى ، أى المجتمعات الزراعية ، فى سعيها لبدء التصنيع ، أو إكماله ، تطلب مظاهر الواجهة القومية .

وهما هى الجمهوريات السوفيتية السابقة ، مثل أوكرانيا واستونيا وجورجيا ، تصر بشراسة على حقها فى تقرير المصير ، وتستزيد من رموز حداثة الأمس - الأعلام ، والجيش ، والعملات التى كانت تحدد سمات الدولة القومية فى العصر الصناعى ، عصر الموجة الثانية .

من الصعب على الكثيرين فى العالم المتقدم تكنولوجيا أن يفهموا دوافع القوميين المتطرفين . وقد يعتبر الكثيرون أن نعراتهم الوطنية ليست إلا أمرا غريبا أو طريفا ، يعيد إلى الذاكرة دولة فريدونيا Freedomia فى فيلم "حساء البط" الذى مثله الإخوة ماركس ، الذى كان يسخر من نكرة الاستعلاء القومى التى دفعت دولتين خيالييتين للقتال .

ومن الناحية الأخرى ، لا يستطيع أن يفهم القوميون كيف تسمح بعض الدول لأخرى بالتعدى على قدسية استقلالها . ومع ذلك ، فإن "تدويل" الاستثمارات والأعمال الذى تتطلبه الاقتصاديات الزاحفة

*فى الأصل الإنجليزية (nationalism is the ideology of the nation - stata)

للموجة الثالثة تنتهك ، بشكل روتينى ، "السيادة" القومية العزيزة جدا على قلوب القوميين الجدد .

ومع اطراد التحولات الاقتصادية فى دول الموجة الثالثة ، فإن كلا منها يرى نفسه مضطرا إلى أن يتنازل عن جزء من سيادته والقبول بالمزيد من الاختراقات الاقتصادية والثقافية فيما بينها . وهكذا ، بينما الشعراء والمتفكرون فى المناطق المتخلفة اقتصاديا ينظمون القصائد والأناشيد الوطنية ، فإن شعراء دول الموجة الثالثة ومتففيها يتغنون لفضائل عالم "بلا حدود" و"الوعى بوحدة الكوكب" . وليس من المستبعد أن تفضى المصادمات المعيرة عن الاحتياجات شديدة الاختلاف لكلا الجانبين - إلى أشكال من اسوأ المعارك الدامية فى السنوات القادمة .

وإذا لم يكن قد ظهر بوضوح ، حتى الآن ، إعادة تقسيم العالم من قسمين حضاريين إلى ثلاثة ، فإن ذلك يرجع ، ببساطة ، إلى أنه لم يكتمل بعد فى أى مكان التحول من اقتصاديات الموجة الثانية القائمة على القوة الفجة إلى اقتصاديات الموجة الثالثة القائمة على القوة الذهنية .

وحتى فى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا ، لم تنته بعد المعارك المحلية الدائرة بين نخب الموجتين الثانية والثالثة من أجل الهيمنة . فثمة مؤسسات وقطاعات إنتاج هامة من الموجة الثانية ما تزال قائمة ، كما لا تزال جماعات ضغط منها متشبثة بالسلطة .

ويعطى خليط عناصر الموجتين الثانية والثالثة فى كل واحدة من الدول المتقدمة تكنولوجيا "تكوينات" ذات خصوصية متميزة . ومع ذلك فالمسارات واضحة : سيكون النصر فى المنافسة العالمية من نصيب البلاد التى تكمل التحول إلى الموجة الثالثة بأقل قدر من المتاعب والاضطراب .

وفى الأثناء ، فإن التغير من عالم ثنائى التقسيم إلى عالم ثلاثى التقسيم يمكن أن يفجر أعماق صراعات سلطة على هذا الكوكب ، حيث سيبدل كل بلد ما فى وسعه لكى يأخذ وضعه فى البناء السلطوى ذى

المراتب الثلاث . وخلف عملية إعادة الترتيب المهولة هذه ، يكمن التغيير في دور المعرفة ، ودلالاتها ، وطبيعتها .

الفصل الثالث

البدیل الجوهری

البديل الجوهري

كل من يقرأ هذه الصفحات يمتلك قدرة مذهشة ، هي القدرة على القراءة والكتابة . وقد يصاب بصدمة حين يتذكر ، أحيانا ، أنه كان لكل منا أسلاف أميين . لم يكونوا أغبياء أو جهلاء ، وإنما كانوا عاجزين تماما عن القراءة والكتابة .

ولم يكونوا عاجزين عن القراءة والكتابة فحسب ، وإنما كانوا أيضا عاجزين عن إجراء أبسط العمليات الحسابية . والقلة الذين كانوا يعرفون كان ينظر إليهم على أنهم خطيرون تماما . فثمة تحذير مذهل موجه للمسيحيين ، منسوب إلى القديس أوغسطين ، بألا يقرأوا أولئك الذين يستطيعون الجمع أو الطرح ، لأنه من الواضح أنهم كانوا "قد عقدوا مع الشيطان عهدا" .

ولم يحدث ، إلا بعد ألف عام ، أن عثرنا على "أساتذة حساب" يعلمون التلاميذ الذين يوجهون للاشتغال بالأعمال التجارية .

إن ما نريد أن نؤكد هنا هو : أن كثيرا من أبسط المهارات التي يتطلبها تسيير الأعمال في أيامنا ليست إلا نتاج مئات ، بل آلاف السنين من تراكم التطور الحضارى . فالمعارف التي جاءت من الصين والهند والعرب ، ومن التجار الفينيقيين ، مثل تلك التي جاءت من الغرب ، جزء من التراث - غير المعترف به - الذى يعتمد عليه مديرو الأعمال اليوم فى العالم كله . تعلمت الأجيال المتعاقبة هذه المهارات ، وطوعتها ، ونقلتها ، ورتبت عليها النتائج على مهل .

تقوم كل الأنظمة الاقتصادية على "قاعدة معرفية" Knowledge base ، وتعتمد جميع المشروعات على الوجود المسبق لهذا المورد المبنى مجتمعيا (*).

*socially constructed resourse

وَعِنْدَ حُسَابِ المدخلات Inputs اللازمة للإنتاج غالبا ما يهمل مديرو الأعمال هذا المورد ، ويقصرون الحساب على رأس المال والعمل والأرض . هذا ، على الرغم من أن هذا المورد ، الآن ، هو أهم الموارد جميعا .

نحن نعيش اليوم واحدة من اللحظات العجب في التاريخ . فإذ تنهأوى الحواجز والحدود القديمة ، يهتز كل البناء المعرفى للبشرية مرة أخرى بفعل التغيير . ولا يقتصر الأمر على تجميع وتراكم مزيد من الحقائق . وإنما ، إذ نعيد هيكله شركات واقتصاديات بأسرها ، فإننا - بالمثل - نجرى عملية إعادة تنظيم كاملة للإنتاج المعارف وتوزيعها ، والرموز التى تستخدم لنقلها وتبادلها .
فما معنى هذا ؟

معناه أننا نخلق شبكات جديدة للمعرفة ... تصل بين أفكارنا بأساليب مذهلة ... وتبنى مراتب عجيبة للاستدلال والاستنتاج ... وتفرخ نظريات وتصورات جديدة بلا حصر ، قائمة على فرضيات جديدة ولغات جديدة وشفرة جديدة ومنطق جديد . تقوم الشركات والحكومات والأفراد بجمع وتخزين مزيد ومزيد من البيانات الخالصة ، أكثر مما حدث فى أى جيل سابق فى التاريخ ، والأكثر أهمية من ذلك ، نقيم صلات فيما بين المعلومات بأساليب كثيرة متزايدة ، فنعطئها سياقًا ، ونشكل منها إعلامًا ونجمع قطعًا مع قطع من الإعلام لنشكل نماذج معرفية ومعمارًا معرفيًا أكبر فأكبر .

وليست كل هذه المعارف الجديدة "صحيحة" ، حقيقية ، أو حتى واضحة . فكثير من المعارف - فى حدود مدلول هذه الكلمة هنا - غير منطوق ، مكون من فرضيات مكدسة فوق فرضيات ، أو من نماذج كالمشطايا ، أو مقارنات غير ملحوظة . وتشتمل ، ليس فقط على بيانات أو معلومات ذات منطق بسيط وبلا مشاعر ، بل تشتمل على قيم ، نتاج عواطف ومشاعر ، ناهينا عن الحدس والخيال .
إن صعود اقتصاد الموجة الثالثة عالية الترميز (*) لا يفسرها

*فى الأصل الإنجليزى : Super - symplolic Third Wave Economy

الإفراط في استخدام الكمبيوتر أو مجرد المناورات المالية للتأثير في الأسعار ، وإنما يجد تفسيره في الفوران الهائل في القاعدة المعرفية للمجتمع .

سحر المعرفة :

كثير من التغييرات في النظام المعرفي للمجتمع تترجم مباشرة في تسيير الأعمال وإداراتها ، وتتخلل جزئيات هذا النظام المعرفي أجواء كل منشأة وشركة ، على نحو أغزر مما يتخلله النظام المعرفي ، أو النظام السياسي ، أو نظام الطاقة .

فبالإضافة إلى حقيقة أنه يستحيل أن يدور دولاب أى عمل إذا لم تكن هناك لغة ، وثقافة ، وبيانات ، ومعلومات ، ومهارات وخبرة - فإنه توجد حقيقة أعمق ، هي أنه من بين جميع الموارد اللازمة لخلق الثروة ، تتميز المعرفة بأنها متعددة الجوانب والاستعمالات أكثر من الجميع .

لنأخذ ، مثلاً ، الإنتاج الجمعي للموجة الثانية في غالبية صناعات المداخن ، كانت عملية تغيير المنتج مكلفة للغاية ، إذ تتطلب تحية معدات قديمة ، وتجهيز المصانع بأخرى جديدة ، وفنيين متخصصين يتفاوضون مرتبات مرتفعة ، وإغلاق وحدات إنتاجية لفترات قد تطول فتأكل رأس المال والربح ، والنفقات غير المباشرة . وبالتالي نفقة إنتاج الوحدة تقل بقدر ما يتكاثر عدد المنتجات المتماثلة المتكررة . ومن ثم راجت نظرية اقتصاديات الإنتاج الكبير .

ولكن التكنولوجيات الجديدة قلبت مثل هذه النظريات ؛ فالإنتاج الجمعي الكبير يتضاءل شأنه ليحل محله الإنتاج المجزأ . والنتيجة تنويعات هائلة بغير حصر من المنتجات والخدمات حسب الطلب ، فتكنولوجيات الصناعة التي تدار بالكمبيوتر تجعل هذا أمراً متيسراً وقليل التكاليف .

والحق أن تكنولوجيات المعرفة الجديدة تدفع تكلفة التنوع نحو الصفر ، ومن ثم يتضاءل الإنتاج الكبير الذي كان - في أوقات مضت - شديد الأهمية .

ولنأخذ مثلا آخر ، فى أستخدام المواد . نستطيع ، يربط برنامج كومبيوترى ذكى إلى مخرطة ، أن نجعل المخرطة المبرمجة تنتج عددا من القطع من كتلة معينة من الصلب أكبر مما تستطيع أن تنتجها أية يد عاملة بشرية .. وإذ يصبح فى الإمكان تصميم وصناعة قطع أصغر كثيرا مما تستطيعه اليد البشرية فى السابق ، فإن المعرفة الجديدة تجعلنا أقدر على صناعة منتجات أصغر حجما وأخف وزنا ، وهذا بدوره يقلل نفقة التخزين والنقل . ومراقبة خط سير السلع المشحونة لأخر دقيقة - أى المعرفة الأفضل - تعنى مزيدا من الوفرة فى نفقات النقل .

كذلك تقضى المعارف الجديدة إلى خلق مواد جديدة تماما ، من مكونات أجزاء الطائرات إلى المركبات البيولوجية التى تزيد قدرتنا على استبدال مادة بأخرى . وتمكننا المعارف الأكثر عمقا ، الآن ، من الاستجابة لطلب مواد على المستوى الجزيئى (*) لإنتاج خواصحرارية أو كهربائية أو ميكانيكية محددة ، ومطلوبة سلفا .

إن السبب الوحيد الذى يجعلنا نشحن كميات هائلة من المواد الخام ، مثل البوكسيت والنيكل والنحاس ، عبر الكوكب هو أننا مازلنا لا نعرف كيف نحول مواد محلية إلى بدائل صالحة للاستعمال . وحين نتوصل إلى هذه المعرفة ، فإننا نستطيع أن نوفر الكثير مما ينفق فى النقل . أى أن المعرفة ، باختصار ، بديل لكل من الموارد والشحن . ونفس الشئ بالنسبة للطاقة . فلا يوجد دليل على قدرة المعرفة على أن تكون بديلا لغيرها من الموارد أفضل من التقدم المفاجئ الذى تحقق أخيرا فى مجال الموصلات الفائقة التى ستحقق ، على الأقل - تخفيضا لكمية الطاقة المنقولة اللازمة لكل وحدة من المخرجات .

وبالإضافة إلى إمكان أن تكون المعرفة بديلا للمواد ، والنقل ، والطاقة - فإن المعرفة أيضا توفر الوقت . ذلك أن الوقت نفسه واحد من أهم الموارد الاقتصادية ، وإن يكن غير موجود فى بيان ميزانية أية شركة من شركات الموجة الثانية . غير أن الوقت يظل ، فى

فى الأصل الإنجليزى : to customize materials at the moleailar level

الحقيقة ، أحد المدخلات الخفية . وتزداد أهمية الوقت عندما تتصاعد معدلات التغيير ، حيث يمكن أن تكون القدرة على توفير الوقت - بإسراع الاتصال أو الإسراع فى نقل منتجات جديدة وطرحها فى السوق - يمكن أن تكون هى الفرق بين المكسب والخسارة .
والمعارف الجديدة تسارع سير الأمور ، وتدفعنا إلى اقتصاد يتجاوب مع اللحظة - وتكون بديلة للوقت .

وتستطيع المعرفة أيضا أن توفر المكان وتنتصر عليه . خذ مثلا قسم نظم النقل فى شركة جنرال موتورز GE'S Transportation Systems division الذى يبنى قاطرات . عندما بدأ هذا القسم فى استخدام أدوات اتصال وتبادل معلومات كومبيوترية متطورة تربطه بالموردين ، تمكن من تدوير موجوداته ومخزونه من البضائع بسرعة تضاعفت اثنتى عشر مرة ، ووفر مساحة تخزين قدرها أربعة آلاف متر مربع .

وبالإضافة إلى المنتجات الأصغر ومساحات التخزين الأضيق ، فإن هناك وفورات أخرى ممكنة . فتكنولوجيا المعلومات المتقدمة ، التى تشتمل على البحث عن الوثائق ومسحها ، وقدرات وسائل الاتصال الحديثة المؤسسة على الكومبيوتر والمعرفة المتقدمة - تجعل فى الإمكان نشر المنتجات خارج المراكز المدنية عالية التكاليف ، وبالإمكان أيضا مزيد من تخفيض تكاليف الطاقة والنقل .

المعرفة ضد رأس المال :

كتب الكثير عن المعدات الألكترونية باعتبارها بديلا للعمل البشرى إلى درجة أننا غالبا ما نتجاهل الوسائل التى من خلالها تكوّن المعرفة ، أيضا ، بديلا لرأس المال .

والحق أن المعرفة ، بمعنى ما ، تعد - بالنسبة لرأس المال - خطرا أكبر كثيرا ، وإن يكن على المدى البعيد) ، من الخطر الذى يمثله العمل المنظم والأحزاب السياسية المعادية للرأسمالية . ذلك لأن ثورة المعلومات ، (والكلام هنا نسبي) تقلل الحاجة لرأس المال لكل

وحدة مخرجات فى الاقتصاد الرأسمالى . ولا يوجد ما هو أكثر ثورية من هذا .

ولنعبر ما قاله فيتوريو مرلوى ، وهو رجل أعمال إيطالى فى الواحدة والستين من عمره ، وتنتج مصانعه ١٠٪ من كل الثلاثيات والغسالات وغيرها من الأجهزة المنزلية التى تباع فى أوروبا ، ومنافسوه الأساسيون هم أصحاب شركتى ألكترولوكس السويدية وفيليبس الهولندية .

يقول مرلوى : "نحن نحتاج اليوم إلى رأسمال أقل لصناعة نفس الشئ الذى كان يحتاج لرأس مال أكبر فى الماضى" . وهذا يعنى أن دولة فقيرة تستطيع اليوم أن تتجز أحسن بكثير مما كانت تتجزه بنفس الكمية من رؤوس الأموال منذ خمس أو عشر سنوات .

والسبب ، فى رأيه ، يرجع إلى أن التكنولوجيا المؤسسة على قاعدة معرفية تقلل رأس المال المطلوب لإنتاج غسالات الأوانى والمواقد والمكانس الكمهربائية .

يقول مرلوى : إن المعرفة ، بداءة ، بديل للموجودات المخزونة عالية التكاليف . وبما أن سرعة تجاوب المصنع مع السوق تتعاظم والإنتاج المجزأ يصبح اقتصاديا ، فإن معلومات أفضل وأكثر مواكبة للحظات الزمنية تجعل من الممكن تقليل كمية مكونات الإنتاج والسلع تامة الصنع الموضوعة فى المخازن أو فى شون السكة الحديد . وقد وصل مرلوى إلى حد القدرة على توفير نسبة مذهلة ، ٦٠٪ من نفقات الموجودات والسلع المخزونة .

وقامت كل الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا بمحاكاة ما فعله مرلوى ، حيث أدى تسليم الأجزاء فى الوقت المحدد وفق معلومات كومبيوترية إلى تخفيض كبير فى نفقات الموجودات والمخزون السلقى .

ولا تقتصر نتائج هذا التخفيض ، بطبيعة الحال ، على تصغير المساحات والنفقات العقارية المشار إليها آنفا ، وإنما يترتب عليها ، أيضا ، تقليل الضرائب والتأمينات والمصاريف غير المباشرة .

وعلى الرغم من أن التكاليف الأولية للكومبيوترات والسوفت وير ونظم المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون كبيرة ، إلا أن مجموع الوفورات ، حسب ما يقول ، جعلت شركته بحاجة إلى رأس مال أقل لعمل نفس الشيء مما كانت تحتاجه في الماضي .

وقد لخص ميشيل ميلكين ، Michael Milkin ، الذى له معرفة بشئون الاستثمار فى كل الأحوال ، لخص الأمر كله فى بضع كلمات حيث قال : إن "رأس المال البشرى حل محل رأس المال الدولارى" . ولأن المعرفة تقلل الحاجة للمواد الخام ، والعمل ، والوقت ، والمكان ، ورؤوس الأموال ، وغيرها من المدخلات ، فقد أصبحت هى البديل الجوهري ، أصبحت هى المورد المركزى فى الاقتصاد المتقدم . وإذ يحدث هذا ، ترتفع قيمتها وتتعاظم .

فى عام ١٩٥٦ أطلق رجل الاتحاد السوفيتى القوى ، نيكيتا خروشوف صيحة التعاضم الشهيرة : "سندفكم" . وكان يعنى أن الشيوعية ستتفوق على الرأسمالية اقتصاديا خلال السنوات القليلة التالية . وتضمنت الكلمة ، أيضا ، تهديدا بإلحاق الهزيمة العسكرية بالغرب ، وترددت أصداء الصيحة فى جميع أنحاء العالم .

وما كان يدور بخلد أحد حينذاك كيف أن ثورة فى نظام خلق الثروة فى الغرب ستقلب التوازن العسكرى فى العالم ، وتغير طبيعة الحرب ذاتها .

ما لم يكن خروشوف يعرفه (ولا يعرفه غالبية الأمريكين) هو أن عام ١٩٥٦ كان أيضا ، أول عام يشهد تفوق عدد ذوى الياقات البيضاء والعاملين فى قطاع الخدمات على عدد العمال الصناعيين ذوى الياقات الزرقاء - فى الولايات المتحدة . وكان ذلك إشارة مبكرة إلى أن اقتصاد الموجة الثانية ، اقتصاد المداخن ، كان فى اضمحلال ، وأن اقتصادا جديدا ، اقتصاد الموجة الثالثة ، كان يولد .

ولكى نفهم التغييرات المذهلة التى حدثت منذئذ ، ونرى التغييرات الأعمق التى سيأتى بها المستقبل يتعين علينا أن نتأمل الملامح الأساسية لاقتصاد الموجة الثالثة الجديد . وفيما يلى ، مع احتمال وقوع قليل من التكرار ، نقدم المفاتيح اللازمة - ليس فقط

لتحقيق الربحية فى الأعمال وخوض المنافسة العالمية - وإنما هى أيضا مفاتيح الاقتصاد السياسى للقرن الواحد والعشرين .

١ - عوامل الإنتاج :

بينما كانت عوامل الإنتاج الأساسية فى اقتصاد الموجة الثانية الذى يمت الآن للماضى ، كانت هى الأرض والعمل والمواد الخام ورأس المال - فإن المعرفة ، التى تعرف هنا تعريفا عاما بأنها تشتمل على البيانات ، والمعلومات ، والإعلام ، والصور ، والرموز ، والثقافة ، والأيدولوجية ، والقيم - هى المورد المركزى لاقتصاد الموجة الثالثة .

كما سبق أن بينا ، تستطيع البيانات والمعلومات المناسبة (أو المعرفة) أن تجعل التقليل من كل المدخلات الأخرى اللازمة لخلق الثروة أمرا ممكنا . غير أن مفهوم المعرفة باعتبارها "البديل الجوهري" ما يزال إدراكه محدودا : ما يزال غالبية الاقتصاديين والمحاسبين غير واضحين إزاءه ؛ لأن من الصعب حسابه كميا .

إن ما يجعل اقتصاد الموجة الثالثة ثوريا هو حقيقة أنه بينما الأرض والعمل والمواد الخام وحتى رأس المال يمكن اعتبارها جميعا موارد محدودة ، فإن المعرفة - بكل المعانى - لا تنفذ . إن المعرفة ليست مثل فرن لصهر الصلب أو خط من خطوط الإنتاج ، حيث يمكن أن تستخدمها أكثر من شركة فى نفس الوقت ، ويمكن لكل منها أن تولد مزيدا من المعرفة . ومن ثم ، فإن النظريات الاقتصادية للموجة الثانية القائمة على الموارد المحدودة التى تستنفد لا تصلح للتطبيق على اقتصاديات الموجة الثالثة .

٢ - القيم غير الملموسة :

بينما تقدر قيمة أية شركة من شركات الموجة الثانية بحساب مفرداتها الملموسة ، مثل المباني والآلات والمعدات والمخزون - فإن قيمة المنشآت والشركات الناجحة للموجة الثالثة تكمن ، على نحو متزايد ، فى قدرتها - استراتيجيا وعمليا - على امتلاك المعرفة ، وتوليدها ، وتوزيعها ، وتوظيفها .

إن القيمة الحقيقية لشركات مثل كومباك أو كوداك Hitachi or siemens Compaq or Kodak ، هيتاشي أو سيمنز ، على ما تملك من أفكار ومعلومات ونفاذ بصيرة المشتغلين فيها ، وعلى بنوك البيانات وبراءات الاختراع ، أكثر من اعتمادها على ما تملك من سيارات النقل وخطوط التجميع وغيرها من الموجودات المادية . وهكذا أصبح رأس المال نفسه يتأسس ، بشكل متزايد ، على غير المحسوسات .

٣- تجزؤ الإنتاج :

الإنتاج الجمعي ، وهو السمة المميزة لاقتصاد الموجة الثانية ، يتجاوزه الزمن على نحو متزايد ، حيث تتوسع الشركات في إقامة نظم تصنيع كثيفة المعلومات ، غالبا ما تعمل بالروبوت (إنسان أوتوماتيكي أو آلي Robot) ، قادرة على إنتاج تنويعات من المنتج تغير حصر وبتكلفة منخفضة ، يمكن أن تصل إلى تقديم سلع حسب الطلب . والنتيجة الثورية هي : تجزؤ الإنتاج .

والتحرك في اتجاه تكنولوجيا مرنة (*) تشجع التنوع لتلبية رغبات المستهلكين ، لدرجة أن محلا للسلع الاستهلاكية في سلسلة wal mart- يمكن أن يقدم لزيائنه حوالى مائة ألف نوع مختلف من السلع ، متنوعة الأنماط والموديلات والأحجام والألوان - ليختاروا من بينها ما يناسبهم .

ولكن Wal Mart سلسلة متاجر كبيرة . والاتجاه الآن هو تقطيع السوق الجمعي إلى أجزاء متميزة ، والأخذ في الاعتبار أن المستهلكين يحتاجون إلى معلومات أفضل وأكثر تنوعا لجعل المنتجين والموزعين أقدر على خدمة الأسواق الصغيرة . إن المتجر والبوتيك والسوبر ماركت المتخصص ، ونظم التسويق التلفزيونية المنزلية- Tv home shopping System ، ونظم الشراء بالكومبيوتر Computer-base buying ، والتسويق بالبريد ، وغيرها ، تيسر استخدام تنويعات كبيرة من

* Flex - techs

القنوات والمسالك أمام المنتجين لتوزيع منتجاتهم على المستهلكين فى سوق يتزايد تقطيعه .

عندما كتبنا مؤلفنا "صدمة المستقبل" فى أواخر الستينات ، بدأ خبراء السوق بعيدو النظر يتحدثون عن "تجزئة السوق" ، ولكنهم اليوم لا يركزون على "الأجزاء" ، وإنما على "الجزئيات" ، على الوحدات العائلية ، وحتى على الأفراد .

وفى الأثناء يتوجه الإعلان إلى قطاعات أصغر فأصغر من السوق ، عبر إعلام يتجزأ هو الآخر . وقد تأكد التقطيع المثير لكثرة التلقى الإعلامى فى الأزمة التى فاجأت الشبكات التليفزيونية (التي كانت عظمى NBC,CBS,ABC ، عندما أعلنت شركة - Tele Communications, Inc of Denver . اختراع شبكة ألياف بصرية Fiber - Optic network a قدرة على إمداد المشاهدين بخمسائة قناة تليفزيونية . وهذه النظم تعنى أن البائعين يستطيعون أن يوجهوا إعلاناتهم للمشتريين المعنيين بدرجة أعلى من الدقة . إن عمليات التجزؤ التى تحدث فى نفس الوقت فى كل من الإنتاج والتوزيع والاتصالات والإعلام - تحدث التغيير الثورى فى الاقتصاد ، وتقلبه من التجانس إلى أقصى درجات التمايز From homogeneity toward extreme heterogeneity .

٤- العمل :

كذلك يتحول العمل . كان العمل غير الحاذق أساسا ، خاصة العمل البدنى الذى يمكن تبادل إحلاله فى مواقع مختلفة interchangeable ، كان هو القوة الدافعة للموجة الثانية . وكان التعليم الجمعى ذى النمط المصنعى ، كان هو الذى يؤهل العمال لذلك العمل المتكرر الروتينى . وعلى النقيض من ذلك : تتوأكب الموجة الثالثة مع تصاعد عدم تبادلية العمل ، مع التعاضم المذهل للتأهيل والمهارات المطلوبة .

إن أهم سمة تميز العمل البدنى هو إمكان تبادل إحلاله فى مواقع مختلفة . ومن ثم ، فإن أى عامل غير حاذق يفصل أو يترك العمل يمكن أن يحل محله عامل آخر بسرعة ، وبتكلفة زهيدة . وعلى

النقيض من ذلك ، يجعل ارتفاع مستوى المهارات المتخصصة المطلوبة في اقتصاد الموجة الثالثة - يجعل العثور على الشخص المناسب ذى المهارات المناسبة أمرا أكثر صعوبة وأعلى تكلفة .

وعلى الرغم من أن بوابا مفصولا من مصنع حربي هائل يعانى من منافسة كثير من العمال البدلاء العاطلين ، إلا أن فى إمكانه أن يحصل على عمل مشابه فى إحدى المدارس أو فى أحد مكاتب التأمين . وعلى خلاف ذلك ، نجد أن مهندس إلكترونيات قضى سنوات طويلة فى بناء الأقمار الصناعية ، قد لا تتوفر له المهارات اللازمة للعمل فى منشأة تعمل فى مجال الهندسة البيئية Enviornmental engineering . كذلك لا يستطيع أخصائى فى أمراض النساء أن يشتغل فى جراحة المخ . أى أن تعاضم درجات التخصص والتغيرات السريعة فى الطلب على المهارات ، يقلل تبادلية العمل .

ومع تقدم الاقتصاد ، نرى تغيرا آخر فى النسبة بين العمل "المباشر" والعمل "غير المباشر" باللغة التقليدية ، يسمى عمالا مباشرين ، أو عمالا "منتجين" أولئك الذين يتواجدون فى عتابر المصانع وورشها ، ويصنعون المنتج بالفعل . إنهم الذين ينتجون القيمة المضافة . أما الآخرون ، جميعا ، فإنهم يوصفون بأنهم "غير منتجين" ، أو أن مساهمتهم "غير مباشرة" .

واليوم ، تضيع معالم التمييز بين العمل المباشر وغير المباشر ، مع هبوط نسبة عمال الإنتاج فى عتابر المصنع من جانب ، والعاملين ذوى الياقات البيضاء ، والفنيين والمهنيين (الذين يتزايد عدد المشتغلين منهم فى العتابر والورش) من جانب آخر . لقد أصبح العمل "غير المباشر" ينتج قيمة لا تقل ، إن لم تزد ، عما ينتجه العمل "المباشر" .

٥- التجديد والابتكار :

مع استعادة اقتصاديات اليابان وأوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية ، تتعرض الشركات الأمريكية لمنافسة حامية ، ولمواجهتها أصبحت الحاجة ماسة للتجديد والابتكار المستمرين - أفكار

جديدة لكل ما هو جديد فى المنتجات ، والتكنولوجيات ، والمعالجات الصناعية ، والتسويق ، والمعاملات المالية . يصل عدد أنواع المنتجات الجديدة ، كل شهر ، التى تباع فى "السوبر ماركات" الأمريكية إلى حوالى الألف . وقبل أن يحل الكمبيوتر نموذج ٤٨٦ محل الكمبيوتر نموذج ٣٨٦ ، كانت الشريحة الجديدة رقم ٥٨٦ فى طريقها إلى السوق . وتشجع الشركات الذكية العاملين فيها على المبادرة وللحاق بالأفكار الجديدة ، ولو تطلب ذلك أن يضربوا عرض الحائط بالقواعد المسجلة .

٦- الحجم :

يتضاءل حجم وحدة العمل ، ويتواكب تصغير حجم العمليات مع تصغير حجم كثير من المنتجات ، وتحل وحدات عمل متنوعة التخصص محل الأعداد الكبيرة من اليد العاملة التى تقوم بأعمال عضلية شديدة التشابه . وتصغر الشركات كبيرة الحجم ، بينما يتضاعف عدد الشركات الصغيرة . وإذ رأت شركة أى بى إم IBM ، ذات الـ ٣٧٠ ألف عامل وموظف أن صغار الصناع المنتشرين فى العالم ينهشونها حتى اقتربت من الهلاك ، أقدمت - من أجل البقاء - على تسريح عدد كبير من العاملين ، وتقطيع نفسها إلى ثلاث عشرة وحدة عمل ، صغيرة ومتميزة .

فى نظام الموجة الثالثة ، غالباً ما نرى اقتصاديات الصحافة تنوء تحت وطأة اقتصاديات التعقد المضادة diseconomies of complexity: فكلما ازدادت الشركة أو المنشأة تعقيداً وتركيباً ، ازداد جهل اليد اليسرى بما يمكن أن تعمله اليد اليمنى ، وتنتسب الأمور من الشقوق ، وتتزايد المشكلات التى يمكن أن تربو على الكسب المفترض أن تحققه ضخامة الحجم . وهكذا تبطل ، أكثر فأكثر ، الفكرة القديمة القائلة إن الأكبر هو الأفضل .

٧- التنظيم :

فى صراعها من أجل التكيف مع التغييرات السريعة ، تتسابق الشركات فى تفكيك أبنيتها البيروقراطية التى تنتمى للموجة الثانية . إن الأبنية النمطية لشركات العصر الصناعى كانت تقام وفق جداول

وخرائط تنظيمية متشابهة - هرمية ، وبيروقراطية ، ومن كتلة واحدة . أما اليوم ، فإن الأسواق والتكنولوجيات واحتياجات المستهلكين تتغير بسرعة ، وتحدث ضغوطا كبيرة على الشركات ، وتدفع التماثل البيروقراطى إلى الخروج من الساحة . والبحث دائر على أشده من أجل أشكال جديدة تماما للتنظيم . وعلى سبيل المثال ، أصبحت "إعادة الهندسة Re-engineering" هى الكلمة كثيرة التداول التى تتردد أصداؤها اليوم فى دوائر الإدارة ، وتعنى محاولة إعادة هيكلة المنشأة أو الشركة حول العمليات والمعالجات ، وليس حول الأسواق والتخصصات القطاعية Compartmentalized Specialities .

وتراجع الأبنية المعيارية نسبيا أمام التنظيمات المصفوقية matrix organizations ، وفرق العمل المكلفة بمهام خاصة "ad hoc Project teams" ، ومراكز الربح ، وكذلك أمام تنويعات متكاثرة من التحالفات الاستراتيجية ، والمشروعات المشتركة ، واتحادات الممولين - وكثير منها عابرة للحدود القومية . ذلك أنه إذ تصبح الأسواق فى حالة تغير مستمر ، فإن التنظيم والترتيب يصبح أقل أهمية من المرونة والقدرة على المناورة .

٨- تكامل النظم :

يستدعى التعقيد المتعاظم فى الاقتصاد تكاملا وإدارة أكثر ذكاء وسعة حيلة . إن شركة نابسكو Nabisco للأغذية - وهذا مثال يتكرر - عليها أن تلبى كل يوم ٥٠٠ طلب ، تحتوى - فعلا - على مئات الآلاف من المنتجات المختلفة ، وهى يجب أن تشحن من ٤٩ مصنعا و ١٣ مركز توزيع ، وأن تأخذ فى الاعتبار - فى نفس الوقت - ٣٠٠ ألف عملية بيع وترويج للسلع بين زبائنها .

إن إدارة عمل يمثل هذا القدر من التعقيد يتطلب أشكالا جديدة للإدارة ، ودرجة عالية جدا من التكامل المنهجي . ويتطلب هذا ، بدوره ، مجلدات فوق مجلدات من المعلومات تضح فى شرايين التنظيم .

٩- البنية الأساسية :

ومن أجل ربط كل الأشياء معا - لمتابعة كل روافد ومركبات الإنتاج والمنتجات ، وضبط التوقيت المتزامن للتداول ، وإعطاء كل من المهندسين والمسوقين علما بخطط الطرف الآخر ، ولتنبيه القائمين على البحوث والتطوير R&D People باحتياجات العمليات الصناعية ، وفوق كل ذلك : إعطاء الإدارة صورة متكاملة ومتماسكة لكل ما يحدث - لكل ذلك ، تنفق آلاف الملايين من الدولارات على الشبكات الإلكترونية التي تربط معا الكومبيوترات ، وقواعد البيانات ، وغيرها من تكنولوجيات الإعلام والمعلومات .

هذا البناء الإلكتروني المعلوماتي الهائل ، المؤسس - غالبا - على الأقمار الصناعية ، يربط شركات بأسرها فى شبكة واحدة ، رابطة إياها بكومبيوترات وشبكات الموردين والمستهلكين أيضا . وتربط شبكات أخرى شبكات غيرها . وقد خصصت اليابان ٢٥٠ مليار دولار لتطوير شبكات أسرع وأفضل على مدى الخمسة وعشرين عاما المقبلة . ويروج البيت الأبيض الآن لمشروع مثير للجدل لإنشاء "الطريق السريع الأكبر للمعلومات Information Super highway" . وأيا كانت أفكارنا عن المشروع أو عن هذا التعبير المجازي ، فإن ثمة شيئا واحدا واضحا ، هو أن الممرات والطرق الإلكترونية تشكل البنية الأساسية الجوهرية لاقتصاد الموجة الثالثة .

١٠- التسارع :

كل هذه التغيرات تزيد تسارع العمليات والمعاملات والصفقات ، وتحل اقتصاديات السرعة الفائقة محل اقتصاديات الحجم الكبير ، وتحتم المنافسة ، وتصبح السرعات المطلوبة كبيرة إلى درجة أن القاعدة القديمة القائلة إن "الوقت ثروة" تكتسب مفهوما أحدث لتكون : "لكل فترة زمنية قيمة أكبر من الفترة المماثلة السابقة لها" .

يصبح الوقت متغيرا حاسما ، كما يتجلى ذلك فى "التسليم فى الوقت المضبوط تماما" ، والضغوط المبدولة لتخفيض "القرارات أثناء العمليات" وتخلي الهندسة البطيئة ، هندسة الخطوة خطوة المتعاقبة ، تخلى المجال لتحل محلها "هندسة التزامن Slow, sequential, step" -

by - step engineering is replaced by simultaneous engineering وتخوض الشركات منافسات على الوقت . وتعبيرا عن التعجل الجديد ، يقول دى وين بيترسون ، وهو مدير تنفيذى على أعلى مستوى فى شركة Merrill lynch إن "الأموال تتحرك بسرعة الضوء ، وعلى المعلومات أن تتحرك بسرعة أكبر" . وهكذا يدفع التسارع إيقاع الأعمال فى الموجة الثالثة قريبا من الوقت الحقيقى .

* * *

هذه السمات العشر ، من بين السمات الكثيرة الأخرى التى تميز اقتصاد الموجة الثالثة تضاف إلى التغيير الهائل فى أساليبنا لخلق الثروة . وانتقال الولايات المتحدة واليابان وأوروبا إلى هذا النظام الجديد ، وإن لم يكن قد اكتمل بعد ، هو أهم تغيير حدث فى الاقتصاد العالمى ، منذ انتشار "الفبارك" ، الذى جاءت به الثورة الصناعية . وصل هذا التحول إلى سرعة الانطلاق فى النصف الأول من السبعينات ، وبمجيئ التسعينات كان قد حقق تقدما معتبرا . ولكن ، لسوء الحظ ، ما يزال كثير من الفكر الاقتصادى فى أمريكا متخلفا عن إدراك ذلك .

الفصل الرابع

المادية العظمى

المادية العظمى

حدث ذات يوم ، عندما كان رونالد ريجان Ronald Reagan ما يزال فى البيت الأبيض ، أن التفت مجموعة صغيرة حول المائدة فى غرفة الطعام العائلية ، لمناقشة المستقبل طويل المدى لأمريكا . ضمت المجموعة ثمانية من المستقبليين futurists ، انضم إليهم نائب الرئيس وثلاثة من أهم مساعدى الرئيس ، من بينهم دونالد ريجان Donald Regan الذى كان قد عين حديثا رئيسا لموظفى البيت الأبيض .

كان مؤلفا هذا الكتاب هما الداعيان لهذا الاجتماع بناء على طلب من البيت الأبيض . وافتتح الاجتماع بإعلان أن المستقبلين ، وإن اختلفوا حول كثير من القضايا الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية ، إلا أنهم متفقون على أن الاقتصاد يجتاز تحولا عميقا . ولم تكذب تنطق هذه الكلمات إلا وأنطلق دونالد ريجان يقول بحدة : "هل تعتقدون كلكم أننا بسيلنا إلى أن نسرح ، يخلق بعضنا لبعض ونبيع الهامبورجر ! هل سنكف عن أن نكون دولة صناعية كبرى ؟" .

ونظر الرئيس ونائبه حولهما فى انتظار إجابة . والظاهر أن غالبية الرجال أخذتهم المفاجأة بسبب ذلك الهجوم العاجل اللفظ ، وكانت هايدى توفلر هى التى تكلمت ، أجابت بصبر : "لا يا مستر ريجان ، ستستمر الولايات المتحدة قوة صناعية كبرى ، ولكن المصانع لن توظف النسبة العالية الحالية من العمالة" .

وفى شرحها للفرق بين الأساليب التقليدية للصناعة ، والطريقة التى بها تنتج كومبيوترات ماكينتوش Macintosh حينذاك ، أشارت المتحدثة إلى أن الولايات المتحدة هى ، بالتأكيد ، من أكبر الدول المنتجة للغذاء فى العالم ، وإن يكن ذلك بأقل من ٢٪ من قواها العاملة تشتغل فى الزراعة . والحق أنه ، طيلة هذا القرن كلما انخفض عدد العاملين فى الفلاحة بالنسبة لعدددهم فى القطاعات الأخرى ، تعاظمت

قوة الولايات المتحدة كدولة زراعية ، ولم تضعف . فما المانع من أن يسرى هذا على الصناعة ؟

وتظل الحقيقة المذهلة قائمة ، وهي أنه بعد كثير من الصعود والهبوط ، كان عدد العاملين في الصناعة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٨ يكاد أن يكون هو نفسه عام ١٩٦٨ : يزيد قليلا على تسعة عشر مليوناً . وساهمت الصناعة بنفس النسبة في الدخل القومي التي كانت تساهم بها منذ ثلاثين عاماً ، ولكن بنسبة أقل من العمالة ، قياساً إلى مجموع العمالة الكلى .

علاوة على ذلك ، الرسالة واضحة : لما كان من الأرجح أن يستمر عدد السكان وعدد القوة العاملة في أمريكا في تزايد ، ولأن كثيراً من أصحاب الصناعات في أمريكا قد "أتمتوا" (*) وأعادوا التنظيم في الثمانينات والتسعينات ، فإن انكماش العمالة في المصانع بالنسبة إلى المجموع الكلى سيستمر . ووفقاً لبعض التقديرات ، يمكن أن توفر الولايات المتحدة عشرة آلاف فرصة عمل جديدة كل يوم على مدى العشر سنوات القادمة ، من بينها عدد قليل ، (إن وجد) في قطاع الصناعة . ونفس التحويلات تحدث في الاقتصاديات اليابانية والأوروبية .

ومع ذلك ، ما تزال كلمات دونالد رجان ، حتى الآن ، يردد صداها أحياناً ربانة الصناعات السيئة الإدارة ، وقادة النقابات التي يتضاءل عدد أعضائها ، والاقتصاديون والمؤرخين الذين يقرعون الطبول منتبهين إلى أهمية الصناعة - كما لو كان يوجد من يدعى العكس .

ومع ذلك ، ما تزال كلمات دونالد رجان ، حتى الآن ، يردد صداها أحياناً ربانة الصناعات سيئة الإدارة ، وقادة النقابات التي يتضاءل عدد أعضائها ، والاقتصاديون والمؤرخون الذين يقرعون الطبول منبهين إلى أهمية الصناعة - كما لو كان يوجد من يدعى العكس .

*في الأصل الإنجليزي automated

خلف هذه الطنطنة الجوفاء فكرة تصور أن انتقال العمالة من العمل البدنى إلى قطاع العمل الذهنى والخدمات سيكون ، على نحو ما ، ضارا بالاقتصاد ، وأن قطاعا صناعيا صغيرا (بمقياس عدد العمالة) سيجعل الاقتصاد "قارغا أجوف" . وتعيد مثل هذه المناقشات إلى الذاكرة آراء الطبيعيين Physiocrats الفرنسيين فى القرن الثامن عشر الذين عجز خيالهم عن تصور المجتمع الصناعى ، فاعتبروا الزراعة النشاط "المنتج" الوحيد .

المعنى الجديد للبطالة Joblessness :

كثير من "المناحات" المقامة حزنا على "تدهور" الصناعة تتغذى من المصالح الذاتية للموجة الثانية ، وتستند إلى أفكار عتيقة عن مفهوم الثروة ، والإنتاج ، والبطالة .

منذ الستينات انتشر وتكاثر الانتقال من عمل الموجة الثانية البدنى ، إلى عمل الموجة الثالثة فى الخدمات والأنشطة عالية الترميز Super - Symbolic activities . وكان الانتقال مثيرا وبغير رجعة . واليوم ، تبلغ نسبة العمالة فى هذه الأنشطة ثلاثة أرباع المجموع الكلى للعمالة فى أمريكا . وانعكس هذا التحول الهائل على الصعيد العالمى فى حقيقة مذهلة ، هى أن مجموع الصادرات العالمية للخدمات "والملكية الذهنية" أصبحت اليوم مساوية لمجموع صادرات الإلكترونيات والسيارات معا ، أو لمجموع صادرات الأغذية والطاقة معا .

وقد حذر المؤلفان ، وغيرهما من المستقبلين ، من هذا التحول منذ وقت مبكر فى الستينات . ولكن ، لأن التحذيرات المبكرة لم تؤخذ مأخذ الجد ، فإن التحول كان صعبا وشاقا ، بينما كان يمكن تلافى ذلك . فصل العاملين بالجملة ، والتقليسات ، وغيرها من ظواهر الفوران ، اكتسحت الاقتصاد ، حيث تأخرت الصناعات القديمة الصدنة فى استخدام الكمبيوتر والروبوت ونظم المعلومات الإلكترونية ، وتباطأت فى إعادة الهيكلة ، ثم وجدت نفسها ممزقة الأحشاء بواسطة المنافسين

السباقين . وألقى الكثيرون اللوم على المنافسة الأجنبية ، وارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة ، والقوانين الكثيرة - ومئات العوامل الأخرى . ولا جدال أن لبعض هذه العوامل دور ، ولكن اللوم يقع - بنفس القدر - على عجرفة الشركات الكبرى ، صاحبة صناعات المداخن - السيارات والصلب والسفن والنسيج - التي طالت هيمنتها على الاقتصاد . وأنزلت إداراتهم قصيرة النظر العقاب على عمالها ، وهم أقل الناس فى المجتمع مسئولية عن التخلف الاقتصادى ، وأقلهم قدرة على الدفاع عن أنفسهم .

وإذا كان إجمالى عدد العمالة عام ١٩٨٨ مساويا لما كان عليه ١٩٦٨ ، فإن هذه الحقيقة لا تعنى أن العمال الذين فصلوا بين هذين التاريخين عادوا إلى أعمالهم ببساطة ، ولكن على العكس ، فحيث حلت كثير من تكنولوجيات الموجة الثالثة محل سابقتها ، فإن الشركات كانت تطلب قوة عمل مختلفة اختلافا جذريا عن سابقتها .

تحتاج مصانع الموجة الثانية العتيقة ، أساسا ، عمالا يمكن تبادل إحلالهم فى أى موقع ، أما عمليات الموجة الثالثة فتتطلب مهارات متنوعة ودائمة التطور - وهذا يعنى أن تقل تداولية العمال باطراد ، وبالتالي تنقلب مشكلة البطالة كلها رأسا على عقب .

فى مجتمعات الموجة الثانية ، مجتمعات المداخن ، يمكن تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل بحقنة من رؤوس الأموال أو برفع القدرة الشرائية للمستهلكين . فإذا كان ثمة مليون عاطل ، فإننا يمكن - من ناحية المبدأ - أن نصب المال فى مضخة الاقتصاد ونخلق مليون فرصة عمل . ولما كان العمال يمكن تبادل إحلالهم فى أى موقع ، أو المهارات المطلوبة من الضالة بحيث يمكن اكتسابها فى أقل من ساعة ، فإن أى عاطل يمكن أن يشغل - فعلا - أية وظيفة .

ولكن الأمر لم يعد كذلك فى الاقتصاد عالى الترميز فى أيامنا هذه *today's super - symbolic ecomy* ؛ ولذلك فإن كثيرا من البطالة تبدو مستعصية على العلاج ، ولم تعد تجدى معها لا الوصفة الكينزية التقليدية *traditional Keynesian* ولا علاج النقوديين *monetarists* . مازلنا نتذكر كيف تصدى جون ماينارد كينز لعلاج

الأزمة الاقتصادية الكبرى ، إذ حثت الحكومة على الإنفاق بالعجز لوضع النقود فى جيوب المستهلكين ، وحين يجد المستهلكون جيوبهم عامرة بالنقود ، فإنهم يندفعون إلى الأسواق ويشترون بضائع ، وبالتالي يتجه أصحاب الصناعات إلى توسيع ورشهم ، ويوظفون مزيدا من العمال . و.. وداعا للبطالة . أما النقديون ، فقد حثوا على اللعب بأسعار الفائدة ، أو الموارد المالية كبديل ، لخفض القوة الشرائية أو رفعها حسب الحاجة .

ولكن ، فى الاقتصاد الكوكبى global لعالم اليوم ، فإن ضخ النقود فى جيوب المستهلكين يمكن أن يؤدي ، ببساطة ، إلى جعلها تتسرب إلى ما وراء البحار ، دون أن يقدم أية مساعدة للاقتصاد المحلى . فالمواطن الأمريكى الذى يشتري تليفزيونا جديدا أو جهازا للاستماع للاسطوانات المضغوطة Compact disc player لا يفعل أكثر من أنه يرسل دولارات لليابان أو كوريا أو ماليزيا أو أى مكان ، ولا تؤدي عمليات الشراء إلى خلق فرص عمل فى الداخل .

غير أن ثمة خلل أكثر خطورة فى الاستراتيجيات القديمة ، هو أنها ما تزال تركز على دورة الأموال ، لا المعرفة ، حيث لم يعد من الممكن الحد من البطالة بزيادة عدد فرص العمل ببساطة ، لأن المشكلة لم تعد مشكلة مجرد أعداد . لقد انتقلت البطالة من الكم إلى الكيف .

إن العاطلين فى حاجة ماسة للنقود من أجل الإبقاء على أنفسهم وعلى ذويهم على قيد الحياة . ومن الضرورى ، والصحيح أخلاقيا ، أن نوفر لهم مستوى لائقا من المساعدات الاجتماعية . ولكن ، أى استراتيجية فعالة لإيجاد عمل للعاطلين فى اقتصاد عالى الترميز تعتمد - قليلا - على تخصيص موارد الثروة ، وتعتمد أكثر فأكثر على تخصيص الموارد المعرفية .

ولما كان من المستبعد إيجاد الوظائف الجديدة فيما نظل نعتقد أنه الصناعة ، فإن هؤلاء الناس فى حاجة لأن يؤهلوا - فى مدارس ومراكز تدريب أو أثناء العمل - لأن يشتغلوا فى مجالات من نوع الخدمات الإنسانية ، مثل : رعاية المسنين - خاصة وأن نسبتهم تتزايد فى المجتمع - وحضانات الأطفال ، والخدمات الصحية ،

والأمن الشخصي ، وخدمات التدريب ، وخدمات أوقات الفراغ والترويح ، والسياحة ، وما أشبه .

كذلك علينا أن نبدأ فى إعطاء وظائف الخدمات الإنسانية نفس الاحترام الذى تعودنا أن نخص به القطاع الصناعى ، وأن نكف عن الحط من قدر قطاع الخدمات بأسره ، باعتباره "قلئ هامبورجر" . إن ماكدونالدز Mc Donald's لا يمكن أن يكون هو الرمز الوحيد لمجال من الخدمات يشمل كل شئ : من التعليم إلى العمل فى مكتب تعارف أو فى مركز للعلاج بالأشعة .

أكثر من ذلك ، إذا قيل - وكما يحدث غالبا - إن الأجور فى القطاع الخدمى منخفضة ، فإن الحل هو زيادة إنتاجية العمل ، وابتكار أشكال جديدة لتنظيم قوة العمل ، وأساليب جديدة للمساومة الجمعية collective bargaining . وإذا كانت النقابات العمالية قد تأسست فى بدايتها للصناع الحرفيين ثم لعمال الإنتاج الجمعى ، فقد أصبحت هناك حاجة لأن تتغير تماما ، أو أن تحل محلها تنظيمات من نوع جديد ، أكثر قدرة على النهوض بمهامها فى الاقتصاد عالى الترميز . أما إذا كانت تريد البقاء ، فإن عليها أن تساند ، (لا أن تقاوم) أمورا من نوع برامج العمل فى المنزل ، وبرامج الوقت المرن ، أو المشاركة فى عمل واحد .- at - homeprograms, flexitime and Job - sharing باختصار : إن صعود الاقتصاد عالى الترميز يضطرنا إلى إعادة التفكير فى مشكلة البطالة بأكملها ، من أولها إلى آخرها . وفى كل الأحوال ، فإن تحدى الأفكار البالية يعنى ، أيضا ، تحدى المستفيدين منها . ومن ثم فإن نظام خلق الثروة فى الموجة الثالثة يهدد مراكز القوى وعلاقات النفوذ "المتتمرسة" منذ وقت طويل فى عالم الشركات والنقابات والحكومات .

مجال العمل الذهنى :

فى الاقتصاد عالى الترميز تصبح أفكارنا عن العمل أيضا عتيقة بالية ، بمثل ما أصبحت أفكارنا عن البطالة . ولفهم العمل فى

الموجة الثالثة ، وصراعات القوى التي يطلقها ، فإننا سنحتاج إلى مزيد من المفردات والدلالات الجديدة .

اليوم ، حتى ذلك التقسيم للاقتصاد إلى قطاعات مثل "الزراعة" و"الصناعة" و"الخدمات" - ذلك التقسيم أصبح يزيد الأمور إبهاما أكثر مما يوضحها . فالتغيرات فائقة السرعة في أيامنا تمحو كثيرا من خطوط التمايز التي كانت فيما مضى واضحة قاطعة . ويتعين علينا ، بدلا من التشبث بالتصنيفات القديمة ، أن ننظر فيما وراء اللافتات ونسأل الناس في هذه الشركات عما يعملون فعلا لخلق قيمة مضافة . إذا طرحنا هذا السؤال فسنتكشف أن نسبة متعاظمة من العمل في القطاعات الثلاثة تتكون من سلسلة معالجات ترميزية ، أو هو "عمل ذهني" .

اليوم ، أصبح المزارعون يستخدمون الكومبيوتر لحساب حبوب العلف ، وعمال الصلب يضبطون الأجهزة الإلكترونية ويراقبون شاشات الفيديو ، والمستثمرون البنكيون يديرون مفاتيح "كومبيوتراتهم المحمولة laptops" وهم يرسمون خرائط أسواق المال . ولا يهم بعد ذلك كثيرا إن كان الاقتصاديون يصنفون هذه الأنشطة تحت لافتات "الزراعة" أو "الصناعة" أو "الخدمات" .

حتى التصنيفات الوظيفية لم تعد تصلح ؛ فأن نقول إن شخصا ما مخزنجي ، أو مكنجي ، أو مندوب مبيعات - لا يوضح شيئا بقدر ما يزيده إبهاما . لقد أصبح من الأفيدر اليوم أن نصنف العاملين وفقا لكمية المعالجات الترميزية the amount of symbolic, processing أى وفقا للعمل الذهني الذي يقومون به ، كجزء من وظائفهم ، بغض النظر عن بطاقات التعريف التي يضعونها على صدورهم ، وبغض النظر أيضا عما إذا كانوا يعملون في مخزن ، أو سيارة نقل ، أو مصنع ، أو مستشفى ، أو مكتب .

فيما يمكن أن نسميه "مجال العمل الذهني mind - work spectrum يمكن أن نجد العالم الباحث ، والمحلل المالي ، ومبرمج الكومبيوتر ، أو (والشئ بالشئ يذكر) كاتب الأرشيف . لماذا نضع العارلم وكاتب الأرشيف في نفس المجموعة ؟ الإجابة هي أنه بينما

تختلف الوظيفة اختلافا بينا ، بل وتختلفان اختلافا هائلا فى درجة التجريد الذهنى ، إلا أن كليهما ، وملايين آخرين من مثلهما ، يركون معلومات فيما حولهم ، أو يولدون منها مزيدا من المعلومات . إن عملهم - بالكامل - ترميزى .

فى وسط مجال العمل الذهنى ، نجد مساحة واسعة لوظائف "مختلطة" - أعمال تتطلب عملا بدنيا ، كما تتطلب أيضا التعامل فى المعلومات . إن سائقى القطارات فى شركة فيدرال إكسبرس أو سائقى السيارات فى شركة يونايتد بارسل سيرفيس United parcel service يشغلون كومبيوترات موضوعة إلى جوارهم . والعامل على الآلة فى المصانع المتقدمة هو ، فى نفس الوقت ، مدرب تدريبا عاليا على الإعلام الإلكتروني . كذلك كاتب الفندق ، والممرضة ، وغيرهما كثير ، ممن يتعاملون مع الجمهور ، ينفقون جزءا كبيرا من وقتهم يتلقون معلومات ، أو يعطونها ، أو يولدون المزيد منها .

وميكانيكيو السيارات فى محلات عرض وصيانة منتجات فورد - على سبيل المثال - ما تزال أيديهم ملطخة بالشحوم ، ولكنهم يستخدمون نظاما كومبيوتريا من تصميم شركة Hewlett - Packard يضع فى خدمتهم "نظام خبرة expert system" يساعدهم على الكشف الدقيق عن مواضع العطل ، مع تمكينهم من الاطلاع الفورى على مائة ميجا بايت 100 megabytes من الرسومات والبيانات والمعلومات الفنية المخزنة على CD - ROM . هذا النظام يسأل العمال عن بيانات خاصة بالسيارة التى يصلحونها ، ويسمح لهم بالبحث - على نحو حدسى - فى الكميات الهائلة من المادة التقنية ، ويعمل الاستدلالات ، ثم يرشد العمال إلى خطوات الصيانة أو الإصلاح اللازمة .

والسؤال هو : الناس الذين يتعاملون مع هذا النظام الكومبيوترى ، هل هم "ميكانيكيون" أم "عمال ذهنيون" ؟

إن الأعمال البدنية العضلية البحثية ، فى الدرجة الدنيا من المجال ، هى التى بسبيلها إلى الاختفاء . وإذ يقل عدد الوظائف البدنية فى الاقتصاد ، تصبح "البروليتاريا" اليوم أقلية ، لتحل محلها - على

نحو متزايد - "الكوجنيتاريا (* Cognitariat)". وبتعبير أكثر دقة :
مع مزيد من تفتح ونماء الاقتصاد على الترميز ، تتحول البروليتاريا
لتصبح كوجنيتاريا .

إن الأسئلة ذات الدلالة التي توجه حول عمل أى شخص يجب
أن تدور حول : إلى أى حد يستلزم العمل معالجات معلوماتية ؟ وكيف
يمكن أن يكون روتينى أو قابل للبرمجة ؟ وما هو المستوى التجريدى
؟ وما هو تعامله مع بنك المعلومات المركزى والنظام المعلوماتى
للإدارة ؟ وما هى مساحة ما يتمتع به الشخص من استقلالية وما ينهض
به من مسؤولية ؟

المستوى المعرفى الراقى فى مواجهة المستوى المتدنى

مثل هذه التغييرات الهائلة لا يمكن أن تحدث دون أن يترتب
عليها صراعات سلطة . وقد يساعدنا فى محاولة معرفة من يكسب
ومن يخسر ، أن يكون تفكيرنا فى الشركات بشكل مشابه .

يلزمنا أن نصنف الشركات ، ليس وفقا لوضعها الإسمى فى
القطاع الصناعى أو الخدمى ، ولكن وفقا للعمل الفعلى لمستخدميها .

لنأخذ حالة شركة سى إس إكس CSX مثلا ، التى تشغل سككا
حديدية فى النصف الشرقى من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى كونها
أكبر شركة مشتغلة فى شئون الحاويات عبر المحيطات فى العالم
biggest oceangoing containerization businesses . غير أن
CSX تعتبر نفسها ، أكثر فأكثر ، موجودة فى الميدان المعلوماتى
الإعلامى .

يقول أليكس ماندل ، رجل CSX : "إن المركب المعلوماتى فى
حزمة خدماتنا يتعاظم باطراد . ليس كافيا أن نقوم بتوزيع وتسليم
المنتجات ، فعملنا يريدون أن يعرفوا أين سندمج منتجاتهم ، وأين
سيفكك دمجها ، وأين سيتواجد كل نوع من شحناتهم ، ومتى ، كما
يريدون أن يعرفوا الأسعار والرسوم الجبركية ، وغير ذلك كثير .

*كلمة مشتقة من جذر لاتينى ، تعنى المشتغلين بالمعرفة (المترجم) .

نحن شركة "تسير بالمعلومات". ويعنى هذا أن نسبة مستخدمي CSX في المراتب المتوسطة والعليا للعمل الذهني - في تزايد . وهذا كلام يوحى بأن الشركات يمكن تصنيفها ، بالتقريب ، إلى "رفيعة المستوى" ، ومتوسطة ، ومنخفضة ، نسبة إلى درجة كثافة المركب المعرفى فى عملها . فبعض الشركات والصناعات يتعين عليها - من أجل إنتاج الثروة - معالجة عملياتية لمعلومات أكثر من غيرها ، وهى - شأنها شأن الوظائف الفردية - تأخذ وضعها فى تراتب العمل الذهني وفقا لكمية ودرجة تركيب وتعقد العمل الذهني الذى تقدمه .

تتشابه الشركات منخفضة المستوى فى تركيزها للعمل الذهني فى عدد محدود من الأشخاص فى قمتها ، تاركة العمل البدني ، أو العمل اللاذهني ، للآخرين جميعا . وعقيدتها العملية تتلخص فى أن العمال جهلة ، أو أن معارفهم - فى كل الأحوال - لا صلة لها بالإنتاج .

وحتى فى القطاع رفيع المستوى ، يمكن أن يصادف المرء فى أيامنا أمثلة لمحاولات "تخفيض المهارات" وتبسيط المهام ، وصولا بها إلى المركبات الصغرى ، وضبط الإنتاج وتنظيمه خطوة خطوة . غير أن هذه المحاولات لتطبيق المنهج الذى وضعه فردريك تايلور للاستخدام فى مصانع أوائل القرن العشرين ، ليست إلا مخلفات موجة الماضى المتدنى ، لا المستقبل رفيع المستوى . ذلك أن أية مهمة تكون من البساطة والتكرارية بحيث تودى بلا تفكير سيعهد بها - إن عاجلا أو آجلا - إلى الروبوت .

ولما كان الاقتصاد يسير فى اتجاه الموجة الثالثة ، فإن جميع الشركات مضطرة إلى إعادة التفكير فى دور المعرفة . وأكثر الشركات ذكاء فى القطاع رفيع المستوى هى السباقاة إلى إعادة التفكير فى دور المعرفة وإعادة تخطيط العمل نفسه . وعقيدتهم العملية هى أن كلا من الإنتاجية والربحية يمكن أن يرتفعا ارتفاعا هائلا بقدر ما يجرى تخفيض العمل اللاذهني إلى الحد الأدنى ، أو أن يجرى تحويله إلى التكنولوجيا

العالية ، مع إطلاق الطاقة الكامنة للعامل إلى منتهاها . ويصبح الهدف هو قوة عمل أعلى أجرا ، وإن تكن أكثر ذكاء وأقل عددا .
وحتى العمليات متوسطة المستوى ، التي ما تزال محتاجة إلى تناول ومباشرة يدوية ، تزيد درجة الكثافة المعرفية فيها ، موسعة بذلك مجال العمل الذهني .

وعموما ، فإن الشركات والمصانع رفيعة المستوى ليست مؤسسات خيرية . فعلى الرغم من أن العمل فيها أقل مشقة - من الناحية الجسمانية - والجو المحيط أطف من نظيره فى شركات المستوى المتدنى ، فإنها (نقصد الشركات رفيعة المستوى) تطلب من مستخدميها أن يقدموا أكثر مما يقدمه مستخدمو النوع المتدنى . ويلقى المستخدمون تشجيعا على استخدام ، ليس فقط ملكاتهم الذهنية العقلانية ، وإنما أن يضعوا ، أيضا ، عواطفهم وفطنتهم وخيالهم فى العمل . وهذا هو السبب الذى جعل النقاد الاجتماعيين السياسيين من مدرسة ماركيزوس Marcusian critics يرون فى هذا شكلا أشد خبثا وشرًا من استغلال صاحب العمل للعاملين .

الأيديولوجية المتدنية :

فى الاقتصاديات الصناعية المتدنية كان امتلاك السلع والبضائع هو المقياس النمطى للثروة ، وإنتاج السلع هو الشئ المركزى فى الاقتصاد . وعلى العكس ، كانت الأنشطة الترميزية والخدمية ، على الرغم من ضرورتها ، توسم بأنها غير منتجة . وكان تصنيع السلع - السيارات والراديوهات والتراكورات والتليفزيونات - ينظر إليه باعتباره نشاطا مهنيا ومسيطرًا macho ، وتلحق به صفات من قبيل : عملى ، واقعى ، صلب . وعلى العكس ، كان إنتاج المعارف وتبادلها يحقر من قدره باعتباره ليس إلا مجرد "تحريك أوراق" .

وترتب على هذا نتائج بغير حصر ، من أمثلتها أن "الإنتاج" هو توليف بين الموارد والآلات والعمل العضلى ... وأن أكثر الموجودات أهمية فى أى شركة هى الأشياء المحسوسة ... وأن الثروة القومية تتدفق من فائض تجارة السلع ... وأن التعامل فى الخدمات لا أهمية له

إلا بقدر ما يسهل التعامل فى البضائع ... وأن غالبية التعليم تبيد إلا إذا كان مهنيا بالمعنى الضيق للكلمة ... وأن البحوث جرى وراء خيال ... وأن الفنون العقلية (*) اللغات والعلوم البحتة والفلسفة والتاريخ وما أشبهه) لا حاجة إليها لتحقيق نجاح الأعمال ، إن لم تكن ضارة بالفعل ، أى أن ما يهم ، باختصار ، هو المادة .

ومثل هذه الأفكار لم تكن قاصرة ، بأى حال ، على المتفنيين المتعلقين - بفجاجة - بمثل الطبقة المتوسطة ، وإنما كان هناك نظائر لهم فى العالم الشيوعى أيضا . فقد عانى الاقتصاديون الماركسيون مشقة أكبر فى محاولاتهم لإدماج الأنشطة الراقية فى مخططاتهم ، وأنتجت الواقعية الاشتراكية آلاف من صور العمال السعداء ، وقد انفخت عضلاتهم التى تضاهى عضلات شوارزنيجر Schwayzenegger ، أمام خلفية من التروس والمداخن والقاطرات البخارية . وكان تمجيد البروليتاريا والنظرية القائلة بأنهم طلائع التغيير انعكاسا للمبادئ التى تحكم اقتصادا متدنيا .

ولم يؤد كل هذا إلا إلى خليط مشوش من الآراء والفرضيات والمواقف . بل لقد شكل هذا أيديولوجية لدعم الذات وتبريرها ، مؤسسة على نوع من المادية المفخمة mach materialism ، - "مادية عظمى" جوفاء مزهوة بالنصر ! والحق أن "المادية العظمى" كانت هى أيديولوجية الموجة الثانية وصناعتها الجمعية .

وقد جاء وقت كان يمكن أن يكون فى المادية العظمى شئ من المعقولية . أما فى أيامنا هذه ، وحيث أصبحت القيمة الحقيقية لغالبية المنتجات كامنة فى المعارف التى هى جزء من تكوينها ، فإن المادية العظمى تصبح رجعية وبلهاء معا . وأية دولة تختار أن تنتهج سياسات مؤسسة على هذه المادية العظمى تحكم على نفسها بأن تصبح بنجلادش القرن الحادى والعشرين .

*فى الأصل الإنجليزى liberal arts

الأيدولوجية الراقية :

ما تزال الشركات والمؤسسات والشخصيات التي تربط مستقبلها باقتصاد الموجة الثالثة ، ما تزال لم تتوصل بعد إلى صياغة بناء عقلاى متكامل ، ومضاد للسابق ، ولكن عددا من الأفكار الأساسية بدأت تأخذ مكانها .

يمكن أن نلمح نثارا من الأسس الأولى لعلم الاقتصاد الجديد فى الكتابات (غير المعترف بها بعد) لأشخاص مثل : (الراحل) يوجين لوبل Eugene loebi ، الذى أعاد النظر - اثناء قضائه فترة سجن استمرت أحد عشر عاما فى تشيكوسلوفاكيا - فى الفرضيات التى قامت عليها العلوم الاقتصادية فى الشرق والغرب ، وهنرى ك . هـ . وو Woo . H. Henry K ، من هونج كونج ، الذى قدم تحليلا ، للأبعاد غير المتطورة للثروة ، وأوريوجيارينى Orio giarini ، فى جنيف ، الذى طبق مفهومات المخاطرة وعدم إمكانية التحديد risk and indeterminacy فى تحليله لمستقبل الخدمات ، والأمريكى وولتر ويسكوف Walter Weisskopf ، الذى كتب عن دور ظروف اللاتوازن فى التطور الاقتصادى .

ويطرح العلماء اليوم سؤالا عن سلوك النظم فى ظروف الاضطراب ، كيف تفضى الأحوال المضطربة إلى نظام ، وكيف يمكن أن تقفز النظم النامية إلى مستويات أعلى من التنوع . وهذه الأسئلة وثيقة الصلة بعالم الأعمال والاقتصاد . وتحدث كتب الإدارة عن "الازدهار على الفوضى" . ويعيد الاقتصاديون اكتشاف أعمال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذى تحدث عن "الهدم البناء" كضرورة للتقدم . وفى عاصفة من المنافسات الحادة ، والتجريد من الممتلكات ، وإعادة التنظيم ، والتفليس ، والبدء من جديد ، والمشروعات المشتركة - تتشكل للاقتصاد بأسره بنية جديدة تسبق ، بمقياس السنوات الضوئية ، اقتصاد المداخن - سرعة وتنوعا وتركيبا .

هذه "القفزة" إلى مستوى أعلى من التنوع ، والسرعة ، والتعقد ، يلزمها قفزة مناظرة إلى درجة أعلى وأكثر تركيبا من

التكامل . ويتطلب هذا ، بدوره ، مستوى أعلى من التعامل العملياتي مع المعرفة.

سارت ثقافة التصنيع على نهج كتابات رنيه ديكرت Rene Descartes الذى عاش فى القرن السابع عشر ، التى تعلى قدر من يستطيع تجزئة المسائل والعمليات إلى مركبات أصغر فأصغر . وحين طبق هذا النهج على علم الاقتصاد ، ساقنا إلى اعتبار الإنتاج سلسلة من خطوات غير مترابطة .

غير أن النموذج الجديد للإنتاج الذى ظهر فى الاقتصاد على الترميز ، يختلف عن ذلك اختلافا كليا . فلأن هذا النموذج يتأسس على رؤية تكاملية (منظومية) ، فإنه يعتبر الإنتاج مجموعة عمليات متزامنة ، ليست أجزاءه هى الكل ، ولا يمكن فصل أيها عن الأخرى . والحق أننا نكتشف أن "الإنتاج" لا يبدأ فى المصنع ، كما لا ينتهى فيه . ومن ثم ، فإن النماذج الحديثة للإنتاج الاقتصادى توسع العملية إلى الأمام وإلى الوراء معا . إلى الأمام : فى خدمات بعد البيع ، أو هى خدمات "تعزيز" المنتج ودعمه ، مثل ضمانات صيانة السيارة بعد بيعها ، أو الخدمة التى يتوقع المشتري أن يتلقاها من بائعى الكمبيوتر . ولن يمضى وقت طويل إلا ونرى مفهوم الإنتاج يمتد إلى تقديم العون للتخلص من المنتج بعد استهلاكه ، على نحو يراعى سلامة البيئة ، حيث سيتعين على الشركات أن تقوم بعمليات تنظيف مخلفات ما بعد الاستهلاك ، بما يترتب على ذلك من إجراء تعديلات فى التصميمات الأصلية ، وفى حساب التكاليف ، وأساليب الإنتاج ، وكثير غير هذا وذلك . وفى كل هذا تؤدى خدمات إضافية للصناعة ، وتتحقق قيمة مضافة . وسيعتبر "الإنتاج" مشتملا على كل هذه المهمات .

كذلك يمكن أن يوسع التعريف إلى الخلف لتضاف مهمات مثل تدريب المستخدمين ، أو إقامة حضانة لأطفالهم ، وغير ذلك من الخدمات . إن العامل البدنى المتكدر يمكن إكراهه على "الإنتاج" ، أما فى الأنشطة عالية الترميز ، فإن العامل "المشرح" يمكن أن يكون أكثر إنتاجا ، حيث الإنتاجية تبدأ قبل وصول العامل إلى مكان العمل . وقد

يبدو توسيع تعريف الإنتاج على هذا النحو ، فى نظر من يمتون للماضى ، أمرا غامضا أو فكرة مشوشة ، ولكن بالنسبة للأجيال الجديدة من قيادات الأنشطة عالية الترميز ممن تدرّبوا على الفكر المنظومى ، فإن الأمر يبدو طبيعيا تماما .

باختصار : يعاد النظر فى مفهوم الإنتاج كعملية أوسع كثيرا مما كان يتصوره المشتغلون بالأيدولوجيا والعلوم الاقتصادية فى الاقتصاديات المتدنية . ومن الآن ، وعلى امتداد المستقبل كله ، سيكون تجسيد القيمة وتعظيمها متوقفا على المعرفة ، لا على العمالة الرخيصة ، وعلى الرموز والترميز لا على المواد الخام .

إعادة النظر بهذا العمق فى مصادر القيمة المضافة ، تترتب عليها نتائج هامة وكثيرة : تتحطم الفرضيات التى قامت عليها الماركسية ومدرسة السوق الحرة معا ، و"المادية العظمى" التى هى أصل اللتنتين . وعليه ، فإن الأفكار القائلة إن القيمة تتبع فقط ، من العرق المتصيب على جباه العمال ، أو أن القيمة ينتجها المستثمرون الرأسماليون الأماجد ، المتضمنة كلاهما فى أيدولوجية المادية العظمى ، يظهر زيفهما ، ولا يفضيان إلا إلى مسيرات خاطئة ، سياسيا واقتصاديا .

فى الاقتصاديات الجديدة ، القيمة المضافة يحققها كل من موظفى الاستقبال والاستعلامات ، ومستثمرى البنوك الذين يجمعون رءوس الأموال ، وعمال الـ Key punch ، و مندوبو المبيعات ، بمثل ما يحققها مصممو النظم والمتخصصون فى الاتصالات على البعد . والأكثر دلالة من ذلك أن المستهلك أيضا يساهم فى تحقيق القيمة المضافة . إن القيمة تتحقق كثمرة لجهود كلية ، وليس من خطوة معزولة فى العملية كلها .

إن الأهمية المتعاضمة للعمل الذهنى جاءت لتبقى ، ولا تهم كل الحكايات المثيرة للذعر التى تنشر محذرة من النتائج الوييلة "لاضمحلال" أسس الصناعة ، أو الحط من قدر مصطلح "اقتصاد المعلومات" . كذلك ، فإن المفهوم الجديد لأسلوب عمل الثروة ، جاء ليبقى .

ذلك أن ما نشهده اليوم هو تجمع قوى لتغييرات الموجة الثالثة
- تحول الإنتاج يأتى مع تحول رأس المال والنقود نفسها . وهى كلها
تشكل نظاما ثوريا جديدا لخلق الثروة على هذا الكوكب .

الفصل الخامس

الاشتراكية تصطدم بالمستقبل

الاشتراكية تصطدم بالمستقبل

الموت المفاجئ ، والمثير ، الذى أصاب اشتراكية الدولة فى أوروبا الشرقية ، مع كروبها الدامية ، من بوخارست إلى باكو وبكين ، لم يحدث بالصدفة ؛ فقد كانت الاشتراكية قد اصطدمت بالمستقبل . فانهيار الأنظمة الاشتراكية لم يكن بفعل مؤامرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السي آى ايه CIA) ، أو الحصار الرأسمالى ، أو الركود الاقتصادى المفروض من الخارج . لقد تهاوت الحكومات الشيوعية الأوروبية كأحجار الدومينو بمجرد أن وصلت رسالة من موسكو بأنها لن تعود إلى استخدام قواتها المسلحة لحماية تلك الحكومات من شعوبها . ولكن أزمة الاشتراكية ، كنظام ، فى الاتحاد السوفيتى والصين وغيرهما ، كانت لها أسس أعمق كثيرا .

فكما أشعل اختراع حروف الطباعة المنقولة فتيل الإصلاح البروتستانتى فى منتصف القرن الخامس عشر ، تسبب ظهور الكمبيوتر ووسائط الاتصال الجديدة فى منتصف القرن العشرين ، تسبب فى تحطيم هيمنة موسكو على العقول فى البلاد الواقعة فى أسرها أو تحت حكمها .

كان العمال الذهنيون منبوذين باعتبارهم "غير منتجين" من جانب الاقتصاديين الماركسيين (وكثير من الاقتصاديين الكلاسيكيين أيضا) . ومع ذلك ، فقد كان هؤلاء العمال ، الذين فرض أنهم غير منتجين ، هم الذين أعطوا الاقتصاديات الغربية - أكثر من غيرهم - ، منذ أواسط الخمسينات ، جرعة عقار هائلة بعثت فيها حيوية جديدة .

إن الدول الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيا اليوم ، بكل ما يفترض فيها من "تناقضات" لم تحل ، قد اندفعت بقوة لتسبق غيرها بمراحل بالمقياس الاقتصادى . لقد كانت رأسمالية الكمبيوتر ، وليست اشتراكية المداخن ، هى التى حققت ما أسماه الماركسيون "قفزة نوعية" إلى الأمام . وبينما الثورة الحقيقية تنتشر فى البلاد المتقدمة تكنولوجيا ، تصبح البلاد الاشتراكية كتلة غارقة فى الرجعية ، يحكمها كهول مشربة نفوسهم بعقيدة قديمة من عقائد القرن التاسع عشر . وكان

ميخائيل جورباتشوف هو أول زعيم سوفيتي يدرك هذه الحقيقة التاريخية .

في خطاب له عام ١٩٨٩ ، أى بعد ثلاثين عاما من بدء النظام الجديد لخلق الثروة فى الولايات المتحدة ، أعلن جورباتشوف : "لقد كنا من بين آخر من تفهم أنه فى عصر علوم المعلومات ، أصبحت المعرفة هى أكبر الموجودات قيمة".

وقد كان ماركس ، نفسه ، هو الذى توصل إلى التعريف الكلاسيكى للخطة الثورية ؛ فهو الذى قال : إن اللحظة تكون قد حلت عندما تكون "العلاقات الاجتماعية للإنتاج" (يعنى طبيعة الملكية والإدارة) عائقا فى وجه مزيد من تطور "وسائل الإنتاج" (ومعناها - تقريبا - التكنولوجيا) .

والحق أن فى هذه الصيغة وصف دقيق للأزمة العالمية للاشتراكية . وكما كانت "العلاقات الاجتماعية" للإقطاع فى وقت مضى عائقا للتطور الصناعى ، فإن "العلاقات الاجتماعية" للاشتراكية اليوم تجعل من المستحيل أن تستفيد البلاد الاشتراكية من النظام الجديد لخلق الثروة ، المؤسس على الكومبيوترات والاتصالات ، والقائم - قبل أى شئ آخر - على الانفتاح المعلوماتى الإعلامى ، والحق أن الإخفاق الرئيسى لتجربة الدولة الاشتراكية (التجربة الكبرى للقرن العشرين) تكمن فى أفكارها البالية عن المعرفة .

ماكينة ما قبل السيبرناطيقا : The Pre - Cybernetic Machine :

مع وجود استثناءات قليلة ، لم تؤد اشتراكية الدولة إلى الوفرة والمساواة والحرية ، وإنما إلى نظام الحزب الواحد ، وببيروقراطية مهولة ، وشرطة سرية شديدة الوطأة ، وهيمنة حكومية على وسائل الاتصال والإعلام ، والسرية ، وقمع الحرية الثقافية والفنية .

وإذا نحينا جانبا بحار الدماء التى أريقَت لتثبيت هذا النظام ، فإن نظرة فاحصة له تكشف حقيقة أن كل واحد من هذه العناصر لم يكن مجرد أسلوب لتنظيم البشر ، وإنما كان أيضا - ومن منظور أكثر

عمقا - أسلوبا معينا لتنظيم المعرفة ، والسيطرة عليها ، ودفعها في قنوات معينة .

فنظام الحزب الواحد مخطط لإحكام السيطرة على تبادل الأفكار والأنباء السياسية . ولأنه لا وجود إلا لحزب واحد ، فإن هذا الحزب يحد تنوع المعلومات والآراء السياسية المتداولة في المجتمع ، ويعيق التغذية الاسترجاعية Feed back ، ومن ثم يحجب عن أبصار القابضين على زمام السلطة الأبعاد الكاملة لتعقد المشكلات التي يتعين عليهم علاجها . وإذ يضيق جدا نطاق المعلومات والأخبار والأفكار المرفوعة من أسفل إلى أعلى خلال القنوات المسموح بها ، مع تدفق الأوامر والتوجيهات من أعلى إلى أسفل ، يصبح من الصعب جدا على النظام أن يتعرف على الأخطاء ، وأن يصححها .

والحق أن الإدارة والرقابة العلوية في البلاد الاشتراكية كانت قد تأسست على معلومات وبيانات مغلوبة وأكاذيب متزايدة ؛ لأن تقديم أية تقارير تحمل أخبارا سيئة للمستويات العليا كان ، غالبا ، مخاطرة غير مأمونة . وقرار الأخذ بنظام الحزب الواحد هو - قبل كل شيء - قرار يتعلق بالمعرفة .

ولم تكن البيروقراطية الطاغية التي خلقتها الاشتراكية في مجالات الحياة جميعا ، إلا جهازا من أجهزة الحد من المعرفة ، وحبسها - قسرا - في كهوف أو غرف مقفلة ، وجعل تداولها قاصرا على "قنوات رسمية" مختنقة ، مع تجريم أية عملية غير رسمية لتداول المعرفة أو تنظيمها .

كذلك ليس جهاز الشرطة السرية ، وهيمنة الدولة على وسائل الإعلام ، وإرهاب المتففين والمفكرين ، وقمع الحرية الفنية - ليست كلها إلا محاولات للحد من تدفق المعرفة والسيطرة عليها .

والحق أنه يوجد ادعاء وحيد ، عتيق وبال ، خلف كل واحد من هذه العناصر ، هو : الاعتقاد المتغطرس أن أولئك الذين يحتلون مواقع القيادة ، سواء في الحزب أو في الدولة ، هم الذين يقررون ما الذي يجب أن يعرفه الآخرون .

هذه الملامح التي وسمت كل بلاد اشتراكية الدولة هي التي ضمنت استمرار الغباء الاقتصادي ، وهي مستقاة من مفهوم آلة ما قبل السيبرناطيقا pre cebernetic machine ، عند تطبيقه على المجتمع والحياة نفسها . فقد كانت آلات الموجة الثانية تقوم بغالبية عملها دون أية تغذية استرجاعية feed back . كانت تُوصل الماكينات بمصدر الطاقة ، ويعطى المحرك دفعة البدء ، فتدور الآلات وتدور ، دون اعتبار لما يحدث ، أو يمكن أن يحدث ، فى المحيط الخارجى . أما ماكينات الموجة الثالثة فإنها ، على العكس ، ذكية ؛ فيها أجهزة للإحساس ، تمتص بيانات ومعلومات من المحيط الخارجى ، وتكتشف التغيرات ، وتوائم عمل الماكينة وفقا لها . تضبط نفسها بنفسها ، كما تعيد ضبط نفسها بنفسها . الخلاف التكنولوجى هنا ، ثورى .

ولكن المنظرين الماركسيين ظلوا غارقين فى الماضى ، فى الموجة الثانية ، كما توحى بذلك حتى مفردات لغتهم . هكذا رأى الاشتراكيون الماركسيون أن الصراع الطبقي هو "قاطرة التاريخ" . وكان الاستيلاء على "ماكينة الدولة State - machine "هى المهمة المفتاح بالنسبة لهم . وحتى المجتمع نفسه ، باعتباره شبيها بالماكينة ، يمكن ضبطه مسبقا ؛ ليعطينا الوفرة والحرية . واصبح لنين ، بعد أن أمسك زمام الحكم فى روسيا عام ١٩١٧ ، أصبح هو الميكانيكى الأول .

وإذ كان لنين مثقفا شديدا الذكاء ، فإنه كان مدركا تماما لأهمية الأفكار . ولكن الإنتاج الترميزى ، بل العقل نفسه - فى نظر لنين - يمكن برمجته . كان ماركس قد كتب عن الحرية ، ولكن لنين - بعد أن استولى على السلطة - أخذ على عاتقه أن يهندس المعرفة . ومن ثم أصر على أن توضع كل الفنون ، والثقافة ، والعلوم ، والصحافة ، والأنشطة الترميزية كافة ، فى خدمة مخطط مسيطر وشامل ، من أجل المجتمع . ومع الوقت ، كتب على كل فرع من فروع المعرفة والدراسة أن ينظم بإحكام فى "أكاديمية" ، لها بيروقراطيتها المعينة ، وأقسامها ومراتبها ، الخاضعة كلها لرقابة الحزب والدولة ، وهيمنتهما . كذلك كتب على العاملين فى مجال الثقافة "أن توظفهم

هيئات أو مؤسسات خاضعة لوزارة الثقافة ، وكتب على النشر والإذاعة والإعلام أن تكون احتكارا للدولة . أى أنه كتب على المعرفة أن تكون جزءا من ماكينة الدولة .

أدى هذا التعامل القابض على المعرفة ، ومع المعرفة ، إلى اختناق مسار التنمية الاقتصادية ، حتى فى اقتصاديات المداخن المتدنية ، وطبيعى أن يكون متعارضا تماما مع المبادئ المطلوب مراعاتها لتحقيق التقدم الاقتصادى فى عصر الكمبيوتر .

معضلة الملكية :

إن نظام خلق الثروة الجديد الذى جاءت به الموجة الثالثة يواجه تحديات أخرى قائمة على ثلاثة من أعمدة العقيدة الاشتراكية . ولنعتبر ، أولا ، مشكلة الملكية .

من البداية ، عزى الاشتراكيون الفقر ، والأزمات ، والبطالة ، وغيرها من شرور التصنيع ، إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . ولم يكن أمام العمال ، لعلاج هذه الأمراض ، إلا أن يملكوا المصانع - من خلال الدولة أو التعاونيات .

وكان يفترض أنه إذا حدث ذلك ، فإن الأمور تصبح مختلفة : لا تبيد بسبب المنافسة ، بل تخطيط عقلانى كامل ومحكم . والإنتاج من أجل الاستعمال المفيد وليس من أجل الربح . واستثمارات ذكية فى محلها تدفع الاقتصاد إلى الأمام . ومن ثم يتحقق حلم الوفرة لأول مرة فى التاريخ .

كان يبدو ، عندما صيغت هذه الأفكار فى القرن التاسع عشر ، أنها انعكاس لأكثر المعارف علمية فى ذلك الزمان . والواقع أن الماركسيين ادعوا أنهم تجاوزوا الاشتراكية الخيالية مشوشة الفكر ، وأنهم توصلوا إلى "الاشتراكية العلمية" الحقبة . قد يحلم الخياليون utopians بمجالس قزوية تدار بالحكم الذاتى ، ولكن الاشتراكيين العلميين أدركوا أن مثل هذه التصورات كانت غير عملية فى مجتمع صناعى مداخل فى طور النمو . كان الخياليون ، مثل شارل فوريير Charles Fourier ينظرون إلى الوراء ، يستلهمون الماضى

الزراعى . أما الاشتراكيون العلميون فكانوا ينظرون إلى الأمام ، إلى ما كان يعتبر المستقبل الصناعى .

وقد حدث فيما بعد ، بينما النظم الاشتراكية تجرب التعاونيات ، والإدارة العمالية ، والكوميونات ، وغيرها - أن أصبحت ملكية الدولة هى الشكل السائد للملكية فى العالم الاشتراكى . وهكذا أصبحت الدولة هى المستفيد الأساسى من الثورة الاشتراكية ، لا العمال .

وأخفقت الاشتراكية فى الوفاء بوعدھا بإنجاز تحسين جذرى فى الشئون المادية للمعيشة . عندما أنخفض مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الثورة ، ألقوا اللوم - وكانوا على حق فى ذلك وإن يكن جزئيا - على الحرب العالمية الأولى ، وقوى الثورة المضادة . وألقى اللوم بعد أن استمر الحال على الحصار الرأسمالى . ثم ، بعد ذلك ، على الحرب العالمية الثانية ، وحتى بعد أربعين عاما من انتهاء تلك الحرب ، كانت سلع مثل القهوة والبرتقال ، ما تزال عزيزة على الطلب فى موسكو .

والجدير بالملاحظة أن المرء ما يزال يسمع أصواتا لاشتراكيين متشددين فى كل العالم ، وإن يكن عددهم يتناقص ، تنادى بتأميم المنشآت الصناعية والمالية . من البرازيل وبيرو إلى جنوب أفريقيا ، وحتى فى البلاد المصنعة فى الغرب ، ما يزال هناك من يعتقد ، بإخلاص ، أن "الملكية العامة" "تقدمية" ، ويقاوم أية محاولات للرجوع عن التأميم أو الخصخصة - على الرغم من توفر كل الأدلة على غير ذلك .

صحيح أن الاقتصاد العالمى الذى تتزايد نسبة الاقتصاد الحرفيه هذه الأيام ، ويلقى ترحيبا بلا تحفظ من جانب الشركات الكبرى متعددة الجنسية - صحيح أن هذا الاقتصاد نفسه غير مستقر ، وصحيح أيضا أن التحرر الاقتصادى لا يترتب عليه ، دائما ، أن تقطر نتائجه أوتوماتيكيا لصالح الفقراء . كل هذا صحيح . ولكن الأمر الذى تتوفر لإثباته أدلة لا يقبل الجدل هو أن منشآت الدولة لا تقل عن المنشآت الخاصة فى إساءة معاملة مستخدميها ، وتلويث البيئة ، وامتهان الجمهور . وأصبح الكثير منها فى الحضيض من انعدام

الكفاءة ، فهي بالوعات للفساد والجشع ، وغالبا ما تفضى إخفاقاتها إلى تغذية سوق سوداء واسعة ، تزرع أسس شرعية الدولة ذاتها . والأدهى من ذلك ، والأدعى إلى السخرية ، هو أن المنشآت المؤممة ، بدلا من أن تفى بوعدها أن تتصدى لقيادة التقدم التكنولوجى ، كادت أن تصبح كلها ، تقريبا ، الأشد رجعية - فهي الأبطأ فى إعادة التنظيم ، وهى البيروقراطية فى أعتى صورها ، وهى الأقل رغبة فى الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمستهلكين ، وهى الأشد فزعا من إحاطة المواطنين علما بالمعلومات والبيانات ، وآخر من يأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة فى العمل .

لأكثر من قرن ، خاض الاشتراكيون والمدافعون عن الرأسمالية حربا مريرة دفاعا عن الملكية العامة من جانب ، فى مواجهة الملكية الخاصة من الجانب الآخر . وحدث ، بالفعل ، أن ضحى عدد كبير من الرجال والنساء بحياتهم فى هذه القضية . وما كان هؤلاء أو أولئك يتخيلون أن نظاما جديدا لخلق الثروة كان بسبيله لأن يجعل حجج الطرفين بالية ، وغير ذات موضوع . غير أن هذا هو ما حدث بالفعل . ذلك أن أهم شكل للملكية اليوم أصبح هو الشكل غير الملموس ، عالى الترميز . إنه : المعرفة . إن نفس المعرفة يمكن أن يستخدمها عدد كبير من الناس فى نفس الوقت لخلق الثروة ، ولإنتاج مزيد من المعرفة أيضا . إنها ليست كالمصانع والمزارع ، لأن المعرفة - بكل معنى وفى جميع الأحوال - لا تستنفد .

ما هو عدد مسامير البورمة ؟

كان التخطيط المركزى هو العامود الثانى فى كاتدرائية النظرية الاشتراكية . بدلا من ترك "فوضى" السوق تحدد الاقتصاد ، ليكن التخطيط المركزى الذكى من أعلى ، لكى يمكن تركيز الموارد على القطاعات الأساسية ، وزيادة سرعة التطور التكنولوجى . ولكن التخطيط المركزى يعتمد على المعرفة ، وفى تاريخ مبكر فى العشرينات تبين الاقتصادى النمساوى لودفيج فون مايزس

ludvig von Mises أن نقص المعرفة ، أو ما أسماه "مشكلة الحسابات" هي نقطة الضعف القاتلة (*) بالنسبة للاشتراكية .
ما هو عدد الأحذية التي يجب أن ينتجها مصنع في مدينة إركوتسك ، وبأية مقاسات ؟ وما هو عدد مسامير البورمة ، وأصناف الورق ؟ وما هي العلاقات التي يجب أن تحدد بين أسعار الكاربيرا تور (**)
والخيار ؟ وكم روبل ، أو زلوطى (Zlotys عملة رومانية) أو يوان (عملة صينية) يجب أن تستثمر في عشرات الآلاف من خطوط الإنتاج في مختلف المستويات ؟

واستماتت أجيال من المخططين الاشتراكيين في صراع مريع لحل هذه المشكلة ، وطلبوا مزيدا ثم مزيدا من البيانات ، ولم يمدم المديرون إلا بمزيد من الأكاذيب ؛ لخوفهم من أن تنكشف عيوب الإنتاج ونواقصه .

وإذ كانت تنقصهم مؤشرات العرض والطلب التي تولدها سوق تنافسية ، فقد جربوا أن يقدروا القيمة الاقتصادية بوحدة ساعات العمل ، أو يحسبوا الأشياء بالنوع وليس بالنقود . وبعد ذلك جربوا النمذجة الرياضية للاقتصاد - econometric modeling وتحليل المدخلات والمخرجات input - output analysis .

وباعت المحاولات جميعا بالفشل . وبقدر ما كبرت كمية المعلومات التي تصلهم ، تزايد حال الاقتصاد تعقيدا وارتباكا . وبعد ثلاثة أرباع قرن على الثورة الروسية ، لم يعد الرمز الحقيقي للاتحاد السوفيتي هو المطرقة والمنجل ، وإنما هو طابور المستهلكين .

واليوم ، على امتداد مجال الطيف الاشتراكي وما بعد الاشتراكي ، يتسابق الجميع للأخذ باقتصاديات السوق . قد تختلف وسائل العلاج ومحاولات خلق "شبكة أمان" للعمال الذين في غير مواقعهم ، ولكن الأمر الذى يكاد ينعقد عليه إجماع الإصلاحيين

*في الأصل الإنجليزي the Achiltes heel of socialism

**في الأصل الإنجليزي what price relations hips should beset between

carburetors and cacucumbers ؟ واضح أن الكاتب يسخر وأغراه التقارب اللفظي في

الأصل الإنجليزي لي طرح سؤالا عبثيا (المترجم) .

الاشتراكيين في كل مكان هو أن السماح للعرض والطلب بتحديد الأسعار (على الأقل في حدود معينة) يمدنا بما عجز عنه التخطيط المركزي - نعى المؤشرات السعريّة على ما نريد ونحتاج (أو لا نريد ولا نحتاج) في الاقتصاد .

غير أن الأمر الذي أغفل اعتباره في المناقشات التي دارت بين الاقتصاديين حول الحاجة إلى تلك المؤشرات - هو التغيير الأساسي في سبل الاتصال التي تتطلبها ، والانتقالات الهائلة للسلطة التي تجيء بها التغييرات التي تحدث في نظم الاتصالات . والاختلاف الأهم ، بين اقتصاديات التخطيط المركزي واقتصاديات السوق ، هو أن المعلومات والإعلام يتدفق رأسيا ، بينما في السوق تتدفق في النظام كميات أكبر كثيرا من المعلومات والبيانات ، في اتجاهات أفقية ومائلة ، يتبادلها البائعون والمشترون في كل المستويات .

هذا التغيير لا يهدد ، فحسب ، بيروقراطيي القمة في وزارات التخطيط وفي الإدارة ، وإنما يهدد أيضا ملايين كثيرة من صغار البيروقراطيين الذين يعتمد مصدر نفوذهم الوحيد على تحكمهم في المعلومات والبيانات التي ترفع إلى أعلى عبر القنوات الرسمية لرفع التقارير .

إن الأساليب الجديدة لخلق الثروة تتطلب قدرا هائلا من المعرفة والمعلومات والبيانات والاتصالات يستحيل أن يكون الحصول عليها ميسرا في اقتصاديات التخطيط المركزي . وهكذا يتصادم مع أساس آخر من الأسس التي تقوم عليها الاشتراكية العقائدية .

مزيلة التاريخ :

دعامة الاشتراكية الثالثة التي أنهارت هي المبالغة في التأكيد على أهمية المعدات الثقيلة (*) hardware ، والتركيز الكامل على صناعة المداخن ، مع الحط من قدر كل من الزراعة والعمل الذهني . في السنوات التي أعقبت ثورة ١٩١٧ ، كان السوفيت يفتقرون إلى رأس المال اللازم لبناء كل ما كانوا يحتاجونه من مصانع صلب ، وسيارات ، وسدود - فتعلق القادة السوفيت بالنظرية التي صاغها الاقتصادي إ. أ. بريوبراخنسكى E. A. Preobrazhensky. " عن التراكم الأولى الاشتراكي" ، التي ذهب فيها إلى أن رأس المال المطلوب يمكن اعتصاره من الفلاحين بخفض مستوى معيشتهم إلى أدنى مستوى ممكن ، والاستيلاء على فوائضهم . وهذه يمكن أن تستخدم كرهوس أموال لإقامة الصناعة ودعم العمال . ونتيجة لهذا "الانحياز للصناعة" كما يسميه الصينيون اليوم ، أصبحت الزراعة منطقة كوارث في كل الاقتصاديات الاشتراكية بالفعل ، وما تزال . وبعبارة أخرى : اتبعت البلاد الاشتراكية استراتيجية الموجة الثانية على حساب ناس الموجة الأولى فيها . ولكن الاشتراكيين ، أيضا ، حطوا من قدر عمل ذوى الياقات البيضاء والعاملين في قطاع الخدمات . ولأن هدف الاشتراكية في كل مكان كان هو التصنيع بأسرع ما يمكن ، فإن العمل العضلي هو الذى يمجد . ولازم هذا الموقف التركيز الهائل على الإنتاج لا على الاستهلاك ، على السلع الرأسمالية لا على السلع الاستهلاكية . وقد تثبتت ماركسيو الخط الأول بالفكرة المادية القائلة إن الأفكار ، والإعلام ، والمعلومات ، والفن ، والثقافة ، والقانون ،

*قبل طوفان الأدبيات الكمبيوترية ، أى قبل حوالى عشرين عاما ، كانت كلمة hardware يمكن أن تكون ترجمتها قاصرة على " المعدات الثقيلة " وقد استبهرت الكلمة الإنجليزية ، فى أدبيات الكمبيوتر ، للدلالة على " جسم الكمبيوتر وهيكله " (والدلالة تقريبية طعنا) ، تميزا لهذا المكون عن " السوفت وير - software " التى تستخدم للدلالة على القطع الصغيرة المبرمجة التى تدمج فى جسم الكمبيوتر ، (أو تخلع منه لتحل محلها قطع أخرى مبرمجة برامج مختلفة لتغيير أدائه) . والاتجاه الأغلبي هو إلى استخدام كلمتى " هاردوير " و " سوفت وير " إذا كان الحديث يتعلق بالكمبيوتر (المترجم) .

والنظريات ، وغيرها من المنتجات الذهنية غير الملموسة ، ليست إلا جزءا من "بناء علوى superstructure" ، يرفرف - إن صح التعبير - فوق الأساس الاقتصادى للمجتمع . وبينما يقر الجميع بأن شيئا من التغذية الاسترجاعية المتبادلة تحدث بين الجانبين ، فإن الأساس هو الذى يحدد البناء العلوى ، وليس العكس . ومن كان رأيه غير ذلك ، كان يتهم بأنه "مثالى" ، وهو اتهام كان - أحيانا - يعرض من يلاحقه لخطر حقيقى داهم .

كانت المعدات الثقيلة دائما ، فى نظر الماركسيين ، أكثر أهمية من المعدات الخفيفة (أو ، بتعبير آخر ، كان الهارد وير أهم من السوفت وير) . هذا ، بينما تعلمنا ثورة الكمبيوتر ، فى أيامنا هذه ، أن العكس هو الصحيح . فإذا كنا قد تعلمنا شيئا ، فهو أن المعرفة هى التى تقود الاقتصاد ، ولا يقود الاقتصاد المعرفة .

وعلى كل حال ، المجتمعات ليست ماكينات ، ولا هى كومبيوترات ، ولا يمكن اختزالها - ببساطة - إلى هارد وير وسوفت وير ، أو إلى أساس وبنية علوية . والنموذج الأنسب من هذا وذاك هو الذى يصورها مكونة من عناصر كثيرة جدا ، ومتراطة بعضها ببعض فى دوائر وشبكات تغذية استرجاعية شديدة التعقيد دائمة التغيير . ومع تعاظم درجة التعقيد ، تصبح المعرفة ضرورة أكثر جوهرية لبقاء المجتمعات ، اقتصاديا وأيكولوجيا .

وباختصار : عندما بزغ اقتصاد الموجة الثالثة وشرع فى الصعود ، وهو الاقتصاد الذى مادته الخام الأولية هى فى الحقيقة رهيبة وغير ملموسة ، وجد أن الاشتراكية العالمية غير مستعدة على الإطلاق . وإذا اصطدمت الاشتراكية بالمستقبل ، كانت الصدمة مميتة .

الفصل السادس

تصادم جماعات المصالح

وأنصار الانتقال

تصادم جماعات المصالح وأنصار الانتقال

يواجه مجتمعنا عددا هائلا من المشكلات . تفوح رائحة العفن المعنوى الضارب فى حضارة صناعية محتضرة ونحن نرقب مؤسساتها ، واحدة بعد أخرى ، تنهار فى دوامة من الفساد والعجز . ومن ثم ، يشيع الإحساس بالمرارة ، وتصبح الحاجة للتغيير الجذرى ماسة . ولعلاج الحال ، تطرح آلاف الاقتراحات ، يدعى مقدموها أنها أساسية أو جوهرية ، أو حتى ثورية . ومرة أخرى تصدر قوانين جديدة ، ولوائح جديدة ، وقواعد ومخططات وممارسات جديدة ، بهدف حل تلك المشكلات ، ولكنها تترد إلى صدورنا لتزيد الأمور سوءا ، ويتعمق الإحساس بالعجز وبأن كل هذا لم يعد مجديا . هذا الإحساس البالغ الخطورة بالنسبة لأى نظام ديمقراطى يغذى فراغا وانتظارا لظهور "بطل منقذ" أسطورى . وهكذا ، إن لم يتوفر لدينا القدر اللازم من الشجاعة والخيال فإننا - نحن أيضا - يمكن أن نجد أنفسنا فى "مزبلة التاريخ".

إن السياسة الأمريكية ، كما تقدمها لنا وسائل الإعلام ، ليست إلا صراعا همجيا بين الحزبين الكبيرين (الجمهورى والديمقراطى) . ومع الوقت ، يزداد الأمريكيون إحساسا بالنفور والملل والغضب من الإعلام والسياسيين معا . وتبدو السياسة الحزبية ، فى نظر الأغلبية ، لعبة خداع غير نظيفة ، فاسدة ومكلفة . ويتساءل الناس ، ويتزايد تساؤلهم : هل هناك فرق حقيقى بين أن يكسب هذا أو ذاك ؟

والإجابة على هذا السؤال هى : نعم ، ولكن ليس للأسباب التى تقدم لنا عادة .

فى ١٩٨٠ ، ورد فى كتابنا "الموجة الثالثة" مايلى : "...إن أهم تطور سياسى يشهده عصرنا هو بزوغ معسكرين أساسيين فى قلب مجتمعنا ، الأول جزء من حضارة الموجة الثانية ، والآخر جزء من حضارة الموجة الثالثة . يكرس المعسكر الأول جهودة كلها للإبقاء على

المؤسسات المركزية للمجتمع الصناعي الجمعي - الأسرة النووية ، ونظام التعليم الجمعي ، والشركات العملاقة والنقابات الجمعية ، والدولة الوطنية المركزية ، والنظام السياسي لحكم شبه تمثيلي (*). والمعسكر الآخر يرى أن المشكلات الراهنة التي لا تحتمل إرجاء ، من مشكلات الطاقة إلى الحرب ، ومن الفقر وتدهور البيئة إلى انهيار العلاقات العائلية - أصبح من المستحيل إيجاد حلول لها في إطار الحضارة الصناعية .

لم تتضح بعد الخطوط الفاصلة بين المعسكرين . وحتى كأفراد ، مايزال غالبيتنا موزعا بينهما ، قدم في هذا وقدّم في ذلك ، فالتضايقات ماتزال غامضة وغير مترابطة ، ويضاف إلى ذلك أن كل معسكر يتشكل من جماعات كثيرة ، تبغى كل منها تحقيق مصالح ذاتية ضيقة دون أن يكون لديها أية رؤية شاملة . كذلك لا يحتكر أي من المعسكرين كل الفضائل المعنوية وحده ؛ ففي كل منهما أناس مهذبون وحسنو القصد ، ومع ذلك ، يوجد خلاف هائل بين هذين المعسكرين الذين يتشكلان تحت السطح .

جماعات مصالح وجماعات ضغط تدافع عن الماضي :

والسبب في أن الجمهور العادي مايزال لم يتبين بعد الأهمية البالغة لهذا الانقسام - يرجع إلى أن الكثير مما تقدمه الصحافة للجمهور يتعلق - في الواقع - بالصراعات المعتادة بين جماعات الموجة الثانية ، لتوزيع مغانم النظام القديم . وعلى الرغم من الخلافات المحندمة فيما بينها ، فإن جماعات الموجة الثانية سرعان ما تنتجع معا للوقوف في وجه مبادرات الموجة الثالثة .

هذا هو السبب فيما حدث عندما خاض "جاري هارت Gary Hart" السباق من أجل أن يكون مرشح الديمقراطيين للرئاسة عام

*في الأصل الإنجليزي the politics of pseudorepresentative government والمفهوم أن النظام التمثيلي هو النظام الديموقراطي - ولكن المؤلف ، حين يضيف " شبه " يريد أن يشكك في اكتمال ديمقراطية النظام القائم (المترجم) .

١٩٨٤ ، رافعا شعار "من أجل فكر جديد" ، ونجح فى كسب الانتخابات التمهيدية فى ولاية ينوها مبشير - عندئذ انتلف قدامى بارونات الحزب الديمقراطى لإيقاف تقدمه ، ورشحوه بدله "ولتر مونديل Walter Mondale" رجل الموجه الثانية الموثوق فيه ، والمعبر الصلب عن فكرها .

وهذا هو السبب أيضا فيما حدث مؤخرا ، عندما وجد أشياع نادر Naderites ، وأنصار بوتشانان Buchananites وكل من الطرفين جزء من الموجه الثانية - أن ثمة قضية مشتركة تجمعهما ، هى الوقوف فى وجه Nafta (السوق المشتركة لدول أمريكا الشمالية - الولايات المتحدة وكندا والمكسيك).

وهذا هو السبب مرة أخرى ، فى أنه عندما أصدر الكونجرس قانونا يدعم البنية الأساسية عام ١٩٩١ ، خصص ١٥٠ مليار دولار للطرق والكبارى وإصلاح حفر الشوارع ، (مضيفا بذلك أرباحا كبيرة لشركات الموجه الثانية ، وفرص عمل لنقابات الموجه الثانية) ، بينما لم يخصص سوى مليار واحد للمساعدة فى بناء الطريق الإلكتروني السريع electronic superhighway الذى تحدثوا كثيرا عن أهميته . وإن تكن الطرق والشوارع مهمة بلا جدال ، إلا أنها ليست إلا جزءا من البنية الأساسية للموجه الثانية ، بينما الشبكات الإلكترونية الرقمية digital networks هى قلب البنية الأساسية للموجه الثالثة . وليس المقصود هنا مناقشة مايجب أن تقدمه الحكومة لدعم هذه الشبكات ، وإنما هو الإشارة إلى اختلال التوازن بين قوى الموجتين الثانية والثالثة فى شنتن .

هذا الاختلال هو السبب فى أن نائب الرئيس "أل جور Al Gore" المتقدم بإحدى قدميه فى الموجه الثالثة ، قد فشلت كل الجهود التى بذلها لإعادة بناء الجهاز الحكومى وفقا لنهج الموجه الثالثة . ومعروف أن البيروقراطية المركزية هى جوهر التنظيم الإدارى فى مجتمعات الموجه الثانية .

وحتى حين شرعت الشركات المتقدمة فى القيام بمحاولات مستمته لتفكيك بيروقراطيتها وإعادة بناء أشكال إدارة جديدة وفق نهج

الموجة الثالثة ، فإن الإدارات الحكومية - وقد جمعتها نقابات موظفي
الموجة الثانية - ظلت على حالها تقريبا مفتقرة إلى الإصلاح وإعادة
الهندسة والبناء . لقد ظلت ، باختصار ، مبقية على أبنية الموجة
الثانية .

تخوض نخب الموجة الثانية معارك حقيقية للإبقاء على
(أو استعادة) ماض لا يمكن إطالة بقائه ؛ لأن تطبيق مبادئ الموجة
الثانية هو الأصل فيما جنوا من ثروة ، وماكسبوا من سلطة ونفوذ .
ولكنهم ليسوا وحدهم فى هذه المعارك وإنما يقف معهم ملايين
الأمريكيين من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة فى مقاومتهم للانتقال
إلى الموجة الثالثة ، لأنهم يخافون (غالبا ما يكونون محقين فى هذا) من
أن يزداد وضعهم تقيها ، أو أن يفقدوا وظائفهم ، وأن ينزلقوا أكثر إلى
أدنى السفح الاجتماعى والاقتصادى .

ولفهم الأبعاد الكبيرة للقصور الذاتى لقوى الموجة الثانية فى
أمريكا ، علينا أن ننظر إلى ماوراء صناعات العمل البدنى القديمة ،
ونقائباتها العمالية . ذلك أن قطاع الموجة الثانية يلقى دعما من تلك
العناصر التى تقوم على رعاية مصالحه فى وول ستريت ، ويلقى دعما
آخر من المثقفين والأكاديميين ، المرسمين غالبا ، ممن يعيشون فى
بجوحة من المنح المقدمة لهم من المؤسسات والاتحادات التجارية
وجماعات الضغط التى تخدمها ، ومهمتهم هى جمع البيانات وصياغة
الحجج الأيديولوجية والشعارات التى تستخدمها قوى الموجة الثانية ،
مثل الفكرة القائلة إن الصناعات الخدمية الكثيفة المعلومات والمعارف
تعتبر "غير منتجة" ، أو إنه ليس أمام العاملين فى الخدمات إلا أن "يقفوا
الهامبورجر" ، أو أن الصناعة هى المحور الذى يجب أن تدور حوله
العجلة الاقتصادية .

ولما كانت كل هذه القذائف لا تكف عن السقوط على الحزبين
الكبيرين ، فإنه ليس بمستغرب أن يكون كلاهما انعكاسا لأفكار الموجة
الثانية . إن اعتماد الديمقراطيين على الحلول البيروقراطية المركزية
لمشكلات مثل أزمة نظام التأمين الصحى ، مأخوذ - مباشرة - من
الأفكار النظرية للموجة الثانية عن كفاءة الأداء الإدارى . وعلى الرغم

من جهود سياسي موسمي ، مثل نائب الرئيس جور Gore ، الذي يدرك أهمية التكنولوجيا المتقدمة ، والذي سبق أن عمل في وقت ما رئيسا مشاركا لـ Cochair of the Congressional Clearinghouse on the future ، فإن الديمقراطيين يدينون بالكثير لمؤيديهم من الموجة الثانية في الصناعة ، والنقابات ، وموظفي الحكومة . ومن ثم فإنهم ، كحزب ، يظلون عاجزين - إلى حد كبير - عن ولوج القرن الحادي والعشرين .

ومن جاري هارت Hart Gary في الثمانينات ، إلى آل جور Al Gore في التسعينات ، تواصل الجماعات المكونة لقلب الحزب منع الديمقراطيين من أن يسلموا قيادة حزبهم لأكثر قادته تقدما في الفكر . ومن ثم يجد الحزب نفسه أسيرا لتصور ذوى الياقات الزرقاء للحقائق . وإذ يخفق الديمقراطيون في أن يكونوا حزب المستقبل ، (كما كانوا - حقيقة - في وقت مضى) فإنهم يتركون الباب مفتوحا أمام خصومهم . وليس للجمهوريين جذور بنفس العمق التي للديمقراطيين في الشمال الشرقي الصناعي للولايات المتحدة ، ومن ثم فإن أمامهم فرصة أكبر لفرض أنفسهم كحزب للموجة الثالثة - هذا ، على الرغم من أن آخر رؤسائهم فشلوا فشلا فاضحا في اقتناص هذه الفرصة . فما يزال الجمهوريون ، أيضا ، يعتمدون لغة الخطاب المصنوع للموجة الثانية .

الجمهوريون على حق ، أساسا ، في المطالبة بإجراء تغييرات واسعة المدى في التنظيم الإداري ، لأن دوائر الأعمال اليوم في حاجة ماسة لكل المرونة الممكنة ، من أجل البقاء والصمود في المنافسة العالمية . والجمهوريون على حق ، أساسا ، في المطالبة بخصخصة العمليات الحكومية ، لأن الحكومات - إذ تنقصها روح المنافسة - لا تحسن إدارة الأمور عادة . والجمهوريون على حق ، أساسا ، حين يستحثوننا على الاستفادة القصوى من الإبداع والحركية التي تتيحها اقتصاديات السوق ، وللكنهم ، أى الجمهوريين مايزالون ، أيضا ، أسرى اقتصاديات الموجة الثانية . فعلى سبيل المثال ، مايزال

اقتصاديو السوق الحرة التى يعتمد عليهم الجمهوريون غير قادرين على التواؤم مع الدور الجديد للمعرفة وطبيعتها التى لا تستنفذ . كذلك مايزال الجمهوريون يدينون بالفضل لبعض من ديناصورات الموجة الثانية الذين ولى زمانهم ، واتحاداتهم التجارية ، وجماعات مصالحهم ، "والموائد المستديرة" التى تصوغ سياساتهم . أكثر من ذلك ، يميل الجمهوريون إلى التهوين من شأن الاضطرابات الاجتماعية الهائلة المتوقع تفجرها بفعل التغييرات شديدة العمق ، من نوع تلك التى تحدثها الموجة الثالثة . ومن أمثلة ذلك : حين تصبح كثير من المهارات والمؤهلات قديمة يتجاوزها التطور فى يوم وليلة ، فإن أعدادا كبيرة من أبناء الطبقة المتوسطة ذوى التدريب العالى يمكن أن يجدوا أنفسهم بلا عمل فجأة . وليس المهندسون والعلماء المشتغلون فى الصناعات العسكرية فى كاليفورنيا إلا حالة ذات دلالة كبيرة فى هذا الصدد .

إن الاستجابة لتحديات الموجة الثالثة تتطلب ما هو أكثر بكثير من ذلك الاعتقاد ، شبه الدينى ، فى السوق الحرة والمنح العلوية . وإنما يجب على حزب يواجه المستقبل أن يحذر من مشكلات قادمة ويقدم اقتراحات بتغييرات وقائية . فمثلا ، ستجلب ثورة وسائط الاتصال (الميديا) media الحالية فوائد هائلة لاقتصاد الموجة الثالثة الصاعد . ولكن تسويق أجهزة التلفزيون وغيرها من الخدمات الإلكترونية يمكن أن تخفض نخفيضا كبيرا ، عدد فرص العمل فى مستوى العمالة المبتدئة ، وهو المجال الذى يمكن أن يستوعب - أكثر من غيره - الشباب الذين لم ينالوا حظا كافيا من التعليم .

إذا قدر ألا تشهد السوق الحرة والديمقراطية نهايتهما فى التحولات المضطربة القادمة ، فلا بد أن تصبح السياسة توقعية ووقائية . ولكن حزبينا الكبيرين لايريان أبعد من الانتخابات المقبلة . ومن الصعب أن نطلب منهما غير ذلك ، ولو فعلنا لقبولنا بأى شئ إلا الشكر !

بل إن الحزبين مشغولان بحققن عروق الجماعات المكونة لهما بجرعات من الحنين إلى الماضى .فمثلا ، كان الديمقراطيون - حتى

وقت قريب - يتحدثون عن "إعادة تصنيع" أمريكا ، أو استعادة أمجاد الصناعة الأمريكية إلى مثل ما كانت عليه في الخمسينات (وهذا يعنى - فى الحقيقة - عودة مستحيلة إلى اقتصاد الإنتاج الجمعى للموجة الثانية) . هذا ، بينما تجاوب الجمهوريون مع الحنين للماضى فى خطبهم الرنانة عن الحضارة والقيم ، كما لو كان من الممكن العودة إلى القيم والمعايير الأخلاقية للخمسينات (أى قبل شبكات التليفزيون العالمية ، وحبوب منع الحمل ، والطيران النفاث التجارى ، والأقمار الصناعية ، والكومبيوتر المنزلى) - دون العودة إلى الصناعة الجمعية للموجة الثانية .الأولون مايزالون يحلمون بالنهر الأحمر River Rouge ، والآخرون بـ أوزى وهاربيت Ozzie and Harriet .

إن الجناح المستند إلى الدين فى الحزب الجمهورى ، فى سعيه للعودة إلى "الحقيقة الموروثة" ، يلوم الليبراليين والديمقراطيين والإنسانيين humanists على "انهيار الأخلاق" . إنهم لا يستطيعون أن يفهموا أن الأزمة الراهنة فى نظام قيمنا هى انعكاس للأزمة العامة لحضارة الموجة الثانية فى جملتها ، وأن هذا الخلل ليس قاصرا على أمريكا وحدها . وبدلا من أن يبحثوا عن كيفية بناء أمريكا ديمقراطية مهذبة وعلى خلق فى حضارة الموجة الثالثة ، فإن غالبية القادة الجمهوريين لا يفعلون شيئا سوى الحث على العودة إلى ماض يتصورونه مثاليا . وبدلا من البحث عن كيفية بناء مجتمع غير جمعى demassified عادل وفاضل ، فإن غالبيتهم يعطى انطبعا بأنه يريد إعادة أمريكا إلى مجتمع جمعى remassify America .

ومهما كان ، فأن الفرق بين الحزبين هو أنه بينما يتواجد مروجو الحنين لماضى الموجة الثانية فى الحزب الديمقراطى فى الجماعات المكونة لمركزه - فإن نظراءهم الجمهوريين أميل إلى التواجد فى الأطراف المتشنجة . وهذا يفسح مجالاً للوسط الحزبى (إذا كان قادرا على الاحتواء ، ومنفتحا للتغيير) أن يكون المستقبل كله له . وتلك هى الرسالة التى حاول نيوت جنجريتس ، الرئيس الجمهورى لمجلس النواب أن ينهض بها وينقذ حزبه ، وإن كان لم يحقق حتى الآن إلا نجاحا محدودا . وإذا نجح جنجريتس ، وظل الديمقراطيون

أسرى أيديولوجية ما قبل الكمبيوتر فإنهم سيمرغون فى التراب السياسى .

فى ١٩٨٠ كان لى أتوتر Lee Atwater مستشارا سياسيا ، على أعلى مستوى للرئيس ريجان ، ثم أصبح - فيما بعد - رفيق رياضة المشى للرئيس بوش ، ومدير حملته الانتخابية . وحدث أن قام أتوتر بتوزيع نسخ من كتابنا "الموجة الثالثة" على موظفى البيت الأبيض واتصل بنا ليخبرنا تليفونيا ، وتقابلنا معه على فترات غير منتظمة خلال السنوات التالية ، ورأينا لى أتوتر مرة أخرى عام ١٩٨٩ ، قبل وفاته بوقت قصير . وفى ذلك العشاء الأخير قلنا له إننا نرى أن الديمقراطيين لسوء حظ البلد ليست عندهم رؤية إيجابية لأمريكا الموجة الثالثة . ووافق أتوتر على ذلك الرأى ، ولكنه أثار دهشتنا حين أسرع يقول : والجمهوريون أيضا ، وأضاف : "إن الحزبين ، كليهما ، ليس لديهما أى تصور إيجابى للمستقبل ، ومن أجل هذا ، تتسم المعركة الانتخابية بكل هذه السلبية" . مسكينة أمريكا ، كل أمريكا ، بسبب ما يصيب حزبيها من قصر نظر .

جماعة أنصار المستقبل

إن قوى الموجة الثانية ، وإن بدت اليوم ضخمة ، إلا أن المستقبل سيشهد اضمحلالها . لقد كانت قوى الموجة الأولى فى بداية الثورة الصناعية ، هى المسيطرة على المجتمع وعلى الحياة السياسية . وكان يبدو أن النخب الريفية ستظل مسيطرة إلى الأبد . ولكن هذا لم يحدث ولو كانت سيطرتهم دامت ، لما نجحت الثورة الصناعية فى تغيير العالم .

واليوم ، ينغير العالم مرة أخرى . والأغلبية الساحقة من الأمريكيين ليسوا فلاحين ولاعمال مصانع ، وإنما هم يشتغلون فى شكل أو آخر من أشكال العمل المعرفى . وأهم صناعات أمريكا وأسرعها نموا هى الصناعات الكثيفة المعرفة Knowledge intensive . ولا يقتصر قطاع الموجة الثالثة على شركات الإلكترونيات والكمبيوتر المنطلقة نحو القمة ، وإنما يشمل أيضا المشروعات البادئة

فى مجال التكنولوجيا البيولوجية ، والقطاعات المتقدمة (فى كل الصناعات) التى تحركها الأجهزة المعلوماتية ، وتشمل كل ما هو مشبع تكنولوجيا بالبيانات المبرمجة فى الخدمات - المالية والسوفت وير Software والترويج والميديا والاتصالات المتقدمة والرعاية الصحية والاستشارات والتدريب والتعليم . والمشتغلون فى هذا القطاع سيكونون - فى المستقبل القريب - الجماعة المسيطرة فى السياسة الأمريكية .

وعلى خلاف الجماهير (masses أو الكتل البشرية) التى كانت فى العصر الصناعى ، فإن الجماعة الصاعدة للموجة الثالثة جماعة شديدة التنوع . إنها جماعة غير مكثلة (*) demassified ، تتشكل من أفراد يقدرون خلافاتهم . وعدم تجانسها هو من بين افتقارها - حتى الآن - للوعى السياسى ، وتوحيدها أصعب كثيرا من توحيد الكتل فيما مضى .

ومن ثم أمام هذه الجماعة مهمة تطوير وتنمية خزانات فكرها وأيديولوجيتها السياسية . وهى لم تتمكن بعد من تعبئة وتنظيم دعم لها فى الأوساط الأكاديمية ، وماتزال اتحاداتها وجماعات ضغطها ، فى واشنطن ، ضعيفة نسبيا ، والعلاقات بينها ماتزال غير وثيقة . وباستثناء موضوع واحد (هو إقرار مشروع الوحدة الاقتصادية لدول أمريكا الشمالية ، الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، المعروف باسم نافتا - Nafta) الذى هزم فيه أشياع الموجة الثانية ، فإن الجماعة الجديدة لم تحرز من مكاسب تشريعية إلا القليل .

ومع ذلك توجد قضايا جوهرية يمكن أن تحظى بموافقة هذه الجماعات العريضة التى تتشكل . توجد ، فى البدء ، قضية التحرر ، التحرر من كل ما ينتسب للموجة الثانية من تلك القوانين واللوائح والنظم التى لم توضع إلا لخدمة بارونات صناعات المداخن وبيروقراطيتهم التى انتهت زمانها . فكل هذه الترتيبات التى كانت معقولة ولاجدال حولها عندما كانت صناعات الموجة الثانية هى قلب الاقتصاد الأمريكى ، أصبحت اليوم عائقا فى سبيل الموجة الثالثة .

* أو هى - بالأحرى - جماعة تتشكل من نثار الكتل التى تتفكك (المترجم) .

فمثلا ، البرنامج الزمني لتخفيض الضرائب الذي أقر بضغوط من مصالح الصناعات القديمة ، يقوم على أساس أن الماكينات والمنتجات تعمر سنوات طويلة . ولكن العمر المفيد لماكينات ومنتجات صناعات التكنولوجيا المتقدمة سريعة التغير - خاصة صناعات الكمبيوتر - يقاس بالشهور أو بالأسابيع . والنتيجة هو تحيز ضريبي ضد التكنولوجيا المتقدمة .

كذلك التخفيضات الخاصة بالبحوث والتطوير تميز شركات الموجة الثانية القديمة على الشركات النشيطة المبادرة التي يعتمد عليها قطاع الموجة الثالثة . إن المعاملة الضريبية الراهنة للأصول غير الملموسة تعني أن شركة تشغل عددا كبيرا من ماكينات خياطة عتيقة يمكن أن تعامل معاملة أفضل من شركة سوفت وير Software ليس لديها إلا القليل من الأصول المادية (وحتى المعايير المحاسبية التي لم تضعها الحكومة ، وإنما وضعها مجلس المحاسبات المالية Financial Accounting Standards Board ، تميز الاستثمار في الهاردوير Hardware على الاستثمار في المعلومات والموارد البشرية وغيرها من الأصول والموجودات غير الملموسة التي تعتمد عليها شركات الموجة الثالثة) ولكن تغيير هذه القوانين يتطلب الانتصار في معركة سياسية مريرة لا بد من خوضها ضد شركات ومؤسسات الموجة الثانية المستفيدة منها .

تتميز شركات ومنشآت الموجة الثالثة بسمات خاصة ، فهي أميل إلى أن تكون صغيرة السن ، والعاملون فيها أيضا أكثر شبابا ، ووحدات التشغيل فيها أميل إلى أن تكون صغيرة بالمقارنة بوحدات التشغيل في مصانع الموجة الثانية ، وهي أميل إلى أن تكون استثماراتها في مجالات البحوث والتطوير أكبر من المتوسط ، وكذلك استثماراتها في مجالات التدريب والتعليم والموارد البشرية . فالمنافسة الشرسة تجبرها على التجديد المستمر . وهذا يعني قصر دورة حياة المنتج ، وغالبا مايتضمن أيضا تسارع دورة حركة القوة البشرية وأدوات الإنتاج والممارسات الإدارية . إن الأصول الأساسية لهذه الشركات هي رموز في جماجم البشر العاملين فيها . فهل كتب على

هذه المنشآت والصناعات أن تعمل وفقا لقواعد وقوانين وضعت لإنزال العقوبات عليها للسبب إلا لأن فيها سمات وخصائص الموجة الثالثة ؟ أليس هذا بمثابة وضع أيدى أمريكا خلف ظهرها وتكبيها بالقيود ؟ إن جانبا كبيرا من قطاع الموجة الثالثة يشتغل بتقديم عدد هائل ، ومبهر ، ودائم التغيير ، من الخدمات . والسؤال هو : أليس الأحرى بنا ، بدلا من الانتفاص من قدر قطاع الخدمات وإثارة الجزع من توسعه ، وبدلا من الهجوم المستمر عليه بتصويره كمصدر للإنتاجية المتدنية ، والأجور المنخفضة ، والأداء الرديء - نقول : أليس الأحرى بنا أن نقدم على دعمه ، ونشجع توسعه ؟ ألا يجدر بنا - على الأقل - أن نحرره من القيود التي تكبله ؟ إن أمريكا بحاجة إلى مزيد من التوظيف فى قطاع الخدمات ، وليس العكس ، من أجل تحسين نوعية حياة شعبها . وهذا يعنى فرص عمل للجميع ، من المشتغلين فى صيانة الأجهزة الإلكترونية إلى العاملين فى التدوير (*) ، ومن القائمين على الرعاية الصحية والساهرين على راحة كبار السن ، إلى الشرطة ورجال المطافئ ، بل والمشتغلين برعاية الأطفال والخدمة المنزلية الذين أصبحت الحاجة إليهم ماسة بالنسبة لملايين الأسر التي يعمل عائلها ، إن السياسة الاقتصادية للموجة الثالثة يجب ألا تتشغل بفرز الرباحين والخاسرين والمفاضلة بين هذا وذاك ، وإنما أن تزيل العقبات التي تعوق تطوير الخدمات ، وخلق وتطوير المهن التي تساعد على ذلك ، من أجل جعل الحياة فى أمريكا أيسر ، وأقل توترا ، وأقل إحباطا ، وأكثر حميمية ودفنا . ومع ذلك لم يبدأ هذا الحزب أو ذلك فى التفكير على هذا النحو .

*العاملون فى التدوير recyclers ، والمقصود بهم العاملون فى فرز النفايات وعوادم الإنتاج وتنقيتها ، وإعادة التعامل مع كل المكونات الناتجة من الفرز والتنقية للاستفادة منها فى عمليات إنتاج أو تصنيع منتجات جديدة - مثل الرى (بعد تنقية موانع الصرف الزراعى والصحى) والأسمدة ، والورق ، والزجاج ... الخ ، وهكذا يقدم التطور والتقدم التكنولوجى (للموجة الثالثة حسب مايرى المؤلف) مفردات جديدة ومعانى جديدة لألفاظ ومفاهيم قديمة ذات دلالات تحط قدر قطاع الخدمات والعاملين فيه - مثل : الزبالين والمشتغلين فى المجارى ... (المترجم)

ولكن ، على الرغم من هذا التخلف السياسى ، فإن جماعة أنصار الموجة الثالثة The Third Wave Constituency تتعاضم قوة كل يوم . وهى تعبر عن نفسها ، أكثر فأكثر ، خارج الحزبين التقليديين ، لأن أيا منهما لا يشعر بها أو يعيرها اهتماما . ومن ثم ، فإن أنصار الموجة الثالثة هم الذين يملأون صفوف التنظيمات القاعدية المتكاثرة عددا فى طول البلاد وعرضها . وأنصار الموجة الثالثة هم الذين يهيمنون على الجماعات الإلكترونية الجديدة التى تزرع متكاثرة حول الـ إنترنت (*) Internet ، وهم أيضا المنشغلون بتفكيك الشبكات الإعلامية للموجة الثانية ، وخلق بدائل متفاعلة لها . ومن يتجاهل هذه الحقائق الجديدة من الساسة فى الحزبين التقليديين ستجرفهم التغيرات وتركبهم ، وسيكون مصيرهم كمصير أولئك النواب الإنجليز الذين تصوروا - فى القرن التاسع عشر - أن الامتيازات العفنة لدوائهم الريفية مضمونة إلى الأبد .

لم يوجد بعد فى أمريكا الحزب الذى يعبر عن قوى الموجة الثالثة ، وحين يوجد هذا الحزب ، ستكون له الهيمنة على المستقبل الأمريكى . وحينذاك ، ستوجد أمريكا جديدة ، أمريكا مختلفة اختلافا مبهرا - تنهض من خرائب وأنقاض أواخر القرن العشرين .

* هذه شبكة الاتصالات الإلكترونية كومبيوترية عالمية ، بل هى أكثر هذه الشبكات شهرة وأتساعا ، حيث وصل عدد المشاركين فيها وفق آخر التقديرات المتاحة (منتصف ١٩٩٤) حوالى ١٥ مليون ، موزعين على كل بلاد العالم تقريبا . ويتصاعد العدد بسرعة كبيرة . ويقدر أن يكون كل الناس فى البلاد المتقدمة فى أمريكا وأوروبا واليابان مشاركين فى الإنترنت فى خلال العقد الأول من القرن القادم (المترجم) .

الفصل السابع

مبادئ عامة

لجدول أعمال الموجة الثالثة

مبادئ عامة لجدول أعمال الموجة الثالثة

تدور دوامات التغيير العنيفة حولنا متطلبة استجابات سريعة ومتسارعة . والشعور الغالب يبدو وكأننا نسبح بعجلة متصاعدة ضد موجات مد عاتية لايتوقف زحفه . والأغلب أننا هكذا فعلا . وربما يتحتم علينا أن نستخدم طاقة الأمواج القادمة نفسها ، لتحملنا إلى الأمام ، كما يفعل راكبوا قوارب الأمواج المتكسرة على الشاطئ (Surfers).

تستطيع الموجة الثالثة التي قدمنا وصفا لها أن تحمل أمريكا إلى مستقبل أفضل ، مستقبل أكثر تمدنا وأكثر لطفا وتهديبا ، وأكثر ديمقراطية ، ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا عرفنا كيف نميز بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للموجتين الثانية والثالثة . وإخفاقنا في عمل هذا التمييز الخطير هو الذى يفسر لماذا لم تؤد كثير من الإبداعات حسنة القصد إلا إلى جعل الأمور تسير من سئ إلى أسوأ .

نحن نعيش آلام الوضع لحضارة جديدة ماتزال مؤسساتها لم تأخذ وضعها بعد . إن السياسيين وصانعى السياسات ، والمواطنين النشطين سياسيا - إن كانوا يريدون حقا أن يعرفوا ماذا يفعلون - يحتاجون ، جميعا إلى مهارة أساسية ، هى القدرة على التمييز بين الاقتراحات الهادفة للإبقاء على حياة النظام المتداعى للموجة الثانية ، من جانب ، والاقتراحات الهادفة لتسيير وتوسيع عملية الانتقال إلى حضارة الموجة الثالثة ، من جانب آخر .
ونورد فيما يلى ، بعض مفاتيح التمييز بينهما :

١- هل يشابه المصنع ؟

الرمز الأساسى للمجتمع الصناعى هو المصنع ، الذى أصبح فى الواقع نموذجا للمؤسسات الأخرى للموجة الثانية ، غير أن المصنع - كما نعرف - يضمحل مع الوقت . المصنع يجسد مبادئ من نوع : التوحيد القياسى (أو التتميط standardization) ، والمركزة ، والزيادة

إلى الحد الأقصى maximization ، والروتينية . أما إنتاج الموجة الثالثة فهو "إنتاج ما بعد المصنع post-factory Production" ويقوم على مبادئ جديدة ، ويحدث فى أماكن جديدة لاتكاد تشبه المصانع إلا فيما ندر . وفى الواقع ، تجرى نسبة كبيرة منه فى المنازل والمكاتب والسيارات والطائرات .

وإذا قدم اقتراح فى الكونجرس أو فى إحدى الشركات ، فإن أسهل وأسرع طريقة لاكتشاف إن كان من اقتراحات الموجة الثانية أو ليس كذلك - هى رؤية إن كان - بوعى أو بغير وعى - يقوم على نموذج المصنع .

فمثلا ، مازال المدارس الأمريكية تعمل وفقا لذلك النموذج ، فهى تتعامل مع المادة الخام (الأطفال) بمنهج نمطى وتفنيش روتينى . وحين يقترح أى تجديد فى التعليم فإن السؤال الهام الذى يجب أن يطرح هو ، ببساطة : هل يهدف هذا الاقتراح إلى جعل الإدارة المصنعية أكثر كفاءة ، أو يهدف - كما يجب أن يكون - إلى التخلص نهائيا من النموذج المصنعى ، ليحل محله "تعلما يأخذ فى الاعتبار تفرد كل طفل ، ويراعى الطلب الشخصى للمتلقي؟" Individualized customized education ويجب أن تطرح أسئلة مشابهة إذا كانت الاقتراحات تتعلق بتشريعات "الرعاية الصحية ، أو تشريعات الضمان الاجتماعى ، أو أية اقتراحات لإعادة تنظيم البيروقراطية الفيدرالية ؛ ذلك أن أمريكا محتاجة لمؤسسات جديدة ، تنبنى وفقا لنماذج بعد مصنعية، وبعد بيروقراطية Post-bureacratc and post - factory models .

وإذا كان ثمة اقتراح لايهدف إلا إلى تحسين الأداء وفقا للنموذج المصنعى ، أو إلى إقامة مصنع جديد ، فإن ذلك يمكن أن يكون أى شئ ، إلا أن يكون إسهما فى الموجة الثالثة .

٢- هل يكون فى المجتمع كتلا بشرية كبيرة ؟

الأشخاص الذين يديرون مصانع الموجة الثانية فى اقتصاديات القوة البدنية ، يفضلون التعامل مع "أعداد كبيرة من عمال" (أى كتل)

يسهل تحديد سلوكهم مسبقا ، ويمكن إحلال بعضهم محل بعض ، ويعملون دون أن يوجهوا أسئلة تبدأ بكلمة لماذا - فهؤلاء هم الأنسب للعمل فى خطوط التجميع assembly lines . ومع انتشار الإنتاج الجمعى والاستهلاك الجمعى والتعليم الجمعى ، ووسائل الإعلام الجمعية والترفيه الجمعى - كانت الموجة الثانية تكون فى المجتمع كتلا (بمعنى جماعات بشرية كبيرة .)

أما اقتصاديات الموجة الثالثة فإنها ، على العكس ، تحتاج إلى (وتتجه إلى) مكافأة وتشجيع نوعية من العمالة مختلفة اختلافا جذريا . إنها تحتاج إلى عامل يفكر ، ويطرح أسئلة، ويبتكر ، ويخاطر مخاطرة صاحب العمل ، وليس من السهل أن يحل عامل آخر مكانة . بتعبير آخر ، تفضل اقتصاديات الموجة الثالثة التفرد (وهى سمة لاتتطابق - بالضرورة - مع الفردية).

الاقتصاد الجديد ، اقتصاد القوة الذهنية ، يفضى إلى توليد التنوع فى المجتمع . فالإنتاج الكومبيوترى ، المتنوع حسب الطلب ، يجعل تنوع أساليب الحياة أمرا متيسرا . يكفى أن تلقى نظرة على الفرع المحلى لسلسلة متاجر Wal Mart ، حيث يعرض ١١٠ ألف منتج مختلف ، أو نرى أنواع القهوة الكثيرة التى يعرضها STARBUCK وتقارنها بما كان يعرض فى المتاجر الأمريكية منذ سنوات قليلة . ولكن الأمر لايقنصر على الأشياء ، إنما الأهم هو أن الموجة الثالثة تفكك الكتل (أو الجماعات الكبيرة) فى ميادين الثقافة والقيم والأخلاق . فوسائل الإعلام (أو الميديا MEDIA) التى يجرى تفكيكها تحمل رسائل كثيرة مختلفة ، وغالبا ماتكون متنافسة ، فى المجال الثقافى .

لم تستحدث ، فقط ، أنواع جديدة من العمل ، وإنما استحدثت أيضا أشكال جديدة مختلفة لشغل أوقات الفراغ ، وأساليب فنية مبتكرة ، وحركات سياسية جديدة . وفى المجتمع الأمريكى ، المشكل من تكوينات سكانية مختلفة ، تتكون المزيد من الجماعات المتميزة - القومية واللغوية والاجتماعية والثقافية .

يريد المدافعون عن الموجة الثانية الإبقاء على (أو الرجوع إلى) مجتمع الكتل ، بينما يسعى أنصار الموجة الثالثة إلى اكتشاف كيف يمكن أن تكون عملية تفكيك الكتل مفيدة لنا .

٣- هل يوضع البيض كله فى سلة واحدة ؟

مجتمع الموجة الثالثة ، بما فيه من تنوع وتعقد ، ينسف دوائر التنظيمات شديدة المركزية . وقد كان تركيز السلطة - ومايزال من الأساليب التقليدية للموجة الثانية ، المتبعة لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات . ولكن ، بينما قد تكون مطلوبة أحيانا ، إلا أن المركزية المفرطة غير المتوازنة ، فى أيامنا هذه ، تضع البيض كله فى سلة واحدة ، والنتيجة هى تحميل جهة إصدار القرار فوق ماتحتمل . هكذا نرى اليوم فى وشنطن ، كيف يتسابق الكونجرس والبيت الأبيض ، فيحاول كل منهما اتخاذ كم هائل من القرارات بخصوص كم هائل من الأشياء المعقدة السريعة التغيير ، التى لا يعلمون عنها - فى الكونجرس والبيت الأبيض - إلا القليل فالأقل .

على العكس من ذلك ، تعتمد تنظيمات الموجة الثالثة ، إلى دفع مسؤولية مزيد من القرارات من القمة إلى المراتب الأدنى ، ومن المراكز إلى الأطراف . وتسارع الشركات إلى تحميل موظفيها مزيدا من المسؤوليات ، ليس من قبيل الإيثار ، ولكن لأن الناس فى القواعد والأطراف لديهم معلومات أوفر وأدق ، كما أن استجاباتهم - سواء للأزمات أو للفرص المواتية - أسرع من استجابة كبار المسؤولين المتربعين فى القمة .

إن وضع البيض فى سلال كثيرة ، لافى سلة واحدة ، ليست فكرة جديدة بالتأكيد ، ولكن أشياخ الموجة الثانية يكرهونها .

٤- هل هو تكامل رأسى أو تكامل حقيقى ؟

تعتمد منشآت الموجة الثانية إلى تجميع مزيد - ثم المزيد - من المهمات ، وتزداد ضخامة وسمنة مع الوقت . أما منشآت الموجة الثالثة فإنها ، على العكس ، تقنطع من مهامها (ولاتضيف إليها) ، أو

هي توكل بعض مهامها إلى مقاولي الباطن لتظل محافظة على قوامها ،
ومن ثم تكون أقدر على الاستمرار فى سباق الحياة ، ولياقتها أفضل
من الديناميكا ، مع اقتراب العصر الجليدى .

تجد منشآت الموجة الثانية صعوبة فى كبح الدافع "للتكامل
الرأسى" - فلأجل أن تصنع سيارة ، عليك أن تستخرج خام الحديد من
المنجم وتشحنه إلى مصنع الصلب ، ثم تصنع الصلب وتشحنه إلى
مصنع السيارات . أما شركات الموجة الثالثة فإنها ، على العكس ،
توكل أكثر ما تستطيع من مهامها لشركات أخرى ، غالبا ماتكون
أصغر منها ، وأكثر تخصصا ، وأرقى تكنولوجيا فى مجالها ، بل إنها
توكل بعض المهمات لأفراد ممن يستطيعون النهوض بها على نحو
أفضل وأسرع وأقل تكلفة . وهكذا يقل حجم المنشأة إلى الحد الأمثل ،
وتتخفف من أحمالها ، ويقل عدد المستخدمين إلى الحد الأدنى ،
وتتوزع أنشطتها على مواقع متفرقة ، ويصير تنظيم المنشأة إلى
مأسماء أوليفر وليامسون (من جامعة بركلي) "سلسلة مترابطة من
التعاقدات" . يقول شارل هاندى من مدرسة لندن للأعمال London
Business School إن هذه التنظيمات صغيرة الحجم التى لاتقع عليها
الأبصار إلا بقدر" هي ، الآن ، "المحاور التى يدور حولها عالمنا" .
ويتفق الكثيرون مع وليامسون وهاندى على هذا الوصف لذلك الشكل
الجديد من التنظيم "الحقيقى" الجديد ، الذى تم التوصل إليه بفضل نظم
المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التى جاءت بها الموجة الثالثة .

وتقدم هايدى توفلر Heidi Toffler ، المشاركة فى تأليف هذا
الكتاب ، والكتب الأصلية الأخرى (التي يحتوى هذا الكتاب على
تلخيص شديد الإيجاز لها) ، تقدم فكرة هامة هي "الانسجام" - ومفادها
أنه يجب أن يكون ثمة قدر من الانسجام بين أسلوبى تنظيم القطاعين
الخاص والعام ، إذ أردنا ألا يخلق كل منهما الآخر . ففي أيامنا هذه
يندفع القطاع الخاص إلى الأمام على متن نفاثة بسرعة تفوق سرعة
الصوت ، بينما مايزال القطاع العام ، بعفشه ، عند مدخل المطار .

هل يطلب منك تقييم برنامج أو سياسة ؟ اسأل عمن سيقوم
بالتنفيذ ، هل هم من أصحاب التكامل الرأسى ، أو من ممارسى التكامل

الحقيقى ، وسيكون فى الإجابة مفتاح للتمييز بين من يحاولون إطالة عمر ماض خربت آلياته ، ومن يستحثون مسيرة المستقبل .

٥- هل تتوسع مهام الأسرة وسلطانها ؟

قبل الثورة الصناعية ، كانت الأسرة كبيرة العدد ، وكانت الحياة تدور حول البيت . كان البيت مكانا للعمل ، والمكان الذى يعالج فيه المرضى ويربى النشئ ، ومركز للترويح العائلى ، والمأوى الذى تتم فيه رعاية كبار السن . فى مجتمعات الموجة الأولى ، كانت الأسرة الكبيرة الموسعة هى مركز العالم الاجتماعى للإنسان .

إن الأسرة - كمؤسسة قوية - لم تبدأ فى التدهور مع الدكتور سبوك . Dr. Spock أو بظهور مجلة بلاى بوى Play Boy ، ولكن عندما جردت الثورة الصناعية الأسرة من معظم هذه الوظائف ، فانتقل العمل إلى المصنع أو المكتب ، وذهب المرضى إلى المستشفيات ، والنشء إلى المدارس ، والزوجان إلى السينما . كذلك ذهب المسنون إلى دور الرعاية . وبعد أن خرجت كل هذه المهمات من البيت ، لم تبق سوى "الأسرة النووية" ، التى لم تعد تربطها أعمال أو وظائف يقوم بها أعضاؤها معا كوحدة ، وإنما هى روابط سيكولوجية هشة مأسهل أن تنفصم .

ثم تأتى الموجة الثالثة لتعيد للأسرة والمنزل مهمات ونفودا . إنها تعيد كثيرا من الوظائف المفقودة التى تجعل للمنزل مكانة مركزية فى المجتمع . فاليوم ، يقدر عدد الأمريكيين الذين يقومون بجزء من عملهم فى المنزل بثلاثين مليوناً ، مستخدمين ، عادة ، الكومبيوترات أو الفاكسات أو غيرها من تكنولوجيات الموجة الثالثة . ويفضل كثير من الأهالى ، اليوم ، أن يعلموا أبناءهم وبناتهم فى منازلهم . ولكن التغيير الحقيقى قادم عندما يخترق مركب "الكومبيوتر - الاتصالات - التليفزيون - Computer - Cum - Television" الحياة المنزلية ، ويندمج فى العملية التعليمية . ولكن ، ماذا عن المرضى ؟ توجد اليوم كثير من المهمات الطبية ، من متابعة الحوامل إلى قياس ضغط الدم ، التى كانت تتم من قبل فى المستشفيات أو فى عيادات الأطباء ، التى

تعود مرة أخرى إلى البيت . ويشير كل هذا إلى أننا بسبيلنا إلى تقوية المنزل ، لاإلى إضعافه ، وإلى دعم دور الأسرة ، ولكن الأسرة ستكون لها أشكال كثيرة متنوعة : ستكون بعض الأسر نووية ، والأخرى موسعة ومتعددة الأجيال ، وستكون بعضها من أزواج سبق لهم الزواج وانفصلوا عن أزواجهم السابقين ، وسيكون بعضها كبير وبعضها صغير وبعضها الآخر بدون أطفال ، والبعض الآخر يؤجل الإنجاب لمرحلة عمرية أكثر نضجا . وتنوع البناء الأسرى هو انعكاس للتنوع الذى نشهده فى الاقتصاد والثقافة ، مع تفكك كتل مجتمع الموجة الثانية . ومما يدعو إلى السخرية أن الكثير من دعاة "القيم الأسرية" لا يدرون أنهم - فى دعوتهم للعودة إلى الأسرة النووية - لا يدفعون الأمور فى اتجاه أسرة أقوى ، وإنما هى محاولة لإحياء النموذج النمطى للموجة الثانية . أما إذا أردنا تقوية الأسرة حقا ، فإن علينا أن ننسى المسائل الفرعية ، ونقبل التنوع ، ونعيد إلى أهل المنزل النهوض بأعمال هامة . أوه - وعلينا أيضا أن نتأكد من أن رب البيت هو الذى يملك السيطرة على الريموت Remote .

* * * *

إن أمريكا هى البلد الذى عادة مايتيه المستقبل قبل غيره . وإذا نحن نعانى من انهيار مؤسساتنا القديمة ، فإننا أيضا رواد حضارة جديدة . ويعنى هذا أننا نعيش حالة حادة من عدم اليقين ، ويعنى أننا نتوقع كثيرا من الاضطراب وعدم التوازن ، ويعنى أنه لا يوجد من يملك اليقين أو الحقيقة الكاملة للإجابة على سؤال مثل : إلى أين نحن ذاهبون ؟ ، أو حتى إلى أين يجب أن نذهب ؟

نحن محتاجون أن نستكشف طريقنا دون أن نتخلف منا جماعة واحدة ، بينما نحن نبنى المستقبل فى وسطنا . وهذه المعايير القليلة تساعد على التمييز بين السياسات التى لها جذورها فى الموجة الثانية التى انتهت زمانها ، وتلك التى يمكن أن تساعد على تيسير سبل الانتقال إلى الموجة الثالثة . ولكن ثمة خطر يمكن أن يلزم أية قائمة من

المعايير ، هى أن البعض قد يغيره تطبيقها تطبيقا حرفيا ، أو ميكانيكيا ، أو حتى بشكل متعصب . وهذا كله عكس المطلوب .
التسامح مع الأخطاء ، وقبول أكثر من تفسير لما يحتمل التأويل ، وقبل كل شئ - التنوع ، إضافة إلى شئ من رؤية الجانب الفكه فى الحياة ونسبيتها - تلك ضرورات البقاء ، ونحن نعد عدتنا ونشد رحالنا لبدء الرحلة المبهرة فى الألف سنة المقبلة . استعدوا لما يمكن أن يكون أكثر الرحلات إثارة فى التاريخ .

الفصل الثامن

ديمقراطية القرن الحادى والعشرين

ديموقراطية القرن الحادى والعشرين

إلى الآباء المؤسسين :

أنتم الثائرون موتى . أنتم الرجال والنساء ، الفلاحون والتجار والصناع والمحامون والطابعون وناشرو الكتيبات وأصحاب الدكاكين والجنود ، أنتم الذين خلقتم - معا - أمة جديدة على شواطئ أمريكا البعيدة . من بينكم كان الرجال الخمسة والخمسون الذين اجتمعوا فى ذلك الصيف القانظ عام ١٧٨٧ فى مدينة فيلادلفيا ، ليصوغوا بالجهد المضى تلك الوثيقة المذهلة المسماة دستور الولايات المتحدة . كنتم تشعرون وقد التقطت أسماؤكم أصوات الغد ، أن ثمة حضارة تموت وأن حضارة جديدة تولد . أنتم الذين اخترعتم مستقبلا أصبح هو حاضرنا .

من الجلى أن هذه الورقة ، مع ميثاق الحقوق Bill of Rights الذى أضيف عام ١٧٩١ ، هى من أكثر الإنجازات إبهارا فى تاريخ الإنسان . ونحن نرى أنكم دفعتم إليها دفعا ، كنتم مجبرين بقوة المد العنيف للأحداث ، وخائفين من انهيار حكومة عاجزة ، تشلها نظم بالية ، ومبادئ لم تعد صالحة .

حتى وقتنا هذا ، ما تزال مبادئكم تحركنا ، كما حركت ملايين لا حصر لها فى الكوكب كله . مازلنا نجد صعوبة فى أن نقرأ فقرات مما كتب جيفرسون Jefferson أو بين - Paine مثلا - دون أن تطفر الدموع فى عيوننا من فرط ما فيها من معنى وجمال .

نحن نشكركم - أنتم الثائرون موتى - لأنكم يسرتم لنا الحياة كمواطنين أمريكيين فى ظل حكومة القانون ، لا حكومة الأشخاص ، ونشكركم شكرا خاصا على هذه الوثيقة الثمينة - ميثاق الحقوق - التى أتاحت لنا إمكانية التفكير والتعبير عن آراء ليس لها شعبية ، بل ويمكن أن تكون خاطئة وبلهاء أحيانا - فالحق أننا نكتب هذه السطور دون أن نخشى قمعا أو اضطهادا . ولأنكم عشتم حياتكم بين حضارتين - حضارة العالم الزراعى الذى كان قد غشيه الاضطراب بينما يعلن العالم الصناعى عن مقدمه - فإنكم أدركتم معنى الموت السياسى .

يمكن لو أنكم بيننا ، أن تدركوا لماذا يمكن أن يكون دستور الولايات المتحدة نفسه بحاجة إلى إعادة نظر وتغيير - وليس مجرد اقتطاع بنود من الميزانية الفيدرالية ، أو وضع أحد المبادئ الثانوية في التطبيق . كذلك يمكن النظر في توسيع ميثاق الحقوق لدرء المخاطر التي أصبحت تحدد بالحرية والتي لم تكن متصورة في الماضي ، وخلق أبنية تنظيمية جديدة تماما للحكومة ، قادرة على اتخاذ القرارات الذكية الديمقراطية اللازمة لبقائنا أحياء في أمريكا الموجة الثالثة ، أمريكا القرن الحادى والعشرين .

ليس في حوزتنا مخطط سهل لدستور الغد . ولا ثقة لنا في هؤلاء الذين يزعمون أنهم يملكون الإجابات ، بينما نحن مازلنا نحاول صياغة الأسئلة . غير أنه قد آن الأوان لأن نقدم تصورا لبدائل مختلفة اختلافا تاما ، وناقش ، ونختلف ، ونجادل ، ونخطط - بدءا من الأساس فصاعدا - الهندسة الديمقراطية للمستقبل .

نحن بحاجة إلى أن نضم صفوفنا معا من أجل إعادة تشكيل أمريكا بعيدا عن روح الغضب أو الجمود العقائدى ، وعن التشنجات أو الاندفاعات المتهورة ، وإنما من خلال أوسع قدر من التشاور والمشاركة السلمية العامة .

لو كنتم بيننا اليوم لأدركتم هذه الحاجة . فقد كان واحدا من جيلكم - جيفرسون - هو الذى - من جماع فكرة الناضح - قال : ينظر البعض إلى الدساتير نظرة ظاهرها التبجيل المبالغ فيه ، ويعتبرونها ، مثل ميثاق العهد ark of the covenant أقدس من أن تمس . وهم يخلعون على الأسلاف من صفات الحكمة ما تضعهم فوق البشر ، ويفترضون أن ما فعلوه لا يجوز تعديله ... لسنا بالتأكيد دعاة التغيير الدائم أو غير المجرب للدساتير والقوانين ... ولكننا نعرف أيضا أن القوانين والدساتير يجب أن تساير تقدم العقل البشرى ... ومع المكتشفات الجديدة ، والحقائق التى تزال عنها الحجب ، ومع التغييرات التى تجد في آراء الناس وسلوكياتهم بتغير الظروف ، فإن الدساتير أيضا يجب أن تتقدم ، وأن تساير الزمن ."

وعلى هذه الحكمة قبل أى شئ آخر ، نقدم شكرنا للمستتر "جيفرسون" الذى ساعد على خلق هذا النظام الذى يسر لنا الحياة على امتداد هذه المدة الطويلة ، والذى حان وقته الآن لأن يموت ليحل نظام آخر محله .

خطاب خيالى ...

ومن المؤكد أن ثمة آخرين فى بلاد كثيرة أخرى سيعيرون - إذا واتتهم الفرصة - عن مشاعر مشابهة ، لأن حالة الموات التى تعانيها كثير من حكومات هذا الزمان ليست سرا انفردنا باكتشافه ، ولا هو مرض أصاب أمريكا وحدها .

والحقيقة أن بناء حضارة الموجة الثالثة على أنقاض مؤسسات الموجة الثانية يستلزم وضع تصميم لأبنية وهياكل سياسية جديدة أكثر ملاءمة ، فى كثير من الدول فى نفس الوقت . هذا مشروع مهول ذو أبعاد مذهلة ، ولكنه ضرورى ، ويتطلب تنفيذ عشرات السنين - ما فى ذلك شك .

إنه يتطلب خوض معركة طويلة الأمد ، لإجراء مراجعة شاملة وإصلاح جذرى للكونجرس الأمريكى ، ومجلس العموم واللوردات البريطانيين ، والجمعية الوطنية الفرنسية ، والبوند ستاج الألمانى ، والدايت اليابانى ، والوزارات العملاقة والإدارات الحكومية الراسخة الدعائم فى كثير من الدول ، وكذا ما فيها من دساتير ونظم قضائية - باختصار ، غالبية ما تحويه الأجهزة شديدة الثقل وبالغة الضخامة للحكومة التمثيلية القائمة ، (أى الحكومات المستتدة إلى أشكال مختلفة لنظام التمثيل البرلمانى) .

لن نتوقف موجة الإصلاح هذه عند الحدود القومية . فعلى امتداد الشهور القادمة إلى عشرات السنين التالية ، لابد "لماكينة القوانين الكوكبية" - بدءا من الأمم المتحدة وانتهاء بمجالس المدن والقرى - لابد لها أن تواجه ، إن أجلا أو عاجلا ، مطلب إعادة الهيكلة وإعادة البناء ، الذى تستحيل مقاومته .

كل تلك الأبنية يجب أن تتغير ، لا لأنها شريرة بطبعها ، ولا حتى لأنها فى أيدى هذه الطبقة (أو هذه الجماعة) أو تلك ، وإنما لأنها أصبحت كالمآكينة التى أصبح تشغيلها صعبا ، ويزداد صعوبة باستمرار ، لأنها لم تعد ملائمة لتلبية احتياجات عالم يتغير تغيرا جذريا .

ولبناء حكومات يمكن تشغيلها مرة أخرى - وللنهوض بما يمكن أن يكون أكبر مهمة سياسية فى حياتنا - فإن علينا أن نزيل الصيغ المبتدلة التى راكمها عصر الموجة الثانية ، وأن نعيد التفكير فى الحياة السياسية وفقا لثلاثة مبادئ أساسية .
والحق أن هذه المبادئ يمكن أن تكون هى المبادئ الجذرية لحكومات المستقبل ، حكومات الموجة الثالثة .

سلطة الأقلية .. Minority Power.

المبدأ الراديكالى الأول لحكومة الموجة الثالثة هو سلطة الأقلية . ويذهب هذا المبدأ إلى أن حكم الأغلبية - وهو المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه الشرعية فى الموجة الثانية - أصبح باليا ، تجاوزه الزمن . فقد أصبحت الأقليات ، لا الأغليات ، هى التى يعمل لها حساب . وعلى أنظمتنا السياسية أن تكون - على نحو متزايد - انعكاسا لهذه الحقيقة .

لقد كان جيفرسون ، مرة أخرى ، هو الذى عبر عن معتقدات جيله الثورى ، إذ أكد أن على الحكومات أن "تقبل ما تقررره الأغلبية قبولا مطلقا" . حينذاك ، كانت الولايات المتحدة والبلاد الأوروبية فى فجر الموجة الثانية ، ما تزال فى بداية العملية الممتدة التى حولتها - فيما بعد - إلى مجتمعات جمعية (*) . وكانت فكرة حكم الأغلبية تتواءم تماما مع احتياجات هذه المجتمعات . وديموقراطية الكتل mass democracy المعمول بها حاليا فى مجتمعنا ، هى التعبير

*مجتمعات جمعية mass societies إلى تتكون من جماعات كبيرة - أو بتعبير يقرب - حرفيا - مع الأصل الإنجليزى - تتكون من كتل بشرية كبيرة (المترجم) .

السياسى عن الإنتاج الجمعى ، والاستهلاك الجمعى ، والتعليم الجمعى ، والإعلام الجمعى ، والمجتمع الجمعى .

ونحن اليوم - كما رأينا - نترك المجتمع الصناعى وراءنا ونتحول بسرعة إلى مجتمع تتفكك كتله ، ومن ثم أصبح من الصعب جدا - وغالبا ما يكون من المستحيل - تجميع أغلبية وتعبئتها ، أو حتى تكوين ائتلاف حاكم . يقول عالم السياسة وولتر دين برنيهام ، من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا : "أنا لا أرى أساسا لأية أغلبية إيجابية تتفق حول أى شئ فى هذه الأيام".

كان المجتمع مترابنا بإحكام فى طبقات عريضة ، فيه عدد قليل من التكتلات الرئيسية التى تتحالف معا لتكون أغلبية . ولكن المجتمع اليوم يتغير ، لتصبح مكوناته أشبه بمكونات المجموعات النجمية ، أصبح يحتوى على آلاف الأقليات (كثير منها مؤقت) ، تدور كالدوامات ، وتشكل تكوينات وأنماط جديدة تماما ، وانتقالية ، نادرا ما تتجمع لتتفق حول القضايا الأساسية . وهكذا يؤدى زحف حضارة الموجة الثالثة إلى إضعاف شرعية كثير من الحكومات القائمة .

ولا تسلم الموجة الثالثة بفرضياتنا التقليدية حول العلاقة بين حكم الأغلبية والعدالة الاجتماعية . لقد كان النضال من أجل حكم الأغلبية نضالا تحرريا وإنسانيا طيلة عصر حضارة الموجة الثانية ، وما يزال كذلك فى البلاد التى مازالت تتصنع ، مثل جنوب أفريقيا . كان حكم الأغلبية ، فى بلاد الموجة الثانية يفضى ، غالبا ، إلى مجتمع أكثر عدالة بالنسبة للفقراء ، لأنهم كانوا الأغلبية .

أما فى البلاد التى تهزها الموجة الثالثة حاليا ، فإن العكس تماما هو ما يحدث غالبا ، حيث الفقراء - فى الحقيقة - ليسوا هم الأغلبية . بل إنهم فى بلاد كثيرة ، مثل غيرهم ، لا يشكلون إلا أقلية . ومن ثم ، فإن حكم الأغلبية لم يعد كافيا كمبدأ للشرعية فحسب ، وإنما أيضا لم يعد بالضرورة مبدأ ديموقراطيا أو مطورا لإنسانية البلاد التى تلج عصر الموجة الثالثة .

إن المشايخين لأيديولوجية الموجة الثانية لا يكفون عن نعى مجتمع الكتل mass society . وبدلا من أن يروا فى التنوع الثرى

فرصة للتنمية الإنسانية ، فإنهم يهاجمونه باعتباره "تفتيتا" و"بلقنة" Balkanization، ويعزونه إلى الأناثية المتصاعدة للأقليات . وهذا التفسير المبتدل يخلط بين السبب والنتيجة . ذلك أن النشاط المتنامي للأقليات ليس نتيجة لظهور مفاجئ لروح الأناثية ، وإنما هو - من بين أشياء أخرى - انعكاس لاحتياجات نظام جديد للإنتاج ، نظام يتطلب - من أجل أن يوجد - مجتمعا أكثر تنوعا وأكثر حيوية وأكثر انفتاحا ، على نحو لا يقارن بكل ما عرفه الإنسان من قبل .

والخيار هو بين أن نقاوم هذا الانطلاق نحو التنوع ، فى محاولة يائسة وأخيرة لإنقاذ المؤسسات السياسية القائمة للموجة الثانية ، أو أن نسلم بهذا التنوع ، ونغير مؤسسات لتتواءم معه .

ولا يمكن فرض الاستراتيجية الأولى إلا بوسائل شمولية لا تفضى إلا إلى ركود اقتصادى وجمود ثقافى . أما الاستراتيجية الأخرى فإنها تفتح الطريق للتطور الاجتماعى ، وإرساء ديمقراطية القرن الحادى والعشرين ، ديمقراطية الأقلية .

من أجل إعادة إرساء أسس الديمقراطية بمفهوم الموجة الثالثة ، فإننا محتاجون إلى نبذ الفرضية الخطرة (وإن تكن خاطئة) التى تذهب إلى أن التنوع المتعاضم يفضى ، أوتوماتيكيا ، إلى تعاضم حدة التوتر والصراع الاجتماعى . فالحق أن العكس تماما يمكن أن يكون هو الصحيح . والصراع فى المجتمع ليس ضروريا فحسب ، بل ويمكن أن يكون مرغوبا فى حدود . فلو أن ثمة مائة رجل كل منهم فى أشد الحاجة إلى نفس الجرس النحاسى ، فإنهم قد يتقاتلون من أجله . أما إذا كان لكل منهم مطلب مختلف فمن الأجدى لهم أن يتعاونوا وتجربى بينهم معاملات ومقايضات وعلاقات تكافلية . إن التنوع يمكن - إذا وجدت تنظيمات وترتيبات اجتماعية ملائمة - أن يهيئ المناخ لإقامة حضارة آمنة ومستقرة .

إن عدم وجود المؤسسات السياسية الملائمة اليوم هو الذى يزيد - دون داع - حدة الصراعات بين الأقليات ويدفعها إلى حد العنف . إن غياب مثل هذه المؤسسات هو الذى يدفع الأقليات إلى التصلب والعناد ، ويجعل تكون أغليات أمرا يزداد صعوبة .

ولا يجب أن تواجه المشكلات بخنق الاختلافات أو اتهام الأقليات بالأناثية (كما لو كانت النخب وخبرائهم ليسوا - هم أيضا - أنانيين) . ولكن المشكلات تواجه ، بخلق تنظيمات جديدة واسعة الحيلة ، تتواءم مع التنوع وتشرعه ، وتتجاوب بحساسية عالية مع الاحتياجات المتغيرة للأقليات المتكاثرة المتغيرة .

وسيأتى يوم ينظر فيه المؤرخون إلى عملية التصويت والبحث عن الأغلبية كأحد الطقوس العتيقة التي كان يمارسها أقوام بدائيون في وسائل الاتصال . ومهما كانت الأمور ، فإننا - في مثل هذا العالم الخطر الذي نعيش فيه - لا نستطيع تفويض أحد سلطات مطلقة ، ولا أن نفرط حتى في هذا النفوذ الشعبى الهزيل الموجود في نظم الأغلبية ، ولا نستطيع أن نسمح لأقليات صغيرة أن تتخذ قرارات شاملة تستبد بكل الأقليات الأخرى .

من أجل هذا يجب أن نراجع مراجعة حاسمة الأساليب الفجة التي تسيرنا في ركاب الأغلبية المحيرة . نحن بحاجة إلى ابتكار أساليب جديدة للاقتراب من ديموقراطية الأقليات - أساليب تهدف إلى أن تكشف عن الخلافات لا أن تطمسها بواسطة أغليات زائفة أو مفروضة ، قائمة على تصويت في حدود جماعة معينة ، وصياغات مغلوبة للقضايا ، أو إجراءات انتخابية متلاعبة . نحن محتاجون ، باختصار ، إلى تحديث النظام بأسره ، لكى نقوى دور الأقليات المتنوعة ، مع إتاحة الفرص أمامها لتكوين أغليات .

إن التصويت لتحديد الإرادة الشعبية ، في مجتمعات الموجة الثانية ، هو بالنسبة للنخبة الحاكمة مصدر هام للتغذية الاسترجاعية (*) . ذلك أنه عندما تصبح الأحوال - لسبب أو لآخر - غير محتملة بالنسبة للأغلبية ، فإن نسبة الـ ٥١٪ من الناخبين تسجل ذلك ، فتعمد النخبة الحاكمة - على الأقل - إلى إحلال أحزاب محل أخرى في كراسى الحكم ، أو إجراء تغيير في السياسات أو عمل أية إجراءات أخرى للمواءمة .

*في الأصل الإنجليزى feed back وتعنى ، فى هذه السياق ردود الفعل الراجعة من المحكومين المترتبة على مجموع أفعال الحكام (المترجم) .

ولكن ، حتى فى مجتمعات الأمس الكتلية ، فإن مبدأ الـ ٥١٪ ليس إلا أداة تقدير كمي خالص ، ومن ثم هى أداة غيبية بلا شك . فالتصويت لتحديد الأغلبية لا ينبئنا بشئ عن قيمة آراء الناس . يمكن أن يعرفنا التصويت عدد الناس الذين يريدون المرشح "س" فى لحظة التصويت ، دون أن يعرفنا لماذا يريدونه ، وإلى أى حد . بل إن عملية التصويت هذه لا تنبئنا بشئ عن الأمور التى يريد الناخبون أن يتخلصوا منها بانتخاب "س" . وتلك معلومات شديدة الأهمية بالنسبة لمجتمع يتكون من عدد كبير من الأقليات .

كذلك لا تنبئنا عملية التصويت هذه إلى اللحظة التى تشعر فيها أقلية ما بأنها مهددة ، أو أنها أصبحت تعلق أهمية بالغة على قضية معينة ، تراها فى تلك اللحظة كمسألة حياة أو موت ، الأمر الذى يجعل لوجهة نظرها وزنا يستوجب اهتماما غير عادى .

فى مجتمع الكتل كانت نقاط ضعف حكم الأغلبية معروفة ، غير أنها كانت محتملة لأسباب من بينها أن غالبية الأقليات لم تكن تتوفر على قدرات استراتيجية لإحداث هزات فى النظام . ولكن فى المجتمع المعاصر ، الشدائد الترابط بوسائط الاتصال وشبكاته ، والذى نحن فيه جميعا أعضاء فى أقليات ، أصبحت الأمور مختلفة اختلافا تاما .

ولحسن الحظ ، فإن تكنولوجيات الموجة الثالثة تهئ لنا سبلا لإرساء أسس ديموقراطية الموجة الثالثة . فهى تعيد طرح قضايا أساسية كانت موضع اهتمام الآباء المؤسسين منذ مائتى عام ، وإن يكن فى إطار جديد ومذهل . تجعل هذه التكنولوجيات من الممكن ، اليوم ، إعمال أشكال جديدة للديموقراطية لم تكن ممكنة من قبل .

الديموقراطية نصف المباشرة :

الصرح الثانى فى النظام السياسى للغد هو مبدأ "الديموقراطية نصف المباشرة" - نظام انتقالى من الاعتماد على أشخاص يمثلوننا إلى تمثيلنا لأنفسنا . والمزج بين الاثنين هو الديموقراطية نصف المباشرة .

إن انهيار الاتفاق الجماعي فى رأى Consensus يهدم فكرة التمثيل من أساسها . فى حالة عدم وجود اتفاق بين الناخبين فى الدائرة ، فمن هم - حقيقة - أولئك الذين يمثلهم النائب ؟ وفى نفس الوقت ، أصبح المشرعون يعتمدون ، بشكل متزايد ، على جهود معاونين والخبراء لأخذ رأيهم فى صياغة القوانين . وقد أصبح النواب البريطانيون ، مثلا ، فى منتهى الضعف فى مواجهة البيروقراطية الحكومية ، لأن النواب ليس لديهم ما يكفى من معاونين المتفرغين ، وهكذا تنتقل مزيد من السلطة البرلمانية إلى أيدى موظفى الإدارة الحكومية غير المنتخبين .

وفى محاولة لتحقيق توازن قوى بين الكونجرس الأمريكى والبيروقراطية الحكومية ، عمد الكونجرس إلى خلق بيروقراطية الخاصة - مكتب الكونجرس للميزانية ، ومكتب التقييم التكنولوجى ، وغير هذا وذلك من المكاتب والوكالات الملحقة . غير أن هذا لم يترتب عليه (مقارنة ببريطانيا) سوى نقل المشكلة من كونها مشكلة مع طرف خارج المبنى إلى مشكلة طرفاها داخل المبنى ، حيث أصبح نوابنا المنتخبون نقل معرفتهم ، يوما بعد يوم ، بالقوانين والإجراءات بالغة التعقيد التى عليهم أن يصوتوا بشأنها . وهم مضطرون إلى الاعتماد ، بشكل متزايد ، على أحكام يصدرها آخرون ، أى أن النائب لم يعد يمثل حتى نفسه .

والأمر الأكثر أهمية من كل ذلك : أن البرلمانات كانت هى الأماكن التى يمكن ، نظريا ، أن تسوى فيها الخلافات ، ويجرى فيها التوفيق بين مطالب الأقليات المتنافسة ، حيث يمكن لمثلئ الأقليات أن يقدموا باسمها تنازلات فى مقابل تنازلات يقدمها آخرون . واليوم ، لا يستطيع أعضاء الهيئات التشريعية ، وهم لا يملكون سوى الأدوات السياسية المعلومة للموجة الثانية ، لا يستطيعون أن يتابعوا حركة الجماعات الصغيرة كثيرة العدد التى يفترض أنهم يمثلونها ولو اسميا ، ناهينا عن تخليص أمورها أو عمل صفقات أو تنازلات متبادلة مع آخرين باسمها . ومع تزايد الأعباء الملقاة على عاتق الكونجرس

الأمريكي والبوند ستاج الألماني والستورتنج النرويجي ، تزداد الأمور سوءا .

وهذا يفسر ، ولو جزئيا ، لماذا تتجه جماعات الضغط السياسية المهمة بقضية واحدة نحو مزيد من العناد والتصلب . ذلك أنهم إذ يرون أن فرص التوفيق أو التنازلات المتبادلة والمصالحة المدروسة تضيق في الكونجرس ، وفي غيره من الهيئات التشريعية ، فإن مطالبهم من النظام تتجه إلى أن تصير غير قابلة للحل التفاوضي . وهكذا تسقط أيضا النظرية التي تذهب إلى أن الحكومة التمثيلية .
representatie هي الوسيط الأعلى بين جماعات الضغط .

وعلى المدى البعيد فإن انهيار المساومة ، واختناق صنع القرار ، وتفاقم عجز المؤسسات التمثيلية - يعنى أن كثيرا من القرارات التي تتخذها هذه الحفنة أو تلك من الممثلين الزائفين قد تجد نفسها عائدة بالندرج إلى هيئة الناخبية نفسها . ذلك أنه إذ يعجز الوسطاء المنتخبون عن عقد صفقات باسمنا ، فليس أمامنا إلا أن نعقدها بأنفسنا . وإذا أصبحت القوانين التي يسنونها تتزايد بعدا عن التجاوب مع احتياجاتنا ، فليس أمامنا إلا أن نعمل قوانيننا بأنفسنا . ومن أجل هذا ، وعن أى سبيل ، سنكون بحاجة إلى مؤسسات جديدة وتكنولوجيات جديدة أيضا .

وقد كان ثوريو الموجة الثانية الذين اخترعوا المؤسسات الأساسية لعصرنا على وعى بالإمكانات التي تتيحها الديمقراطية المباشرة في مقارنتها بالديموقراطية التمثيلية . كان الثوريون الأمريكيون يعرفون كل ما كان يحدث في بلديات نيو إنجلاند New England Town Halls والتشكيلات الصغيرة للوفاق الدستوري . ولكن نواقص الديمقراطية المباشرة وحدودها كانت معروفة أيضا ، وكانت - في ذلك الزمان - هي الأرجح .

كتب ماكولى Mecouly ورود Rood وجونسون Johnson ، وهم الذين تقدموا ، معا ، باقتراح لعمل استفتاء قومي في الولايات المتحدة .

"في الفيدراليست The Federalist أثير اعتراضان على مثل هذه الطريقة المبتكرة : الأول هو : أن الديمقراطية المباشرة لا تتيح أية سيطرة أو كبح أو تأجيل لردود الفعل الانفعالية للجمهور ، والثاني هو : أن وسائل الاتصال في ذلك الزمان لم تكن قادرة على تشغيل آلياتها ."

وتلك مشكلات حقيقية . إذ - كيف كان يمكن أن تكون ردود فعل الجماهير الأمريكية الغاضبة المحبطة في أواسط الستينات ، مثلا ، لو دعيت للتصويت في استفتاء حول قصف هانوى بالقنبلة الذرية ؟ أو لو أن الجماهير في ألمانيا الغربية ، وقد تملكها الغضب ضد جماعة بادرما ينهوف الإرهابية ، دعيت للتصويت على اقتراح بإقامة معسكرات اعتقال للمتطرفين مع الجماعة ؟ وماذا لو أن الكنديين كانوا قد دعوا لاستفتاء حول كويبك في الأسبوع الذي أعقب تولى رينيه ليفيسك السلطة ؟ من المفترض أن النواب المنتخبين أقل عاطفية وأكثر ترويا من الجماهير .

وعلى كل حال ، من الممكن علاج مشكلة ردود الفعل الانفعالية المبالغ فيها من جانب الجماهير بوسائل مختلفة ، مثل عدم تنفيذ القرارات الخطيرة إلا بعد فترة زمنية تهدأ فيها المشاعر ، أو بعد إجراء تصويت ثان في استفتاء عام ، أو غير ذلك من أشكال الديمقراطية المباشرة .

والاعتراض الآخر أيضا يمكن علاجه ؛ لأن وسائل الاتصال ، اليوم ، لم تعد عائقا في سبيل الديمقراطية المباشرة المتوسعة . فالتقدم التكنولوجي الهائل لوسائل الاتصال يتيح ، لأول مرة ، إمكانات مهولة أمام المواطنين للاشتراك المباشر في عملية صناعة القرار السياسي . منذ سنوات ، كان لنا حظ إلقاء خطاب الافتتاح في حدث

تاريخي ، هو : افتتاح أول "دار بلدية إلكترونية"electronic

townhall في التاريخ على النظام التلفزيوني Qube cable TV System في مدينة كولومبس ، ولاية أوهايو ، حيث تمكن سكان ضاحية صغيرة من ضواحي كولومبس من المشاركة ، عن طريق الإليكترونيات ، في اجتماع سياسي للجنة التخطيط المحلية .

استطاعوا ، بالضغط على أزرار فى غرف معيشتهم ، أن يدلوا بأصواتهم مباشرة ، وفى لحظة ، على اقتراحات تتعلق بقضايا عملية مثل قوانين الإسكان ، وتقسيم الأراضى العقارية ، وبناء الطرق . ولم تكن مشاركتهم بالتصويت فقط ، بل شاركوا فى المناقشة على الهواء مباشرة ، وكانوا - بالضغط على الأزرار - ينبهون رئاسة الاجتماع إلى الانتقال إلى النقاط التالية فى جدول الأعمال .

لم يكن هذا الحدث سوى مؤشر بدائى للغاية للإمكانيات التى ستتاح لديموقراطية الغد المباشرة ، حيث يتمكن المواطنون المتعلمون - باستخدام أجهزة اليوم المتقدمة جدا ، من كومبيوترات وأقمار صناعية وتليفونات وكابلات ، إلى التقنيات المتطورة لتسجيل أصوات الناخبين وسبر الرأى العام ، فضلا عن الإنترنت INTERNET وغيرها من شبكات المعلومات والاتصالات - يتمكنون ، لأول مرة فى التاريخ ، من صناعة قراراتهم السياسية بأنفسهم .

والقضية ليست : إما هذه أو تلك . وليست هى إنشاء "البلديات الإلكترونية" بالشكل الفج الذى أشار إليه روس بيرو Ross Perot (المرشح الثالث فى انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة) . فمن الممكن التوصل إلى معالجات ديموقراطية أكثر تطورا وأكثر حساسية . والمؤكد أنها ليست مشكلة الديموقراطية المباشرة ضد الديموقراطية غير المباشرة ، ليست مشكلة تمثيل الإنسان نفسه ضد تمثيل غيره له إنما يمكن اختراع كثير من التوليفات والترتيبات المبدعة

لجمع بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية غير المباشرة . فى أيامنا هذه ، يشكل أعضاء الكونجرس لجانهم الخاصة ، وكذلك يفعل أعضاء البرلمانات والمجالس التشريعية الأخرى . هذا ، بينما لا يملك المواطنون وسيلة لإجبار أعضاء الهيئات التشريعية على تكوين لجان تعالج قضية مهمة تهمهم ، أو أخرى مثيرة للخلاف والجدل . فلماذا لا يخول الناخبون ، عن طريق تقديم الالتماسات المباشرة ، الحق فى إلزام الهيئات التشريعية بتكوين لجان تهتم بالمشكلات المثارة التى يعتبرها الجمهور ، لا المشرعون ، جديرة بالاهتمام .

ونحن لا نلفت النظر إلى مثل هذه المقترحات لأننا نحيد الأخذ بها دون تردد ، وإنما لنؤكد أهمية الفكرة العامة ، وهى أنه توجد وسائل فعالة لفتح منافذ للنظام ومقرطته (جعله ديمقراطيا) ، فى وقت يوشك فيه على الانهيار ، ولا يشعر فيه سوى القلة ، أو ربما لا يشعر أحد على الإطلاق ، بأنه ممثّل تمثيلا كافيا . يجب أن نبدأ فى التفكير خارج أنماط العمل الروتينية البالية التى استمرت طيلة الثلاثمائة عاما الأخيرة ؛ فنحن لم نعد قادرين على حل مشكلاتنا باستخدام الأيديولوجيات والنماذج والأبنية السياسية المتخلفة من ماضى الموجة الثانية .

ومثل هذه المقترحات الجديدة ، المشحونة بمضامين ما تزال غير واضحة ، يجب أن تجرب محليا بحذر ، قبل أن يجرى تطبيقها على نطاق واسع . ولكن ، أيا كانت وجهات نظرنا أو أحاسيسنا تجاه هذا الاقتراح أو ذاك ، فإن الاعتراضات القديمة على الديمقراطية المباشرة تزداد خفوتا ، بينما تقوى الاعتراضات والتحفظات على الديمقراطية التمثيلية . وإذا كانت الديمقراطية نصف المباشرة تبدو فى نظر البعض خطيرة ، بل وبدعة ، إلا أنها هى المبدأ الوسط الذى يمكن أن يساعدنا على تصميم مؤسسات صالحة للتشغيل فى المستقبل .

توزيع القرار :

من الضرورى أن يفتح النظام منافذه لمزيد من سلطة الأقليات ، وأن يسمح للمواطنين بأن يلعبوا دورا أكثر مباشرة فى شئون الحكم . ولكن هذين المبدأين ليسا إلا جزءا من المسار . أما المبدأ الثالث الحيوى بالنسبة لسياسات الغد ، فإنه يهدف إلى الخروج من مأزق اختناق القرار ، ووضع القرار حيث يوجد أصحابه . وفى هذا ، وليس فى مجرد إعادة توزيع المناصب بين المسؤولين ، الدواء الشافى للشلل السياسى . ونحن نسمى هذا المبدأ "توزيع القرار" .

بعض المشكلات يستحيل حلها على المستوى المحلى ، وبعضها يستحيل أن يحل على الصعيد القومى ، ويتطلب الآخر العمل

على كثير من الأصعدة فى نفس القوت . أكثر من ذلك : المكان الأنسب لاتخاذ القرار لا يظل ثابتا ، وإنما يتغير مع الوقت .

ولعلاج اختناق القرار فى أيامنا هذه ، الناتج من تحميل مؤسساتنا فوق طاقتها ، فإننا بحاجة إلى تقسيم القرارات ، وإعادة موضعتها ، وإشراك مزيد من الأطراف ، وتغيير موقع صناعة القرار وفق ما تستوجبه المشكلات نفسها .

والأنساق السياسية الراهنة تنتهك هذا المبدأ إلى حد كبير . تغيير المشكلات مواقعها ، ولكن سلطة اتخاذ القرار ما تزال ثابتة فى مكانها ، والنتيجة أن قرارات كثيرة جدا ما تزال مركزية . المعمار المؤسسى على المستوى القومى معقد ومحكم إلى أقصى درجة . وعلى العكس ، لا تتخذ قرارات كافية على الصعيد "العابر للحدود القومية" transnational ، والهيكل التنظيمية المطلوبة على هذا الصعيد - إن وجدت - متخلفة تخلفا شديدا . هذا ، فضلا عن أنه لا يترك إلا عدد قليل جدا من القرارات للمستويات "تحت القومية- subnational " القطاعات والولايات والأقاليم والمحليات ، والجماعات الاجتماعية المشكلة على غير الأسس الجغرافية .

على المستوى العابر للحدود ، مازلنا اليوم بدائيين ومتخلفين سياسيا كما كنا على المستوى القومى عندما بدأت الثورة الصناعية منذ ثلاثمائة عام . وحين نقل بعض القرارات إلى "أعلى" ، فإننا لا نجعل من الممكن فقط العمل بكفاءة على مستوى توجد فيه كثير من مشكلاتنا المتفجرة ، وإنما نكون أيضا قد خففنا أعباء اتخاذ القرارات المركزية على المستوى القومى . لقد اصبح توزيع القرارات ضرورة حيوية .

ومرة أخرى : ليست القضية فى جوهرها إما هذا أو ذلك . إنها ليست المركزية فى مواجهة مطلقة للامركزية ، أو نحو ذلك . إنما القضية هى : إعادة توزيع صناعة القرار على مواقع متعددة ، فى نظام كان قد بالغ فى تركيز المسؤولية إلى درجة أن أصبح صانعو القرار فى المركز غارقين فى طوفان متصاعد من المعلومات والبيانات .

غير أن اللامركزية وحدها ليست ضمانا للديموقراطية ، فمن الممكن وجود نظم محلية استبدادية وشريرة إلى أقصى حد ،

والسياسات المحلية غالبا ما تكون أكثر فسادا من السياسات القومية . هذا ، فضلا عن أن كثيرا مما جرى تمريره للامركزية ليست نوعا من مركزية مزيفة ، لا يقصد بها سوى خدمة مصالح مركزية . ومع ذلك ، وبرغم كل هذه التحذيرات ، لا توجد إمكانية لإعادة الرشادة والنظام و"الكفاءة" الإدارية لكثير من الحكومات إلا بالتنازل عن قدر محسوس من السلطة المركزية . فنحن بحاجة إلى توزيع عبء القرار ، ونقل جزء كبير منه إلى أسفل .

وليس السبب هو وجود فوضويين (*) رومانسيين يريدون استعادة "ديموقراطية القرية" ، أو لأن دافعي الضرائب الأغنياء الغاضبين يريدون اقتطاع جزء من اعتمادات الضمان الاجتماعي والدعم الذى يقدم للفقراء . ولكن السبب هو أن أى بناء سياسى ، حتى لو كان عنده بنوك كومبيوترات ، لا يستطيع أن يستوعب ويعالج سوى قدر محدود من المعلومات والبيانات لا يتجاوزه ، ولا يستطيع إنتاج سوى كمية معينة ونوعية معينة من القرارات ، وأن كمية أعباء القرار المتراكمة فى جوف الحكومات قد تجاوزت حد الانفجار .

كذلك ، لا بد أن تكون ثمة علاقات وروابط متبادلة بين المؤسسات الحكومية والبنية الاقتصادية والنظام المعلوماتى ، وغير ذلك من القسمات الحضارية . ونحن نشهد اليوم تفكيك مركزية الإنتاج والنشاط الاقتصادى ، وإعادة تشكيل أطرها ؛ فلم تعد الوحدة الأساسية هى الاقتصاد القومى .

إن ما نشهده اليوم ، كما سبق أن بينا ، هو ظهور اقتصاديات محلية كبيرة تزداد اندماجا وتماسكا (فى داخل الاقتصاديات القومية) . كذلك نشهد ، على مستوى الشركات الكبيرة ، محاولات - لا لتفكيك مركزيتها الداخلية فحسب ، وإنما لتفكيك مركزيتها الجغرافية أيضا . يعكس هذا ، جزئيا ، عملية تغيير هائلة للتدفقات المعلوماتية

*فى الأصل الإنجليزى - anarchists والترجمة الشائعة ، كما ترد فى القواميس المتاحة هى "فوضويون" - والمعنى الدقيق هو : "الرافضون لسلطة الدولة" و " الفوضوية" مذهب سياسى اجتماعى معروف فى الغرب ، له أشباع كثيرون ، وأحيانا أحزاب سياسية (المترجم) .

فى المجتمع . نحن نجتاز ، كما سبق أن بينا ، عملية تفكيك أساسية لنظم الاتصالات ، مع ضمور قوة الشبكات المركزية . نحن نشهد تزايداً مذهباً فى عدد نظم الكومبيوتر ، والكابل ، والكاسيت ، والبريد الإلكترونى الشخصى ، وكلها تدفع فى نفس الاتجاه - تفكيك المركزية .

ومن المستحيل أن نفكك النشاط الاقتصادى الجمعى ونظم الاتصالات الجمعية ، وكثيراً غيرها من العمليات الحيوية فى المجتمع ، دون أن نجد أنفسنا مجبرين - إن أجلاً أو عاجلاً - على تفكيك مركزية صناعة القرار الحكومى أيضاً .

ويستوجب هذا أكثر من مجرد عمليات تجميل للمؤسسات السياسية القائمة . إنما الأمر يستوجب خوض معارك مهولة من أجل الهيمنة على الميزانيات والضرائب والأراضى والطاقة ، وغيرها من الموارد . إن توزيع القرار لن يتم بسهولة ، ولكن لابد من إنجازة فى بلد بعد آخر من البلاد التى تعاني إفراطاً فى المركزية .

النخب تتوسع :

ثمة فكرة حاسمة وضرورية لفهم الديموقراطية ، هى فكرة "مسئولية القرار" . ذلك أنه من أجل تسيير أى مجتمع تلزم كمية معينة ، ذات نوعية معينة ، من القرارات السياسية . والحق أن كل مجتمع يملك بنية قراراه المتفردة . وكلما زادت القرارات المطلوبة عدداً وتنوعاً وتواتراً وتعقيداً ، زاد ثقل مسؤولية القرار السياسى فيه . والأسلوب الذى تجرى وفقاً له المشاركة فى تحمل مسؤولية القرار يؤثر تأثيراً أساسياً على مستوى الديموقراطية فى المجتمع .

وفى مجتمعات ما قبل الصناعة ، حين كان تقسيم العمل بدائياً والتغيير بطيئاً ، كانت القرارات السياسية والإدارية المطلوبة فى حدها الأدنى . كانت مسؤولية القرار ضئيلة . وكان حفنة قليلة العدد ، نصف متعلمة وغير متخصصة ، من النخبة الإقطاعية أو الملكية قادرة ، تقريباً ، على تسيير الأمور دون عون من أسفل ، حاملة مسؤولية القرار كاملة بنفسها .

ولم تظهر وتنفجر ما نسميه اليوم بالديموقراطية إلا عندما تضخمت مسئولية القرار فجأة ، وتجاوزت قدرة النخبة القديمة على التحمل . وعندما وصلت الموجة الثانية ، بما جاءت به من توسع تجارى ، وتقسيم أكبر للعمل ، وطفرة إلى مستوى جديد تماما من التعقيد الاجتماعى ، تسببت فى نوع من الانفجار الكامن فى جوف المجتمع حينذاك ، شبيه بما تسبب الموجة الثالثة فى مجتمع اليوم . ترتب على ذلك أن انسحقت قدرة الجماعات الحاكمة القديمة على حمل مسئولية القرار ، وكان لابد من تجنيد نخب جديدة ، ونخب أخرى بديلة ، تكون فى مستوى مسئولية القرار ، كما كان لابد من تصميم مؤسسات ثورية جديدة للنهوض بالمهمة .

ومع تطور المجتمع الصناعى وزيادة تعقده ، وجدت نخبه الموحدة elites its integrating ، "المتخصصون فى فن السلطة" ، وجدت - دورها - أنها مضطرة باستمرار ، إلى تجنيد دماء جديدة لمساعدتهم على تحمل مسئولية القرار المتعاضمة . كانت هذه العملية غير المنظورة ، التى لا تقاوم ، هى التى جذبت الطبقة المتوسطة ، أكثر فأكثر ، إلى الحلبة السياسية . هذه الحاجة المتوسعة أبدا (لصناعة القرار) هى التى أفضت إلى توسيع الحقوق الدستورية والانتخابية ، وخلق كثير من مواقع العمل السياسى التى كانت تملأ من أسفل .

وإذا كانت هذه الصورة صحيحة ، ولو تقريبا ، فإنها تنبئنا بأن مساحة الديموقراطية ، فى أى مجتمع ، تعتمد على مسئولية القرار فيه - أكثر من اعتمادها على الثقافة ، أو على الطبقة بالمفهوم الماركسى ، أو على الشجاعة فى ميادين القتال ، أو على القدرات البلاغية للخطباء ، أو على الإرادة السياسية . إذا كانت المسئولية ثقيلة ، فإنه يتعين اقتسامها - إن أجلا أو عاجلا ، من خلال مشاركة ديموقراطية أوسع . وطالما يتواصل توسع مسئولية القرار فى النظام الاجتماعى ، فإن الديموقراطية لا تصبح مجرد اختيار فحسب ، وإنما تصبح ضرورة تطور ، يستحيل أن يسير المجتمع بدونها .

كل هذا يوحى ، إضافة إلى ما سبق ، بأننا يمكن أن نكون فعلا على عتبة طفرة ديموقراطية جديدة إلى الأمام . ذلك أن الانفجار

المكتوم لمأزق صناعة القرار ، الذى يدهم رؤساء الجمهوريات ورؤساء الحكومات والوزراء ، يفتح الباب واسعا لأول مرة منذ الثورة الصناعية ، أمام إمكانات مثيرة لإحداث توسع راديكالى فى عملية المشاركة السياسية .

وحاجتنا لمؤسسات سياسية جديدة تتماشى ، فى تواز تام ، مع حاجتنا لأسرة جديدة ، ولمؤسسات تعليمية جديدة ومنشآت اقتصادية جديدة . وكل هذا وثيق الارتباط ببحثنا عن أساس جديد للطاقة ، وتكنولوجيا جديدة ، وصناعات جديدة - ويعكس الفورة الحادثة فى وسائل الاتصال ، والحاجة لإعادة هيكلة العلاقات مع العالم غير الصناعى . إنه باختصار : الانعكاس السياسى للتغيرات المتسارعة فى كل المجالات .

وبدون رؤية هذه الارتباطات لا نستطيع أن نفهم أهم ما يجرى حولنا : فالصراع السياسى الأساسى الدائر حولنا اليوم لم يعد هو الصراع بين الأغنياء والفقراء ، ولا بين الجماعات العرقية المنتصرة والمغلوبة على أمرها ، ولا حتى بين الرؤى الرأسمالية والاشتراكية ، وإنما أصبح الصراع الحاسم اليوم هو الصراع الدائر بين هؤلاء الذين يحاولون أن يسندوا المجتمع الصناعى ويحافظوا على بقائه ، وأولئك المستعدين لتجاوزه والتقدم إلى الأمام . هذا هو صراع الغد الأكبر .

قدرنا أن نبعد :

وجدت بعض الأجيال لكى تبعد حضارة ، والبعض الآخر ليصونها ويحافظ عليها . الأجيال التى بدأت الموجة الثانية للتغيير التاريخى كانت مضطرة ، بحكم الظروف ، أن تكون أجيالا مبدعة وخلاقة . فالرجال من أمثال مونتسكيو وميلز وماديسون هم الذين اخترعوا غالبية التقاليد والأعراف السياسية التى مازلنا نسلم بها حتى الآن . وجدوا أنفسهم محصورين بين حضارتين ، فكان قدرهم أن يكونوا مبدعين .

ونحن اليوم ، فى كل مجالات الحياة الاجتماعية - فى عائلاتنا ومدارسنا ، فى الأعمال والكنايس ، فى نظم الطاقة والمواصلات -

نواجه الحاجة لخلق تقاليد جديدة للموجة الثالثة . وقد شرع ملايين من البشر فى كثير من البلاد ، بالفعل ، يقومون بهذه المهمة . والأحوال أشد ما تكون تخلفا وتهاكما وخطورة فى الحياة السياسية عما هى فى أى مجال آخر . فالمجال السياسى هو الأشد افتقارا إلى الخيال والتجريب وإرادة التغيير الجذرى .

وحتى هؤلاء الذين يبدعون بجسارة فى أعمالهم الخاصة : فى مكاتب المحاماة أو فى المعامل ، فى المطابخ وفصول الدراسة أو فى الشركات - يبدو وكأنهم يفتقدون القدرة على النطق عندما تطرح أية اقتراحات ترى أن دستورنا أو مؤسساتنا السياسية أصبحت عتيقة متهالكة ، وأنها بحاجة إلى مراجعة وإعادة فحص شاملة . واحتمال إحداث تغييرات عميقة ، بما يترتب عليها من تداعيات ومخاطر محتملة ، تبدو لهم مرعبة إلى درجة أن الأوضاع الراهنة ، بكل عبثيتها واستبداديتها وثقل وطأتها ، تبدو وكأنها أفضل الممكنات .

ومن الجهة المقابلة ، توجد على الحواف جماعات ذات آراء متطرفة من أشباه الثوريين ، منغمسين فى فرضيات متخلفة من دعاوى الموجة الثانية ، يرون أن كل التغييرات المقترحة ليست راديكالية بما فيه الكفاية . هم أخلاط من ماركسيين / فوضويين ، ورومانسيين / فوضويين ، ويمينيين مهوسين ، وإرهابيين عارفين بالله - يطمون بإقامة أشكال من الحكم الشمولى التكنوقراطى ، أو بأشكال من يوتوبيات القرون الوسطى ، أو بدول ثيوقراطية . إنهم ما يزالون ينتشثون بأحلام ثورات مأخوذة من الأوراق الصفراء لكراسات الدعاوى العقائدية السياسية التى انتهى زمانها ، بينما يندفع العالم فى منطقة تاريخية جديدة .

غير أن ما يدخره لنا المستقبل ، والصراع الأعظم يحدثم ، ليس تكرارا لأية دراما ثورية سابقة - ليس عملية إطاحة بالنخب الحاكمة ، تدار مركزيا بواسطة "حزب طليعى" يجر الجماهير وراءه ، وليس ثورة جماهيرية عفوية تطهيرية يفجرها الإرهاب . إن خلق بناء سياسة جديد لحضارة الموجة الثالثة لن يكون ثمرة فورة واحدة فى لحظة الذروة ، وإنما سيكون نتيجة لمئات من المبادرات والإبداعات

والالتحامات على كثير من الأصعدة والمستويات فى أماكن عديدة ، وعلى امتداد عشرات السنين .

ولا ينفى هذا احتمال العنف أثناء المسيرة نحو المستقبل . فقد كان الانتقال من موجة الحضارة الأولى إلى الموجة الثانية دراما دموية طويلة واحدة وممتدة من الحروب والثورات والمجاعات والهجرات القهرية والانتقالات والكوارث . واليوم ، الرهان على المستقبل أكبر كثيرا ، والزمان أقصر ، والعجلة أسرع ، والمخاطر أشد هولاً .

ويتوقف الكثير على مرونة وذكاء نخب عالم اليوم ، ونخب الصف الثانى ، والنخب العليا . فلو أثبتت هذه الجماعات أنها لا تختلف عن غالبية الجماعات التى حكمت فى الماضى فى قصر النظر وانعدام الخيال والذعر ، فإنهم سيقاومون الموجة الثالثة بقسوة ، ويصعدون بذلك مخاطر العنف وتدمير الذات .

أما إذا انسابوا مع الموجة الثالثة ، وسلموا بأن الحاجة أصبحت ماسة لديموقراطية أوسع ، فإنهم يمكن أن ينضموا إلى عملية خلق حضارة الموجة الثالثة ، مثلما حدث من قبل عندما توقعت نخب الموجة الأولى الأكثر ذكاء مجيئ مجتمع صناعى مؤسسى تكنولوجيا ، واشتركوا فى عملية خلقه .

تختلف الظروف من بلد إلى آخر . ولكن ، لم يحدث فى التاريخ من قبل أن وجد مثل هذا العدد الكبير من الناس المتعلمين تعليماً معقولاً ، والمسلحين بمثل هذا الأفق الواسع من المعارف . ولم يحدث من قبل أن وجد هذا العدد الكبير من الناس الذين يتمتعون بهذا المستوى العالى من الوفرة ، التى قد لا تكون مضمونة تماماً ، ولكنها كافية لتوفير الوقت والطاقة لكى يعطوا من فكرهم وجهدهم للقضايا العامة . لم يحدث من قبل أن وجد مثل هذا العدد الكبير من الناس القادرين على السفر والتواصل وتعلم أشياء كثيرة من الثقافات الأخرى . وفوق كل هذا : لم توجد أمام مثل هذا العدد فرصة لأن يجنى مثل هذا الحصاد الكبير ، إذا ضمن إحداث التغييرات الضرورية (برغم عمقها) بوسائل سلمية .

غير أن النخبة لا تستطيع وحدها ، مهما كانت مستتيرة ، أن تبني حضارة جديدة ، وإنما الأمر يحتاج طاقة شعوب بأسرها . ولكن هذه الطاقة موجودة فعلا ، وهى فى انتظار أن تفتح لها المنافذ للانطلاق . والحق أننا ، خاصة فى بلاد التكنولوجيا العالية ، إذا وضعنا نصب أعيننا هدفا واضحا للجيل التالى ، هو خلق مؤسسات ودساتير جديدة تماما ، فإننا نستطيع أن نطلق شيئا أقوى كثيرا حتى من الطاقة ، هو الخيال الجمعى .

وبقدر ما نعجل بالشروع فى تصميم مؤسسات سياسية بديلة ، تقوم على المبادئ الثلاثة التى فصلناها فيما سبق - سلطة الأقلية ، والديموقراطية نصف المباشرة ، وتوزيع القرار - تكون أماننا فرص أكبر للانتقال السلمى . إن محاولة إعاقة هذه التغييرات ، لا التغييرات نفسها ، هى التى تصعد المخاطر . إن الدفاع الأعمى عن المؤسسات القديمة المتهالكة هو الذى يخلق خطر إسالة الدماء .

معنى هذا أننا ، لكى نتجنب حدوث فوران عنيف ، فإنه يجب علينا - الآن - التركيز على مشكلة الأبنية السياسية العتيقة الأيلة للزوال فى كل أنحاء العالم . وعلينا ألا نقتصر على طرح هذه القضية على الخبراء والمتخصصين فى الشؤون الدستورية ، والمحامين ، والسياسيين ، وإنما علينا أن نطرحها أيضا على الجماهير نفسها - على التنظيمات المدنية ، والنقابات ، والكنايس ، والجمعيات النسائية ، والأقليات السكانية والعرقية ، والعلماء ، وربات البيوت ، ورجال الأعمال .

وكخطوة أولى ، علينا أن نفتح أوسع مناقشات ممكنة بين جمهور المواطنين حول الحاجة إلى نظام سياسى جديد "يتساوق" مع احتياجات حضارة الموجة الثالثة . نحن بحاجة إلى محاضرات وبرامج تليفزيونية ومناظرات ، وتمارين محاكاة Simulation exercises ، وتجارب لمؤتمرات دستورية ، وغيرها ، لتوليد أكبر عدد ممكن من الاقتراحات واسعة الخيال ، لإعادة الهيكلة السياسية . ويجب أن نكون معدين لاستخدام أكثر الأدوات المتاحة تقدما : من الأقمار الصناعية

إلى الكومبيوترات ، ومن اسطوانات الفيديو إلى التليفزيون متبادل
التفاعل Interactive television .

ولا يدري أحد بالتفصيل ما الذى سيأتى به المستقبل ، وما هو
الأنسب لحضارة الموجة الثالثة . لذلك ، يجب ألا ينحصر تفكيرنا فى
عملية إعادة تنظيم شاملة واحدة ، أو عملية تغيير ثورية عنيفة واحدة
تفرض من أعلى ، وإنما يجب أن نفكر فى آلاف التجارب اللامركزية
الواعية ، التى تتيح لنا أن نختبر نماذج جديدة لصناعة القرار على
المستويين المحلى والإقليمى أولاً ، قبل تطبيقها على الصعيدين القومى
، وعبر القومى transnational .

ولكن ، علينا فى نفس الوقت أن نشرع فى عمل جماعة
تأسيسية لإجراء تجارب مشابهة ، (ولإعادة تخطيط جذرية) ،
للمؤسسات على الصعيدين القومى وعبر القومى . إن ما يحيط
بحكومات الموجة الثانية اليوم من شعور عام بالإحباط وخيبة الأمل
والغضب والمرارة ، يمكن أن يترتب عليه أحد أمرين : إما أن يزداد
هذا الشعور حيرة فيتحول إلى تعصب جنونى يشعله ويستثمره دعاة
كذبة مطالبين بالسلطة الشمولية ، أو أن تعبأ الطاقة التى يولدها هذا
الشعور من أجل إعادة البناء الديموقراطى .

وبإطلاق عملية واسعة للتعلم الاجتماعى - كتجربة فى
الديموقراطية التوقعية anticipatory democracy فى أكثر من دولة
فى نفس الوقت - نستطيع أن نواجه الهجمة الشمولية ، ونستطيع أن
نهئى أذهان الملايين للقلق والأزمات الخطيرة التى سنصادفها ،
ونستطيع أن نمارس ضغوطاً استراتيجية على النظم السياسية القائمة
للتعجيل بالتغييرات الضرورية .

وليس لنا ، بدون الضبط الهائل من أسفل ، أن نتوقع الكثير من
القادة الإسميين - الرؤساء ، والسياسيين ، وأعضاء مجلس الشيوخ ،
وأعضاء اللجنة المركزية - أن يتصتقوا لتلك المؤسسات نفسها التى ،
مهما بلغت من تهافت - تعطيهم المكانة والأموال ، كما تعطيهم وهم
السلطة (ولا نقول حقيقتها) . يوجد بعض المسئولين والسياسيين بعيدى
النظر . وهؤلاء سيقدمون دعماً منكمزاً للنضال من أجل التغيير

السياسى . ولكن الأغلبية لن تتحرك إلا إذا وصلت الضغوط من خارجها إلى درجة تستحيل مقاومتها ، أو عندما تكون الأزمة قد استحكمت واقتربت من العنف بحيث لا يكون هناك بديل .

مسئولية التخيير ، إذن ، تقع على عاتقنا نحن . يجب أن نبدأ بأنفسنا ، أن نعلم أنفسنا ، ألا نغلق عقولنا - بغير ترو - فى وجه ما هو جديد ، وما هو مثير للدهشة ، وما يبدو أنه راديكالى . وهذا يعنى التصدى لمغتالى الأفكار ، أولئك الذين يندفعون لقتل أية مقترحات جديدة على اعتبار أنها غير عملية ، بينما يدافعون عن كل ما هو قائم باعتباره الشئ العملى ، مهما كان عبثيا وقمعيا ومستعصيا . ويعنى هذا نضالا من أجل حرية التعبير ، ودفاعا عن حق الناس فى أن يجهروا بأفكارهم ، حتى لو كانت خارجة عن العادى والمألوف (راديكالية) .

ويعنى هذا ، أولا وقبل كل شئ ، بدء عملية إعادة البناء الآن ، قبل أن يؤدى مزيد من انحلال النظم السياسية القائمة حاليا إلى دفع الأحذية العسكرية الثقيلة لقوى الطغيان تدق أرض الشارع ، وتجعل من المستحيل أن يتم الانتقال إلى ديموقراطية القرن الحادى والعشرين بطرق سلمية .

إذا بدأنا اليوم ، فسيكون باستطاعتنا - نحن وأبناؤنا - أن نشارك فى العملية المثيرة لإعادة بناء ليس فقط مؤسساتنا السياسية المتهالكة ، ولكن إعادة بناء الحضارة نفسها . ونحن ، مثل جيل الثوريين الموتى ، قدرنا أن نبدع ونبتكر .

بناء حضارة جديدة

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٦

عنوان الكتاب : بناء حضارة جديدة

اسم المؤلف : الفن توفلر

ترجمة : سعد زهران

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ المعادى - ت: ٣٣٠٣٣٠٣٧٥٢

المدير العام : فريد زهران

صف وتنفيذ : عبير يس

مراجعة : إيهاب غريب

رقم الإيداع :

الترقيم الدولي I.S B.N :

الفهرس

المقدمة	١
الفصل الأول : الكفاح الأكبر	١٥
الفصل الثاني: اصطدام الحضارات	٢٧
الفصل الثالث: البديل الجوهري	٣٩
الفصل الرابع: المادية العظمى	٥٧
الفصل الخامس : الاشتراكية تصطدم بالمستقبل	٧٥
الفصل السادس : تصادم جماعات المصالح وأنصار الانتقال	٨٩
الفصل السابع : مبادئ عامة لجدول أعمال الموجة الثالثة	١٠٣